

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة آل البيت
كلية الآداب والعلوم الإنسانية
قسم اللغة العربية وآدابها

**ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية
(دراسة تطبيقية)**

**The Anastrophe Regulations of Arabic
Predicate sentences
An Applied study**

إعداد الطالب
محمد علي محمد الزبيوت

إشراف
الدكتور محمود الديكي
٢٠٠٩ م

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية

(دراسة تطبيقية)

The Anastrophe Regulations
of Arabic sentence (An Applied study)

إعداد الطالب

محمد علي محمد الزيوت

ورقمه الجامعي ٠٤٢٠٣٠١٠٥

إشراف

الدكتور محمود الديكي

التوقيع

د. محمود الديكي (مشرفاً ورئيساً)

أ.د. علي البواب (عضوً)

د. سعيد أبو خضر (عضوً)

د. أمجد طلافحة (عضوً) قدمت

هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في اللغة العربية وأدابها في كلية الآداب في جامعة آل البيت.

نوقشت وأوصي بإجازتها

بتاريخ: ٢٠٠٩ / ٨ / ٥

الإهادء

إلى أحق الناس بحسن صحتي التي يتوقف لولؤ عينيها
 دوماً إلى فرحي التي ابتسامتها تهون على مصائب الدنيا
 ودعاؤها يذلل عثرات الطريق
 التي منحت كل ما ملكت من صادق الود لأبنائها وبذلت لهم عصارة
 عمرها وروحها وفكرها التي حملتني وهنا على وهن
 فأوصاني بها ربى أمي الحبيبة.

إلى الذي عاش ويعيش لأبنائه ومنهم كل شيء ليترقي بهم
 إلى كل خير وإلى مصاف النبلاء من الناس في العالم الذي
 ألبسني بالقناعة والرضا تاجا والدي العزيز.

إلى إخواني وأخواتي الذين يغمروني بصدق ودهم وكامل محبتهم
 إلى الأخفیاء الذين ما بخلوا علي بالدعاء الصادق..... أحبتي.

**أهدي هذا الجهد المتواضع مع المحبة
 والتقدير والاحترام.**

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف المرسلين المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين، وبعد..
فإننيأشكر الله العلي القدير الذي منَّ عليَّ بإنجاز هذا العمل المتواضع وإخراجه إلى حيَّر الوجود.

وأتقدم بجزيل الشكر وعظيم الامتنان إلى مشرفي الفاضل الدكتور محمود الديكي لنقضله بالإشراف على هذه الرسالة ، ولما قدمه لي من توجيهات وإرشادات تفيض حكمة وعلماً والتي كان لها كل الأثر في إخراج هذه الرسالة بهذه الصورة، ولما لمسته منه من سعة الصدر.

كذلك الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ؛ لمشاركتهم في مناقشة هذه الرسالة ، ولتوجيهاتهم وإرشاداتهم النابعة من عميق خبراتهم .
كما أقدم خالص شكري وتقديرني إلى الدكتور عبد الله الزيوت لما تفضل به عليَّ من توجيهات فيما يتعلق بالقرآن الكريم وتفسيره جزاه الله عني خير الجزاء.
وأقدم كذلك خالص الشكر والامتنان إلى كل من ساعدني في إتمام مهمتي وأخص بالذكر الأفاضل أشرف الزيوت وشادي أبو حسين ومحمد مفرج الذين ما بخلوا عليَّ بملحوظاتهم الهادفة لإثراء هذا العمل والوصول به إلى ما هو عليه اليوم.

الفهرس

الصفحة

الموضوع

الإهداء.....	ج.....
الشكر.....	د.....
الفهرس.....	ه.....
الملخص باللغة العربية	ك.....
المقدمة	١.....
التمهيد	٦.....
الفصل الأول: (ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية)	١١.....
• الجملة الاسمية وترتيب عناصرها	١٢.....
• ترتيب عناصر الجملة الاسمية	١٣.....
ضوابط التقديم	١٤.....
المبحث الأول: التقديم وجوبا.....	١٦.....
المطلب الأول: الضوابط اللفظية.....	١٧.....
١. التزام الصداررة.....	١٧.....
٢. التزام الحكاية.....	٢١.....
٣. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....	٢٢.....
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية	٢٤.....
١. التزام الترتيب.....	٢٤.....
٢. الغرض الدلالي.....	٢٥.....
٣. نقض الوظيفة الإعرابية.....	٢٧.....
المبحث الثاني: التقديم جوازا.....	٣٠.....
الضوابط المعنوية (أمن اللبس)	٣١.....
المبحث الثالث: منع التقديم	٣٧.....
المطلب الأول: الضوابط اللفظية	٣٨.....
١. التزام الصداررة.....	٣٨.....
٢. التزام الحكاية.....	٤٠.....
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية	٤١.....

١. نقض الوظيفة الإعرابية.....	٤١
٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....	٤٢
٣. نقض الغرض النحوي.....	٤٣
٤. نقض الغرض الدلالي.....	٤٤
الفصل الثاني: (ضوابط التقاديم والتأخير في الجملة الفعلية)	
	٤٦
	تمهيد:.....
المبحث الأول: التقديم وجوبا.....	٤٩
المطلب الأول: الضوابط اللفظية.....	٥١
١. التزام الصداره.....	٥١
٢. نقض الوظيفة الإعرابية.....	٥٢
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.....	٥٤
١. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية	٥٤
٢. تعارض القواعد الإعرابية.....	٥٥
٣. الغرض الدلالي.....	٥٦
المبحث الثاني: التقديم جوازا.....	٥٨
الضوابط المعنوية.....	٥٩
١. أمن اللبس	٥٩
القرائن ودورها في التقديم والتأخير.....	٦٠
٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية	٦٢
المبحث الثالث: منع التقديم.....	٦٤
المطلب الأول: الضوابط اللفظية.....	٦٥
١. التزام الموقع	٦٥
٢. خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة.....	٦٩
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.....	٧١
١. أمن اللبس	٧١
٢. نقض الوظيفة الإعرابية.....	٧١
٣. نقض الغرض الدلالي	٧٣
الفصل الثالث: (الدراسة التطبيقية)	
المبحث الأول: التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.....	٧٧

المطلب الأول: التقديم وجوبا.....	٧٨
الضوابط اللغوية.....	٧٩
١. التزام الصداره.....	٧٩
الضوابط المعنوية.....	٨٧
١. التزام الترتيب.....	٨٧
٢. الغرض الدلالي.....	٨٩
٣. نقض الوظيفة الإعرابية.....	٩١
المطلب الثاني: التقديم جوازا.....	١٠٣
الضوابط المعنوية (أمن اللبس).....	١٠٤
المطلب الثالث: منع التقديم.....	١٢٣
الضوابط اللغوية.....	١٢٤
الالتزام الصداره.....	١٢٤
الضوابط المعنوية.....	١٣٠
١. نقض الوظيفة الإعرابية.....	١٣٠
٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....	١٣١
٣. نقض الغرض النحوي.....	١٣٣
٤. نقض الغرض الدلالي.....	١٣٧
المبحث الثاني: التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.....	١٤٠
المطلب الأول: التقديم وجوبا.....	١٤١
الضوابط اللغوية.....	١٤٢
١. التزام الصداره.....	١٤٢
٢. نقض الوظيفة الإعرابية.....	١٥١
الضوابط المعنوية.....	١٦٣
١. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية.....	١٦٣
٢. تعارض القواعد الإعرابية.....	١٦٥
٣. الغرض الدلالي.....	١٦٦
المطلب الثاني: التقديم جوازا.....	١٧١
الضوابط المعنوية.....	١٧٢
١. أمن اللبس.....	١٧٢

٢. حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية ١٧٩	
١٨٢.....	المطلب الثالث: منع التقديم
١٨٣.....	الضوابط اللغوية
١٨٣.....	١. التزام الموقع
١٨٩.....	٢. خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة
١٩٠.....	الضوابط المعنوية
١٩٠.....	١. أمن اللبس
١٩١.....	٢. نقض الوظيفة الإعرابية
١٩٥.....	٣. نقض الغرض الدلالي
١٩٨.....	الخاتمة
٢٠١.....	المصادر والمراجع
٢٠٨.....	الملخص باللغة الإنجليزية

ملخص

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية

دراسة تطبيقية

إعداد الطالب

محمد علي محمد الزيوت

إشراف:

الدكتور محمود الديكي

تناولت هذه الدراسة الضوابط النحوية التي تحكم عملية التقديم والتأخير في الجملة الإسنادية العربية سواء أكانت اسمية أم فعلية ، وت تكون الدراسة من مقدمة عرض فيها الباحث بشكل موجز مضمون رسالته ، وثلاثة فصول وخاتمة. تحدث الباحث في الفصل الأول عن ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية؛ فعرض لوجوب تقديم الخبر وضوابط ذلك، ثم جواز التقديم والتأخير بين المبتدأ والخبر وضوابط ذلك، ثم منع تقديم الخبر مع تحديد الضوابط لذلك، وأما الفصل الثاني فقد تناول فيه الباحث ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية فعرض لوجوب التقديم في المفعول به والفاعل ، وضوابط ذلك ، ثم جواز التقديم ، ثم منع التقديم مع تحديد الضوابط لذلك ، أما في الفصل الثالث فقد قام فيه الباحث بتطبيق ما توصل إليه من ضوابط التقديم والتأخير على آي القرآن الكريم؛ فأورد العديد من الآيات القرآنية التي تتفق مع هذه الضوابط في كلٍ من الجملة الاسمية والجملة الفعلية.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على خير المرسلين محمد بن عبد الله الأمين، وعلى آله وصحبه أجمعين، وتابعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد... فقد حفل الدرس النحوي العربي بدراسة التراكيب اللغوية، وعلاقة الكلمات التي تؤلف الجملة العربية بعضها ببعض، فوصف النحاة ترتيب عناصر الجملة، ثم عالجوا قضائياً تتعلق بالتراكيب اللغوية كالحذف والإثبات والفصل والوصل والتقديم والتأخير، وغيرها.

وظاهرة التقديم والتأخير ظاهرة لغوية تؤكد مرونة اللغة العربية وحيويتها، وقد تناولها النحويون والبلاغيون مبنيًّا ومعنىًّا وأضعين نظاماً خاصاً في أصل الترتيب وفي الخروج عنه، فالأصل في المفعول به مثلاً أن يتأخر عن الركنين الأساسيين في الجملة، ولكنه قد يتقدم على أحدهما أو كليهما. والأصل في الخبر أن يأتي بعد المبتدأ، ولكنه قد يتقدم عليه أيضاً. وهذا التقديم أو التأخير لابد له من أن يكون خاضعاً لضوابط تجيذه أو توجيهه.

وقد ألمح النحاة إلى هذه الضوابط في طيات كتبهم، لكنهم لم يفردوا لها باباً خاصاً باستثناء ابن السراج في أصوله، وقد اقتصر هذا الباب على ذكر ما لا يجوز فيه التقديم جاعلاً إياه في ثلاثة عشر باباً، ولم يفرد لهذه الضوابط كتاباً متخصصاً يهدف إلى جمعها وتصنيفها بشكلٍ منظم، فهي منتشرة في بعض كتب النحو وبعض كتب البلاغة أيضاً. ومن هنا تتبع أهمية هذه الدراسة في جمع هذه الضوابط المنتشرة في الكتب وضمها في بحثٍ واحدٍ، والوصول إلى نتيجةٍ علميةٍ تحصي هذه الضوابط وتحكم عناصر الجملة العربية بناءً عليها تقديمًا وتأخيرًا، وتطبيق هذه الضوابط على آيات القرآن الكريم. أما مشكلة الدراسة فتتمثل في الوصول إلى الضوابط التي تضبط عناصر الجملة العربية تقديمًا وتأخيرًا، وتأثير صفة الحتمية والعموم في هذه الضوابط وهل هذه الضوابط لفظية أم معنوية وما مدى صحتها ودقتها؟

حيث تهدف الدراسة إلى جمع الضوابط التي تحكم عناصر الجملة العربية تقديمًا وتأخيرًا والمنتشرة بين طيات كتب النحو، وتطبيق هذه الضوابط على آيات القرآن الكريم. هذا وسيسير الباحث في هذه الدراسة مستخدماً المنهج الوصفي الاستقرائي في البحث عن الضوابط الواردة في ثنايا الكتب العربية، واستقراء حالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم. ثم يعتمد تقنية التحليل في وصف هذه الضوابط بهدف بناء النموذج النظري لضوابط التقديم والتأخير في العربية.

وعن الدراسات السابقة ففي حدود علم الباحث لا توجد دراسة سابقة متخصصة في هذا المجال، وبعد البحث والسؤال تبيّن له أن لا دراسة في هذا العنوان، ولكن ثمة دراسات موازية قد بحثت في التقديم والتأخير وهي دراسات بلاغية دلالية. ومن هذه الدراسات: أولاً: أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم: محمود محمد السيد شيخون – الطبعة الأولى – مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة – ١٩٨٣ م.

وهي دراسة بلاغية خالصة، يقول الكاتب في خاتمتها: "في هذا البحث المتواضع تناولت بالدراسة والتحليل فنّا من فنون البلاغة، وكنزاً من كنوز البيان، وهو فن التقديم والتأخير، فكشفت النقاب عن أثره عند القدماء والمحدثين، ووضعت قواعده وأحكامه، وأبرزت لطائفه وأسراره".

ثانياً: ظاهرة التقديم والتأخير بين المبني والمعنى في القرآن الكريم: على محمد جعفر – رسالة ماجستير - ١٩٨٦ م.

وهذه الدراسة تركز على المعنى بشكل خاص، وتعتمد عليه في سيرها ولا أدلّ على ذلك من قول الكاتب في مقدمتها " وقد بدأت في هذا البحث على تناول القاعدة النحوية، وتبيّنت المؤيدین لها والمعارضین، من قدماء ومحدثین، وقد اتخذت لنفسی بینهم سبیلاً ... وكان نبراسي في ذلك هو الوقوف على المعنى ... مبيناً أثر هذا التقديم في المعنى، مستعيناً بالبلغيين والمفسرين ".

ثالثاً: أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة، شعر الهذليين نموذجاً: مها على الشطناوي – رسالة ماجستير – ١٩٩٦ م.

وهذه الدراسة تبحث في أنماط التقديم والتأخير بين البلاغيين والنحوين. تقول الكتابة في الملخص " يتناول هذا البحث دراسة أسلوب التقديم والتأخير عند البلاغيين والنحوين، وتهدف الدراسة إلى معرفة أنماط أسلوب التقديم والتأخير التي جاءت عندهم ".

رابعاً: التقديم والتأخير في القرآن الكريم، عز الدين الكردي، ط١ دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧.

وهي دراسة بلاغية أسلوبية إذ حاول فيها الباحث المقارنة بين كل آيتين متشابهتين في الموضوع، حدث في إحداهما التقديم ولم يحث في الأخرى. محاولاً، تحديد الفرق في الدلالة بينهما بالإضافة إلى الإشارة إلى ما قدم وحقه التأثير أو ما أخر وحقه التقديم. حيث يقول الكاتب في مقدمتها:

"لقد حاولنا الأخذ بقانون الموازنة في تفسير النصوص القرآنية التي وقع فيها التقاديم والتأخير، نعني: المقابلة بين كل نصين متشابهين حدث فيما من ذلك شيء واجب الملاحظة في الوصف، ولا يمكن أن تخلو الملاحظة نم معرفة ما قدم، وحقة التأخير أو آخر حفة التقديم.

لهذا يسعى الباحث في هذه الدراسة إلى البحث عن الإطار النظري لضوابط التقديم والتأخير من خلال وصف واستقراء الجملة الإسنادية العربية فعليةً كانت أم اسمية، وتطبيق ذلك على أي القرآن الكريم.

وقد جاءت في ثلاثة فصول ، حيث تناول الباحث في الفصل الأول ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية ، فعرض فيه أصالة الترتيب في مكونات الجملة الاسمية، وجاء المبحث الأول من الفصل في التقديم الواجب لكل من المبتدأ والخبر ، وذكر الباحث فيه الضوابط التي تحكم التقديم وجوباً ، كما عرض الباحث في المبحث الثاني من الفصل التقديم جوازاً في الجملة الاسمية وأشهر ضوابطه أمن اللبس وهو ضابط معنوي، إضافة إلى الضوابط اللغوية كالترتيب والعلامة الإعرابية ، وفي المبحث الثالث من الفصل الأول عرض الباحث ضوابط امتناع التقديم لركنى الإسناد في الجملة الاسمية مستنداً إلى آراء النحاة وما تواتر من شواهد على ذلك.

أما الفصل الثاني ، فقد عرض فيه الباحث ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية ، و جاء في ثلاثة مباحث أيضاً ، عرض الباحث فيه أصالة الترتيب في مكونات الجملة الفعلية ، ثم عرض في المبحث الأول ضوابط التقديم وجوباً في الفاعل والمفعول به ثم جاء المبحث الثاني والذي عرض فيه جوازاً التقديم بين أركان الجملة الإسنادية بما يحقق المعنى والفائدة ، ثم امتناع التقديم في البحث الثالث معتمداً على ما يحكم ذلك من ضوابط لفظية أو معنوية.

أما الفصل الثالث والأخير فيه دراسة تطبيقية على القرآن الكريم، وقد وقف الباحث فيه على ما وقع من تقديم وتأخير في مكونات الجملتين الاسمية والفعلية في آيات سور كتاب الله تبارك وتعالى، حيث حاول تطبيق الضوابط التي توصل إليها في الفصلين الأول والثاني من ضوابط لفظية ومعنوية على حالات التقديم والتأخير التي وردت فيه، وقد كانت حالة تقدم الخبر (الجار وال مجرور) على المبتدأ (النكرة) أكثر الحالات وروداً في تركيب الجملة الاسمية ، وتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً لأنه جاء ضميراً متصلة بالفعل ، أكثر حالات التقديم والتأخير في مكونات الجملة الفعلية.

لقد حاول الباحث جهده أن يعرض لكل الضوابط التي تحكم عملية التقديم والتأخير في مكونات الجملة ، سواء أكانت ضوابط معنوية أم لفظية مستعيناً على ذلك

بكتب النحو والبلغيين ، وإن لم تضمن تلك الضوابط بشواهد على كل حالة من حالات التقاديم والتأخير ، ذلك أن التقديم والتأخير يرتبط بالنحو والبلاغة ارتباطاً وثيقاً فليس ثمة تقديم وتأخير له ما يبرره من ضوابط النحو إلا وله معنى دلاليٌ وبلاجيٌ يكتسبه في سياق نص الحالة والمقام.

هذا جهد المقل فإن أصبت فلله الحمد والفضل وإن جانب الصواب رأيي أو أخطأت فعسى أن تكون هذه محاولة جادة لإضافة ما أستطيع في خدمة اللغة العربية هوية أمتنا، زئى نئى نهوى يه نج نح .

تمهيد

إنَّ التقديم والتأخير يعني العدول عن أصل وضع الجملة ، والأصل في وضع الجملة ما تتم به الفائدة، وإ يصل المعنى ، فالاصل في تركيب الجملة الاسمية مبتدأ وخبر وفي الفعلية فعل متقدم يتلوه فاعل أو نائب فاعل ، إن الجملة كلام ، والكلام هو اللفظ المركب المفيد بالوضع، أي المفيد بحكم أصل وضعه ، لأن الأصل في الكلام أن يكون الفائدة ، فإذا لم نراع النمط الأصل وغير ترتيب الكلمات ورتبها وعلاقاتها دون نظام ؛ فلن تتم الفائدة في التركيب ، وحدث خلل في المعنى وفساد في العلاقات السياقية^(١). ليس ثمة شك في أن حد الجملة يتحدد من خلال ارتباطه بمقومات ثابتة، يمكن تحقيقها في أشكال محددة للجملة العربية، وقد حاول النحو حصر أشكال الجملة في حدتها الأدنى ، بالاعتماد على فكرة الإسناد أو الفائدة^(٢).

إن تشكيل العناصر الأساسية للجملة يرتبط بمجموعتين من العناصر ترتبط الأولى بمقولة الإسناد^(٣)، وترتبط الثانية بمقولة العمل ، ويقوم الإسناد على عنصرين هما: المسند، والمسند إليه، ولكنهما يختلفان من حيث مكوناتهما ومواعيدهما، ووظائفهما ، ثم إن للإسناد صوراً ثلاثة: فقد يكون مفرداً ، وقد يكون متدخلاً ، وقد يكون متعددًا، أما العمل فثلاثي الأطراف ، وأطرافه هي: العامل والمعمول والحركة الإعرابية ظاهرة أو مقدرة^(٤).

ولا شك في أن قرينة الترتيب أو الرتبة لها أهمية كبيرة وأثر فاعل في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية، ذلك أن الترتيب بين عنصري الجملة اسمية أو فعلية ، أمر

(١) ينظر: تمام حسان، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة، الدار البيضاء، ١٩٩١، ص ١٤٧.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧، ص ٩١ - ٩٤.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص ٤٣، ٤٢.

(٤) ينظر: المرجع السابق، ص ٩٥ - ٩٧.

حتى وملزم ، إذ لا يجوز بحال التغاضي عنه ، فلو تقدم الفاعل على الفعل مثلاً لأصبحت الجملة اسمية ، ولذلك رأى النحاة أن الفعل مع الفاعل كالكلمة الواحدة ، فلا يجوز أن يتقدم الفاعل على الفعل ، كما لا يجوز أن يتقدم جزء من الكلمة عن جزئها الآخر^(١).

كما أن الترتيب من أبرز العناصر التي تخدم المعنى وتشير إلى المقصود بشكل أكثر وضوحاً، إذ يقدم المهم على الأقل أهمية طلباً لإظهار ترتيب المعاني في النفس، فالكلمات كما يقول الجرجاني "تفتفي في نظمها آثار المعاني وترتيبها على حسب ترتيب المعاني في النفس"^(٢).

فالترتيب فمن الفنون التي يعتني بها فصحاء اللغة، وأصحاب البيان في أساليب الكلام، وذلك لأنهم يجيدون التصرف في القول ووضعه الموضع الذي يناسب المعنى ويظهره كما يريد المتكلم ليفهمه السامع أو القارئ على النحو المطلوب، وقد أشار سيبويه إلى أهمية التقديم والتأخير ودوره في المعنى، يقول: "فإن قدمت المفعول على الفاعل، جرى اللفظ كما جرى في الأول، وذلك قوله: ضرب زيداً عبد الله، لأنك إنما أردت به مؤخراً ما أردت به مقدماً، ولم ترد أن تشغل الفعل بأولى منه وإن كان، إنما يقدمون الذي بيانيه أهم لهم، وهم بيانيه أعنى وإن كانوا جميعاً يهمانهم ويعنيانهم"^(٣).

لقد اتخذ سيبويه من التقديم والتأخير رمزاً للعناية والاهتمام في حين أن عبد القاهر الجرجاني يرى أن قصر فائدة التقديم والتأخير على العناية والاهتمام يبعد عن أن يكون عنصراً مهماً من عناصر إدراك أسرار التركيب اللغوي وفهمه والوصول إلى كنهه وتذوق حلاوة ما فيه إذا يقول: "فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأخير فقد وجوب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال ومن سبيل من يجعل التقديم وترك التقديم سواء أن يدعى أنه كذلك في عموم الأحوال فاما أن يجعله بين وبين فيزعم أنه للفائدة في بعضها وللتصرف في اللفظ من غير معنى في بعض مما ينبغي أن يرحب عن القول به وهذه مسائل لا يستطيع أحد أن يتمتع من التفرقة بين تقديم ما قدم فيها وترك تقديمها ومن أبين شيء في ذلك الاستفهام

(١) ينظر: أبو البركات بن أحمد بن محمد الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧ ص ٧٩.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، مكتبة القاهرة - القاهرة ١٩٦١، ص ٤٠.

(٣) سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١م، ج ١، ص ٣٤.

بالهمزة فإن موضع الكلام على أنك إذا قلت أفعلت فبدأت بالفعل كان الشك في الفعل نفسه وكان غرضك من استفهماك أن تعلم وجوده وإذا قلت أأنت فعلت فبدأت بالاسم كان الشك في الفاعل من هو وكان التردد فيه ومثال ذلك أنك تقول أبنيت الدار التي كنت على أن تبنيها أقلت الشعر الذي كان في نفسك أن تقوله أفرغت من الكتاب الذي كنت تكتبه تبدأ في هذا ونحوه بالفعل لأن السؤال عن الفعل نفسه والشك فيه لأنك في جميع ذلك متعدد في وجود الفعل^(١)

ومع أن رأي الجرجاني فيه منطقية في تحليل الكلام إلا أنه يصب في النهاية في أن النهاية الاهتمام فذا قدمت شيئاً من الجملة لأنك تشک فيه فانك في الواقع تقديمك لان مهمته

٦

إن التقديم والتأخير عند علمائنا من السلف يكون لأمر يتعلق بالبنية الداخلية وليس كما يرى بعض الباحثين المحدثين، ومنهم إبراهيم أنيس الذي يقول: "ولست أغالي حيث أقرر هنا أن المفعول لا يصح أن يسبق ركني الجملة (الإسناد) في الجملة المثبتة كما يزعم أصحاب البلاغة في تلك الأمثلة المصنوعة من نحو: زيداً ضربت ، زيداً ضربته ، أما التقديم في مثل الآيات القرآنية،

وَرَثَتْ ثَرَاثَةَ ثَرَاثَةٍ [الفاتحة: ٥]

وژج چ چ ڦ [العنکبوت: ٥٦]

وژنی نئونی نئونی

یہ تجھ نم ز [الحاقہ: ۳۰ - ۳۱]

فالأمر فيه لا يعود أن يكون رعاية لموسيقى الفاصلة القرآنية، فهي إذا أشبه بالقافية
الشعرية التي يحرص الشاعر على موسيقاها كل الحرص^(٢).

وهذا رأي مخالف لما ذهب إليه العلماء القدامى، ومنهم الجرجانى الذى يقول في مثل هذا الرأى معتبراً إيه عيباً: " واعلم أن من الخطأ أن يقسم الأمر في تقديم الشيء وتأخيره قسمين،

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦ - ٨٧.

(٢) ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٩٤، ص ٣٣٣.

فيجعل مفيداً في بعض الكلام وغير مفيد في بعض، وأن يعل تارةً بالعنابة وأخرى بأنه توسيعة على الشاعر والكاتب حتى تطرد لهذا قوافيه ولذاك سجعه، ذاك لأن من البعيد أن يكون في جملة النظم ما يدل تارة ولا يدل أخرى، فمتى ثبت في تقديم المفعول مثلاً على الفعل في كثير من الكلام أنه قد اختص بفائدة لا تكون تلك الفائدة مع التأثير، فقد وجب أن تكون تلك قضية في كل شيء وكل حال".^(١)

لقد جاء التقديم والتأخير في كلام العرب وأشعارهم كثيراً، فضلاً عما جاء منه في أروع الكتب بياناً وأكثرها فصاحة (القرآن الكريم)، حيث جاء التقديم على صور متعددة في الجملة الاسمية بين المبتدأ والخبر وفي الجملة الفعلية بين الفعل والفاعل، والمفعول به، لكن هذا التقديم والتأخير جاء وفق ضوابط أشار إليها النحاة في طيات كتبهم، كما أشار النحاة إلى تقسيم هذه الضوابط إلى لفظية ومعنى وهل هي ضوابط وجوب أم ضوابط جواز، وسأعرض تاليًا لأهم الضوابط في التقديم والتأخير في الجملة الاسمية.

(١) عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص ٨٦، ٨٧.

الفصل الأول

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

المبحث الأول: التقديم وجواباً.

المبحث الثاني: التقديم جوازاً.

المبحث الثالث: منع التقديم.

الجملة الاسمية وترتيب عناصرها:

تُعرَّف الجملة الاسمية: "الجملة الاسمية هي الجملة التي صدرها اسم صريح مرفوع أو مؤول في محل رفع، أو اسم فعل عند بعضهم، أو هي التي صدرها حرف غير مكفوف مشبه بالفعل، فالجمل:

طَذِيرًا بِبِ بِبِ بِبِ بِبِ بِبِ [البقرة: ٦]

أن تفعل المعروف خير لك.

هيئات العقيق.

إن محمدًا رسول.

كلها جملً اسمية " ^(١).

وذلك اعتماداً على أن تلك الجمل قد بدأت بأسماء، فكل جملة بدأت باسم كانت جملة اسمية، وهذا ما سار عليه كثير من علماء اللغة.

ويرى سيبويه أن الجملة الاسمية، هي التي تبدأ باسم وتكون من موقعين إعرابيين أساسيين هما: المبتدأ ، والخبر، وهذان العنصران لا غنى لأحدهما عن الآخر، ولا تحصل الفائدة إلا باجتماعهما، وأن حذف أحدهما يجب أن يقدر؛ لأنه عنصر أساسى لا يستغني واحد منها عن الآخر ولا يجد المتكلم منه بدأ ^(٢).

ترتيب عناصر الجملة الاسمية:

الأصل في المبتدأ أن يتقدم على الخبر، ويجوز أن يتأخر عنه، إذا لم يكن هناك ما يمنع ذلك، يقول ابن مالك:

" والأصل في الإخبار أن تؤخرا وجوزوا التقديم إذ لا ضررا" ^(٣).

الواضح من كلام ابن مالك أن الأصل في الجملة الاسمية أن تبدأ بالمبتدأ أولاً، ثم يأتي الخبر تاليًا، ولا ضير إن تقدم الخبر على المبتدأ شريطة أن لا يتغير المعنى من جهة، وأن لا يقع خلل في تركيب الجملة من جهة أخرى، وذلك ما اتفق عليه جمهور النحوين.

ويقول علي أبو المكارم في ترتيب عناصر الجملة الاسمية: "الأصل تقدُّم المسند إليه على المسند، وقد تجذر ظروف تجعل هذا الأصل واجباً، كما قد توجد اعتبارات توجب

(١) خليل عمairyة، في نحو اللغة العربية وتراثها، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤، ص. ٨٠.

(٢) ينظر: سيبويه، الكتاب، ج ١ ص ٢٣.

(٣) ابن عقيل ، بهاء الدين ، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦ ، ج ١ ص ١٣٧.

عكس ذلك، وفقاً لقواعد نحوية أو وفاءً بحاجات في الموقف اللغوي. وفي غير حالات الوجوب هذه يتسم التركيب بالمرونة، بحيث يصح أن تقدم أحد العنصرين الإسناديين على الآخر، مع ملاحظة أن الأصل هو تقديم المسند إليه، فلا يصح العدول عنه إلا لاعتبارات بلاغية^(١).

ومما يدخل على عنصري الجملة الاسمية أفعال وحروف تسمى النواصخ، تلك التي تعمل على تغيير الحكم الإعرابي لهذين العنصرين، فيصبح العنصر الأول (المبتدأ) اسمًا للفعل أو للحرف الناسخ، ويصبح العنصر الثاني (الخبر) خبراً للفعل أو للحرف الناسخ، والأصل في ترتيب النواصخ مع ركني الإسناد في الجملة أن يكون الناسخ أولاً حرفاً أو فعلاً ثم اسمه ومن ثم الخبر^(٢).

وفي موضوع شبه الجملة وترتيبها مع جملتها سواءً أكانت جملتها فعلية أم اسمية فإن الناظر إلى شبه الجملة في الكلام العربي عامّة، وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص يجد أن رتبتها التأخير عن متعلّقها، ذاك هو الأصل في الرتبة، وكغيرها من عناصر الجملة فإنها تقدم على عاملها وتتحرّك بين عناصر الجملة - سواءً أكانت فعلية أم اسمية - وفضلاً عنها، وهذا مظاهر التوسيع في شبه الجملة الذي أشار إليه النّحّاة بقولهم: يتّوسيع في الجار والمجرور والظروف ما لا يتّوسيع في غيرها، وإنما يأتي التقديم لأغراض بلاغية، فيتصدر الجملة أو يفصل بين المتلازمين وغيرها^(٣).

ضوابط التقديم:

إن الحديث عن ضوابط التقديم والتأخير في الجملة العربية يعني الحديث عن الأحكام التي تخضع لها الجملة في تحديد موقع عناصرها، فالجملة العربية لا تعتمد شكلاً واحداً في تحديد مواضع هذه العناصر ، وإنما يوجد لها أشكال متعددة، لكل منها دوره في تحديد الواقع، الأمر الذي جعل من تحديد هذه الأشكال التي تأخذها العلاقات الموقعة أساساً معتمداً في مجال دراسة الجملة العربية وتحديد أقسامها وأنواعها.

(١) ينظر: علي أبو المكارم، مقوّمات الجملة العربية، ص ٤٥١

(٢) محمد بن علي الص bian t ١٢٠٦ هـ، حاشية الص bian على شرح الأشموني لأبيه ابن مالك، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٠، ج ١، ص ٢٣٥ - ٢٧٢ - ٢٧٣ .

(٣) ينظر: تاج الدين محمد بن محمد الإسفياني ت ٦٨٤ هـ، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، ص ١٤٩ .

إن ظاهرة ترتيب عناصر الجملة تتناول كل العوامل المؤثرة في تحديد مواضع الصيغ من كلمات أو تركيب في الجملة؛ وعليه فإن تحديد موقع طرف في الإسناد متوقف على الوفاء باحتياجات المعنى المقصود لأن العلاقات الموقعة بين عناصر الجملة ذات اتصال مباشر بالتعبير عن المعنى المقصود^(١).

ووفقاً للتصور السابق فإن العلاقة بين عناصر الإسناد في الجملة الإسنادية تتخذ أشكالاً ثلاثة هي:

١. تقديم المسند إليه على المسند وجوباً.
٢. تقديم المسند إليه على المسند جوازاً.
٣. امتناع التقديم.

وسأعرض تاليًا لضوابط تقديم المسند إليه في الجملة وجوباً.

(١) ينظر: علي أبو المكارم، *الظواهر اللغوية في التراث النحوي*، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨م، ص ٢١٨.

المبحث الأول:

التقديم وجوبًا.

في الجملة الاسمية

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الأول

التقديم وجواباً في الجملة الاسمية

المطلب الأول: الضوابط اللغوية:

الضوابط اللغوية هي التي تتعلق بشكل الجملة، وعناصرها، ولا تعتمد على المعنى، وإنما الشكل هو العنصر المتحكم في عناصر الجملة تقديماً وتأخيراً، وثمة ضوابط لغوية تؤثر في ترتيب عناصر الجملة فيتقدم المسند إليه على المسند فيها وجوباً وهي:
أولاً: التزام الصدارة:

هناك أسماء وحروف لها صدر الكلام مثل: لام الابتداء وأدوات الاستفهام وأدوات الشرط، والحوروف المشبهة بالفعل، وما وإن النافيتين ولا النافية، وكم الخبرية، ولام القسم وما التعجبية وحروف العرض والتحضيض وأحرف التبيه و(لا) و(أما) و(رب) وضمير الشأن، و(لا) النافية للجنس، وما أضيف إلى ما له صدر الكلام، ومعنى أن الكلمة صدر الكلام أنها تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها ركن من أركانها.

وقد أكد النحاة صدارتها في بداية الجملة ووضعوا لها حكماء فلا يعمل فيها ما قبلها باستثناء حرف الجر والمضاف؛ فإنهما يعملان فيها، ويكون لها صدر الكلام، تقول: بمن مررت؟ وإلى من تذهب أذهب معك، وتقول: كتاب من أخذت؟. ويصح أن ي العمل فيها ما بعدها، فلا ي العمل ما قبلها بما بعدها، إذ لا تقع فاعلاً أو مفعولاً لما قبلها، ولا تدخل عليها إن ولا أخواتها، ولا غير ذلك مما يؤثر في حالتها الإعرابية، فلا تقول: جاء من يدرس؟ ولا رأيت من يدرس؟ وأنت تقصد الاستفهام، ويؤثر فيها ما بعدها أي أن العوامل اللغوية تعمل فيه فتقول: سل أيّهم قام، (أيّ) اسم استفهام مرفوع على الابتداء، وتقول سل أيّهم قام، أي هنا اسم موصول بمعنى الذي منصوب على أنه مفعول به^(١).

(١) ابن كمال باشا ت ٩٤٠ هـ، أسرار النحو، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط١، دار الفكر، عمان، الأردن، ١٩٨٦م، ص ٣٠٠.

ولا يعلم ما بعدها بما قبلها، فلا تقول: (خالداً ما رأيت)، ولا (رأيت ما خالداً)
ولا يتقدم ما بعدها عليها فلا تقول: (محمد إن أكثر من أكرمك)، ولا: (في طريقك من
كفيت)^(١).

فالكلمات الصدارة تلزم موقعاً واحداً وهو صدر الجملة، وألفاظ الصدارة لا جذور لها تكفل وجود مرجعية معرفية لها في المعجم؛ وعليه فإن وجودها في صدر الجملة يمنع حركة العناصر الأخرى^(٢)، فلا يتقدم عليها شيء من عناصر جملتها؛ فإذا كان المبتدأ لفظاً من ألفاظ الصدارة كأسماء الاستفهام أو الشرط أو (ما) التعبيرية – أو غيرها مما له الحق في المجيء مبتدأً. فإنه يتقدم وجوباً ، ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ

[المائدة: ٥٠]

فقد جاءت (من) اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ، وقد تصدرت جملتها في الآية الكريمة.

ومن ذلك أيضاً أسماء الشرط، فهي تلزم صدر الجملة وتمنع تقديم أي من عناصر الجملة عليها، يقول السيوطي: "الأداة الشرط الصدر) أي صدر الكلام (فلا يسبقها معمول معمولها) ؛ أي : لا يجوز تقديم شيء من معمولات فعل الشرط ولا فعل الجواب عليها ؛ لأنها عندهم كأدلة الاستقهام وما النافية ونحوها مما له الصدر" ^(٣) .
يقول زهير ^(٤) :

وكما يتقدم المبتدأ وجوباً على الخبر إذا كان من الألفاظ التي لها الصدارة فإن الخبر يتقدم على المبتدأ وجوباً للسبب نفسه يقول الجرجاني: "الاستفهام له صدر الكلام"

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١، ج٤، ص ٣٣٢.

(٢) ينظر: حسن خميس الملح، الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، عدد ٤، مجلد ٣١، ٢٠٠٣، ص ٢٣٨-٢٣٩.

(٣) جلال الدين السيوطي، همم الهاوامع، ج٤ ص ٣٣٢.

(٤) زهیر بن أبي سلمي، دیوان زهیر، دار صادر، بیروت، ۱۹۶۴، ص ۸۷.

فذلك تقدم الخبر على المبتدأ البتة^(١)، ومعنى ذلك أن ما كان الاستفهام مشتملاً عليه لا يقع قبله، فلا تقول: زيد أين؟ وقابلت من؟

فالخبر يتقدم على المبتدأ وجوباً إذا كان لفظ صداررة كاسم الاستفهام أو كم الخبرية أو مضافاً إليها أو كان اسم إشارة ظرفاً أو أسنداً إلى مقرون بأداة حصر، أو إلى مقرون بفاء واقعة في جواب أما المتضمنة معنى الشرط، وقد أشار السيوطي إلى ذلك بقوله: "... الثاني أن يكون واجب التصدير كالاستفهام نحو أين زيد؟ الثالث: أن يكون كم الخبرية أو مضافاً إليها كم درهم مالك؟ الرابع: أن يكون اسم إشارة ظرفاً نحو: ثمَّ زيد وهنا عمر... والتاسع أن يكون مسندًا إلى مقرون بأداة حصر لئلا يلتبس نحو: ما في الدار إلا زيد، وإنما في الدار زيد، أو مقرون بفاء نحو: أما في الدار فزيد"^(٢).

فقد تقدم الخبر في الأمثلة السابقة على المبتدأ وجوباً لأنَّه جاء من الألفاظ التي لها حق الصداررة في الكلام ومما جاء في ذلك:

ثُدْرُئِيْ نَئِيْ نَهِيْ يِرْ [النازارات: ٤٢].

وَثُدْرُوفِ وَفِ وَفِ وَرِ [القيامة: ١٠].

وَثُدْرُدُدُفِ فَرِ [الذاريات: ١٢].

وَثُدْرُجِنِ رِثِيْ ڻِهِرِ [يونس: ٤٨].

فالخبر في الآيات المذكورة وهو على الترتيب (أيان، أين، أيان، متى) قد تقدم على المبتدأ وجوباً، لأنَّه اسم استفهام ، وذلك يقتضي الصداررة، وهذا شامل للمبتدأ والخبر.

ثانياً: التزام الحكاية:

الحكاية لغة: المماثلة.

واصطلاحاً: إيراد اللفظ المسموع على هيئته تقول: (من محمد؟). إذا قيل لك: (رأيت محمد) أو إيراد صفتة نحو (أيا؟) لمن قال: (رأيت خالداً) وهي قسمان: أحدهما: حكاية الجملة الملفوظة أو المكتوبة، والأخر: حكاية المفرد^(٣).

(١) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢ ج ١ ص ٢٢٤.

(٢) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٣٦.

(٣) ينظر: الشيخ عبد الغني الدقر، معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء، ط١، دار القلم، دمشق، ٦١٤٠ هـ، ج ٧، ص ٣٤.

ويختص هذا الضابط بما ورد عن العرب من أمثال وحكم وأقوال مأثورة، بقي نصها على حاله التي ورد عليها، إذ إنها بقيت على هذه الحالة؛ لأنها تمثل الحدث اللغوي الذي جاء في سياقه، لذا فإن العلماء لم يغيروا في ترتيب نصها ولم يبدلوا فيها، بل تركوها لأنها تلزم شكلاً واحداً في روایتها، وهذا لا يغير في القاعدة شيئاً ذلك أن هذه الأمثال من طبيعة اللغة وليس خروجاً عن قواعدها.

ومما جاء على ذلك وخالف القاعدة النحوية قولهم: "ليس عبد بأخ لك"^(١).
ففي المثل السابق جاء المبتدأ نكرة وهذا يخالف القاعدة النحوية، إذ الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، ورغم ذلك فقد جاء المبتدأ نكرة على الحكاية.
كما أن الخبر يتقدم على المبتدأ وجوباً التزاماً بالحكاية ومن ذلك قولهم: "في كل واد بنو سعد"^(٢).

ففي المثل السابق تقدم الخبر على المبتدأ وجوباً والسبب في ذلك هو الحكاية فمثل هذه الأمثال تروى على حالها الذي جاءت عليها ولا يتغير فيها شيء فلا يحدث فيها تقديم ولا تأخير.

ثالثاً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

إن حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية في الجملة العربية تشير إلى أن لكل عنصر إعرابي رتبة أو وظيفة معينة مع ما قبله وما بعده، فمثلاً رتبة المفعول به بعد رتبة الفاعل، فإن تقدم المفعول به على الفاعل يكون تقدمه لفظاً وشكلاً لا رتبة، وكذلك حال الضمير الذي يجب أن يعود على سابق له في الرتبة، فإذا اتصل ضمير الخبر بالمبتدأ فيجب أن يتقدم الخبر على المبتدأ، حتى يعود ضميره الذي اتصل بالمبتدأ على اسم سابق، وتبقى رتبته محفوظة وكذلك وظيفته^(٣).

يقول السيوطي: إنَّ الخبر يتقدم وجوباً على المبتدأ إذا كان مسندًا إلى مشتمل على ضمير ملابسه نحو: (في الدار صاحبها)، إذ إن تأخير الخبر في المثل السابق يعني أن يعود الضمير على متاخر رتبة لفظاً وهذا لا يجوز^(٤).

(١) أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت ٥١٨ هـ، مجمع الأمثال، تحقيق: محبي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ج ٢، ص ٢٠٩.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٣٥.

(٣) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ط ٣، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٧، ج ١ ص ٤٥٦.

(٤) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٦.

و تقديم المبتدأ في مثل قولهم: (على التمرة مثلاً زبداً) يترتب عليه أن يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، وذلك ممتنع باتفاق النحاة، إذ يرى النحاة في ذلك: أن يعود الضمير على متقدم لفظاً ورتبة كأن يعود من الخبر على المبتدأ، أو أن يعود على متقدم لفظاً متاخر رتبة كأن يعود من المبتدأ على الخبر المتقدم أو أن يعود على متاخر لفظاً متقدم رتبة كأن يعود الضمير في المفعول به المتقدم على الفاعل المتاخر نحو: خاف ربه عمر، ولا يجوز بحال عند النحاة أن يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة، كأن يعود الضمير من المبتدأ المتقدم على الخبر المتاخر^(١).

إن منع النحاة عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة جاء متسقاً مع الذوق اللغوي، فالوظيفة الأساسية للضمير هي الربط بين التراكيب، ثم التعبير والمطابقة بينهما، ذلك أن عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة يفسد التركيب و يجعله رديئاً، وغير ملائم للذوق اللغوي، إذ إنه لا يحقق الغرض المنشود من الضمير في مثل هذا التركيب، فأين الاسم السابق الذي ذكر قبله حتى يقوم بالربط بينه وبين ما اتصل به هذا الضمير ويتطابق معه إنه لم يذكر بعد، لذلك كان لا بد من تقديم الخبر (وهو الاسم السابق) لتحقق فكرة الربط والمطابقة، ومن هنا كان ذكر الضمير قبل مرجعه وما سيربطه بما قبله عبئاً^(٢).

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

الضوابط المعنوية: هي تلك الضوابط التي تتعلق بالمعنى في الجملة التي حدث فيها التقديم والتأخير، إذ إن المعنى هو الغاية من الكلام، وهو أساس وجود الضوابط التي من شأنها أن تحافظ عليه من الخلط واللبس أو التحول إلى اتجاه آخر لدى المتكلمي قارئاً أو ساماً أو حتى المتكلم، فالمعنى يتحكم بعناصر الجملة تقديمًا وتأخيراً، لذا فقد وجدت مجموعة من الضوابط التي تحكم وتضبط تأليف الجملة وتركيبها، فكان منها الضوابط المعنوية لوجوب التقديم وهذا ما سأتحدث عنه تاليًا:

أولاً: التزام الترتيب:

وهذا الضابط مهم وضروري في المحافظة على سلامة التركيب وإيصال المعنى المقصود من الجملة، حين تصبح الرتبة الوسيلة الوحيدة في تحديد أركان الجملة، ومن ذلك

(١) ينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠، ص ٦٣.

(٢) ينظر: محمود بكر، النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم، المطبعة الفنية، القاهرة ، ج ٢ ص ٩٠ . وينظر: أبو السعود حسنين الشاذلي، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، ص ٦٢ .

أن يتساوى كل من المبتدأ والخبر في درجة التعريف أو التنکير، بحيث يصلح وضع أحدهما مكان الآخر، ولا قرینة يعرف بها المبتدأ من الخبر، فتكون الوسیلة لمعرفة كل منها هي قرینة الرتبة والترتيب، فيحكم على المتقدم بأنه المبتدأ وعلى المتأخر بأنه الخبر، وبذلك لا يحدث ارتباك في تحديد وظائف الكلمات في الجملة، ومن أمثلة ذلك:

- (الحق الباقي والباطل الفاني) ، (الباقي الحق والفاني الباطل)
- (الأصدقاء المخلصون) ، (المخلصون الأصدقاء)
- (أخي صديقي) ، (صديقي أخي)
- (أفضل منك أفضل مني) ، (أفضل مني أفضل منك)

فكل من عنصري الجملة في الأمثلة السابقة صالح لأن يكون مبتدأ أو خبراً، والذي يميز بينهما قرینة الرتبة.

ثانياً: الغرض الدلالي:

المقصود بالغرض الدلالي أنّ المعنى في الجملة هو الذي يفرض التقديم أو التأخير بين عناصرها، إذ إن عدم التقديم في مثل هذه الحالة يؤدي إلى إفساد المعنى وإلى نقض الغرض الدلالي المقصود من الجملة.

يقول السيوطي في معرض ذكر حالات وجوب تقديم الخبر: " السادس أن يكون دالاً على ما يفهم بالتقديم ولا يفهم بالتأخير نحو: " الله درك " فلو أخر لم يفهم منه معنى التعجب الذي يفهم منه في التقديم، ومنه (سواء على أقْهَمْتَ أم قَعَدْتَ) على أن المعنى سواء على قيامك وعدمه"^(١).

كان الضابط في المثالين السابقين في وجوب التقديم هو الغرض الدلالي حيث إن الغرض الدلالي المقصود من هذين المثالين يقتضي هذا الترتيب ومن ذلك أن عبارة (الله درك) من عبارات التعجب السمعية - التي خرجت عن صيغتي التعجب القياسيتين المعروفتين؛ لذلك فهي لا تحمل معنى التعجب إلا إذا جاءت على هذا الشكل، ولو غيرنا الترتيب فيها لخرجت عن كونها عبارة تعجب سمعية، ولما دلت على التعجب.

ومن ذلك أيضاً أسلوب الحصر، فأسلوب الحصر من الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، والفاعل على المفعول، أو العكس بناء على الغرض الدلالي المقصود

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٥.

من الجملة، حيث إن الاسم المحصر حقه التقديم^(١)، مبتدأً كان أو خبراً، وفاعلاً أو مفعولاً، فيقع في بداية الجملة ، وذلك لأن الغرض الدلالي يقتضي تقديم المحصر ولو آخر لتغيير الغرض المقصود من الكلام فالمعنى في قوله تعالى: ڦ ڪ ڏ ڳ ڳ ڳ ٻ ڏ ڏ ڏ [٩٩] يفيد حصر الرسول صلى الله عليه وسلم بالبلاغ ولو قدم الخبر فيها (وما البلاغ إلا على الرسول) لاختلاف المعنى تماماً وتحول الغرض الدلالي إلى أن البلاغ مقصور على الرسول صلى الله عليه وسلم وحده، وليس هذا المراد من الآية الكريمة - وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً؛ لأن الغرض الدلالي يقتضي ذلك، وبذا يتقدم المبتدأ .
لذا كان ضابط وجوب التقديم هو الغرض الدلالي.

ثالثاً: نقض الوظيفة الإعرابية:

يقصد بنقض الوظيفة الإعرابية تغيرها إذا حدث تقديم أو تأخير لا تسمح به الجملة إذ إن تقديم عنصر إعرابي على آخر يؤدي إلى تحول العنصر من موقعه الإعرابي في الأصل إلى موقع إعرابي آخر، مما يؤدي إلى تغير التركيب والبنية ومن ثم تغير الإعراب لعناصر الجملة لأنها ظهرت بشكل جديد. وعليه فإن وجوب التقديم أو منعه أو جوازه رهن ببنية الجملة، وتوضيح ذلك: إذا كان الخبر في الجملة الاسمية فعلاً والمبتدأ اسمًا ظاهراً، فيجب أن يتقدم المبتدأ ويمتنع تقديم الخبر، ذلك أن الخبر إذا تقدم على المبتدأ تحول المبتدأ من وظيفته الإعرابية (الابناء) إلى وظيفة إعرابية أخرى هي (الفاعلية) وتحولت الجملة الاسمية إلى فعلية^(٢) على الرغم من أن تبادل الموضع في مثل هذه الحالة قد لا يغير في شيء من المعنى. ومثال ذلك قولنا:

قام زيد	زيد قام
فعل + فاعل	مبتدأ + خبر

على الرغم من تغير الإعراب بتغيير الموضع إلا أن المعنى لم يتغير ومع ذلك يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ ، ومثاله: ڻ ڏ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ .

ئه نونو نج ڦ [النحل: ٧١].

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) عباس حسن، النحو الوفي، ج ١ ص ٥٠.

فالخبر في الآية الكريمة جملة فعلية فعلها ماض والمبتدأ اسم ظاهر.

وَثُرْئَهْ نَهْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ رَ [البقرة: ١٥]. وفي هذه الآية جاء

الخبر جملة فعلية فعلها مضارع والمبتدأ اسماً ظاهراً.

وَثُرْهَهْ هَهْ هَهْ نَهْ نَهْ نَهْ نَهْ نَهْ رَ [البقرة: ٢٣٣].

وهنا جاء الخبر في الآية الكريمة جملة فعلية فعلها مضارع والمبتدأ اسماً ظاهراً

أيضاً.

جاء الخبر في الآيات الكريمة السابقة جملة فعلية، فهو من حيث الصيغة فعل، ولهذا امتنع تقديمها، لأنه يترتب على التقديم الخروج عن الجملة الاسمية الإسنادية والدخول في الجملة الفعلية وبذا تتحول الجملة من الاسمية إلى الفعلية.

وكما هو الحال في منع تقديم الخبر في حال أن التقديم يؤدي إلى تغير في التركيب، فكذلك حال تأخير الخبر وتقديم المبتدأ، فإن تقديم الخبر واجب إذا كان تأخيره يؤدي إلى تغيير وظيفته النحوية، وفي ذلك يقول السيوطي في معرض ذكره لحالات تقديم الخبر وجوباً: "أن يكون تقديم مصححاً للابتداء بالنكرة وهو الظرف وال مجرور والجملة"^(١).

إن تقديم المبتدأ النكرة على شبه الجملة أو الجملة يحول إعراب شبه الجملة من الخبر إلى الصفة، وبذا تنتقض الوظيفة الإعرابية للخبر من جهة، ويتغير معنى التركيب من جهة أخرى إضافة إلى أن الإسناد يكون ناقصاً.

يقول الجرجاني: " وتقول: عندي مالٌ فيكون مال مبتدأ مع كونه نكرة... ويلزم في هذا النحو تقديم الخبر على المبتدأ،... وذلك أنهم لو قالوا: مال عندي لجاز أن يظن أن عندي صفة للمال "^(٢).

ثُرْنَوْ نَوْ نَوْنَقْ نَهْ رَ [الأنعام: ٦٧].

وَثُرْسَحْ سَخْ سَمْ صَحْ صَمْ ضَحْ ضَحْ رَ [ق: ٣٥]

فالمبتدأ في الآيتين الكريمتين السابقتين على الترتيب (مستقر)، (مزيد)، كلاماً نكرة محضة، وقد سوغ الابتداء بهما تقديم الخبر عليهما وهو في الأولى جار ومجرور، وفي الثانية ظرف، ولو تأخر الخبر في هذه الصورة للتبس بالصفة، لأن المبتدأ النكرة

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢ ص ٣٥.

(٢) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٣٠٨.

مفقور إلى التخصيص ثم يأتي الخبر ليحكم به على المبتدأ بعد تخصيصه، فحاجة النكرة إلى الصفة الموضحة أشد من حاجتها إلى الخبر، لذلك وجب تقديم الخبر خشية الالتباس بالصفة لو تأخر^(١).

(١) ينظر: محمد بن علي الصبان ت ١٢٠٦ هـ، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ص ١٤٠.

المبحث الثاني:
التقديم جوازًا
في الجملة الاسمية

المبحث الثاني: التقديم جوازاً في الجملة الاسمية

الضوابط المعنوية:

ليس ثمة ضوابط لفظية تحكم جواز تقديم الخبر على المبتدأ في الجملة الاسمية، بل إن هناك ضابطاً رئيساً واحداً يحكم هذا الجواز وهو أمن اللبس، وهو ضابط معنوي، وسأتحدث عنه تالياً.

أمن اللبس:

إن الضابط الرئيس في جواز التقديم هو أمن اللبس، وقد سبقت الإشارة إلى وجوب التقديم وضوابطه التي تهدف إلى منع حدوث اللبس في التركيب، وبذا فإن جواز التقديم لا يحكمه سوى ضابط أمن اللبس، فإذا كان التقديم لا يؤثر في التركيب ولا يغيره أو يحدث فيه خللاً عندها يكون جائزاً؛ فالغاية من الكلام هي الإفادة، وإيصال المعنى بشكل واضح .^(١)

إذا وجدت قرينة توضح المراد وتمنع اللبس، ويعرف بواسطتها كل من المبتدأ والخبر ، لا يلزم الترتيب، بل تكون العناصر النحوية حرة الحركة تقديمًا وتأخيرًا، ويمكن التطبيق على ذلك بمجموعة من الشواهد التي توضح هذه القضية:

يقول حسان بن ثابت هاجيا^(٢):

"قبيلة الأم الأحياء أكرمتها
وأغدر الناس بالجيران وافيها"
فأصل الجملة: أكرمتها الأم الأحياء، ووافيها أغدر الناس بالجيران فالمبتدأ في الشطر الأول (أكرمتها) والخبر (الأم) وفي الشطر الثاني المبتدأ (وافيها) والخبر (أغدر).
ويقول آخر:

"بنونا بنو أبناءنا وبناتنا
بنوهن أبناء الرجال الأبعد"^(١).

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوفي، ج ١، ص ٤٥٥

(٢) عبد الرحمن البرقوقي، شرح ديوان حسان بن ثابت، ط ١، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٢٩، ص ٤٢٥.

فأصل الترتيب: بنو أبنائنا بنونا، إذ المراد الحكم على بنى أبنائهم وهم الأحفاد بأنهم كبنيهم.

وقال الكميت:

كلام النبئين الهداء كلامنا
وأفعال أهل الجاهلية تُفعل^(١)
فأصل الجملة: كلامنا كلام النبئين، فالمبتدأ هو (كلامنا) والخبر هو (كلام النبئين)
وكل منها متعين من سياق الكلام.

كذلك في قوله: (ضوء القمر ضوء الشموع)، و(أبي أخي في الشفقة) فقرنية التشبيه وهي معنوية يتعين أن يكون (ضوء القمر) مبتدأ في الأولى و(ضوء الشموع) خبراً ويكون (أبي) مبتدأ في الثانية و(أخي) خبراً.^(٢)

وفي العبارة المأثورة قوله: أبو يوسف أبو حنيفة.

فالمراد في العبارة تشبيه أبي يوسف (تلميذ أبي حنيفة) بأبي حنيفة وهو أستاذه وبهذه القرنية وهي التشبيه يتعين أن يكون (أبو يوسف مبتدأ) و(أبو حنيفة) خبراً سواء تقدم أو تأخر.

فالأمثلة السابقة كلها احترت على قرنية معنوية ميزنا بها المبتدأ من الخبر على الرغم من تقدم الخبر.

وقد أشار النحاة إلى مسألة تقدم الخبر على المبتدأ جوازاً شريطة أن لا يكون هناك خلل في المعنى وأن لا يمنع مانع من ذلك.

يقول الفاكهي: "الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ، لأنه وصف له في المعنى، وقد يتقدم عليه، إما جوازاً؛ وذلك حيث لم يعرض ما يمنع من تقديمها"^(٣). فالأصل في الخبر أن يؤخر عن المبتدأ، لأنه إنما يؤتى به لبيان حال المبتدأ أو الدال على حال الذات متاخر عنها طبعاً، وخلاف الأصل أن يتقدم الخبر على المبتدأ، نحو: (في الدار زيد) فزيد مبتدأ وفي الدار جار و مجرور خبر مقدم، إنما قدم على خلاف الأصل لغرض التخصيص

(١) ينظر: ابن عقيل، المساعد على تسهيل الفوائد، شرح التسهيل، تحقيق محمد كامل برकات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٨٠، ج ١، ص ٢٢١. (ولم يعرف قائل البيت حسب ابن عقيل).

(٢) الكميت بن زيد الأسدي، ديوان الكميت، تحقيق محمد نبيل طريفى، ط ٢ دار صادر، ٢٠٠٠م
(٣) عباس حسن، النحو الواقي، ص ٤٤٩.

(٤) عبد الله بن محمد الفاكهي ت ٩٧٢ هـ، كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦، ج ٢، ص ٣٦٠.

لأن غرض المتكلم الإخبار عنه بأنه ليس في الدار غيره، فلو قال: زيد في الدار لما أفاد أنه ليس في الدار غيره^(١).

وتقديم الخبر جائز في قوله: (قائم زيد) لأن المقصود الإخبار عن زيد بالقيام، وعليه قائم خبر وزيد مبتدأ، فكلمة قائم نكرة وهذا أصل الخبر، وزيد معرفة وهذا أصل المبتدأ فالمعنى من العبارة واضح ومفهوم وبائن واللبس مأمون.

وفيما يتعلق بـ(كان) وأخواتها، فإن أحكامها كثيرة ومنها أنه يجوز أن يتقدم خبرها على اسمها وعليها، تقول: كان قائماً زيد، و $\text{ط} \ddot{\text{ذ}} \text{ر} \text{ه} \text{ ه} \text{ ه} \text{ ه}$ $\text{س} \text{ س} \text{ س}$ $\text{ث} \text{ ث}$ [الروم: ٤٧]^(٢).

ومثله: (يعجبني أن يكون في الدار صاحبها)، وقد يكون له صدر الكلام نحو: كم كان مالك؟ وقد يكون ممتنعاً كخبر المنفي بـ(ما) إن قدم عليها. فيمتنع (قائماً ما زال زيد)، فإن تقدم النفي على الخبر و(كان) جاز، نحو: ما قائماً كان زيد، واستثنى من جواز تقديم أخبار هذه الأفعال عليهم خبر ليس فإنه يمتنع تقديمها على الأصح قياساً على خبر عسى، بجامع أنَّ كلاً منها فعل جامد ولأنَّ معناها ومعمول النفي يمتنع تقديمها عليه، ونقل كثيرون عن البصريين وسيبويه والسيرافي والفارسي جواز تقديم خبر ليس لأنه فعل ومعمول الفعل يجوز تقديمها عليه إلا خبر (دام) فإنه يمتنع تقدمه عليها اتفاقاً نحو: أكرمك أميراً ما دام زيد، لما تقرر من أنَّ الحرف المصدري لا يعمل ما بعده فيما قبله وعلى الأصح في نحو: أكرمك ما أميراً دام زيد، لئلا يلزم الفصل بين الموصول الحرفي وصلته^(٣).

يقول الشاعر:^(٤)

سلِي إِنْ جَهَلْتُ النَّاسَ عَنَا وَعَنْهُمْ
فَلَيْسَ سَوَاءَ عَالَمَ وَجَهُولٌ
لَقَدْ قَدِمَ الشَّاعِرُ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ خَبَرٌ لَيْسَ عَلَى اسْمِهِ وَ(سَوَاءِ)
خَبَرٌ مَقْدُمٌ وَ(عَالَمٌ) اسْمٌ لَيْسَ مُؤْخِرٌ.

(١) ينظر: عبد الله يحيى الشعبي، شرح شواهد الكواكب الدرية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ج ١، ص ١٩١.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ص ٢٠٧

(٣) ينظر: المرجع السابق، ص ٢١٠

(٤) ينظر: جلال الدين السيوطى، شرح شواهد المغني، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠، ج ٢، ص ٥٣٢.

وعليه يجوز أن يتقدم خبر كان وأخواتها على اسمها شريطة أمن اللبس في المعنى ما لم يمنع مانع تقتضيه بعض القواعد الخاصة بأحد أخوات (كان) ^(١).
 أما إنّ وأخواتها فقد ذكر الجرجاني أنه يمتنع أن يتقدم خبر إنّ عليها وعلى اسمها، ثم استدرك قائلاً: "فإن كان ظرفاً جاز تقديمها، كقولك: إنّ في الدار زيداً، وذلك أن الظروف يجيء فيها من التوسع ما لا يجيء في غيرها... ولا يجوز أن تقدم الظرف على (إنّ) لا تقول: في الدار إنّ زيداً" ^(٢).

فهذه الحروف (إنّ وأخواتها) لا يتقدم خبرها عليها ولا يتوسط بينها وبين اسمها إلا إذا كان ظرفاً أو جاراً ومحوراً

ثُدْرَكْ مَنْ نِثْرَ [المزمول: ١٢]
 وَثُدْرَيْ دَدْدَدْدَدْرَ [النازارات: ٢٦] ^(٣).
 فضابط التقديم في ذلك كله هو أمن اللبس.

(١) ينظر: علي بن سليمان، الحيدرة اليمنى ت ٥٩٩ هـ، كشف المشكل في النحو، قرأه وعلق عليه يحيى مراد، ط ١، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ٢٠٠٤، ص ٧٢.

(٢) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٤٤٧.

(٣) ينظر: عبد الله يحيى الشعبي، شرح شواهد الكواكب الدرية، ج ١، ص ٢٥٤.

المبحث الثالث:
منع التقديم
في الجملة الاسمية
المطلب الأول : الضوابط اللفظية.
المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الثالث: منع التقديم في الجملة الاسمية

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

ثمة ضوابط تمنع أن يتقدم عنصر على آخر في الجملة العربية فعليه كانت ألم اسمية، وهذا يعود على ما يطرأ على النص من ظروف تعود إلى الصيغة التركيبية أو السياق والمقام مما يجعل الترتيب مقيداً وملزماً فيكون المبتدأ أولاً ثم الخبر وهذا ما يسميه النحويون التزام الترتيب الأصلي في عناصر الجملة، والحديث عن الضوابط اللفظية يدور في مجلمه حول ضابط لفظي واحد ألا وهو ما حقه الصدارة بين عناصر الجملة وهو ضابط عام واسع، يشمل الكثير الكثير من الحالات والمسائل والفروع، إذ يشمل كل العناصر غير المعجمة في الجملة، بالإضافة إلى ضابط آخر هو التزام الحكاية.

أولاً: التزام الصدارة:

ويقصد بالصدارة: ما حقه من الأسماء والحراف أن يأتي في بداية الجملة ولا يتقدم عليه عنصر من عناصرها، وتنطوي تحت هذا الضابط أمثلة كثيرة تتعلق بالاستفهام والشرط وأحرف النصب وكم الخبرية، وما الشبيهة بـ ليس وغيرها.

فمن الموضع التي يجب فيها تأخير الخبر، أن يكون المبتدأ قد تضمن حرفاً من الحروف التي لها حق الصدارة ، ومعلوم أن ألفاظ الصدارة يجب أن تقع في أول جملتها كقولنا: من قائم ؟ وأيهم جالس ؟ وفي ذلك يقول ابن أبي الربيع: " فلا يجوز في هذا المبتدأ التأخير ، ولا بد من تقديمها لما تضمنه من حروف الاستفهام وهي الهمزة ، والأصل في قوله : من جالسْ أعمرو أم زيد أم خالد ؟ فأرادوا الاختصار فوضعوا مكان هذا كله (من) وأيهم، فقالوا أيهم جالس ؟ فأيهم بما فيها من النيابة مناب المبتدأ كانت مبتدأ وبما فيها من النيابة مناب الهمزة كانت استفهاماً وبما فيها من النيابة مناب أم كانت للتعيين " (١).

ط ڏ ڙ چ چ ڦ ڦ ڻ ڻ ڻ ڻ [الكهف: ١٧].

(١) ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي ت ٦٨٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عبد النبّي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦، ج١، ص ٥٨٨.

يشير السيوطي إلى أنه يمتنع أن يتقدم الخبر على المبتدأ في حالات منها: أن يقترن الخبر بلفاء نحو: الذي يأتيني فله درهم، لأن الفاء دخلت على الخبر لشبهه بجواب الشرط، والجواب لا يتقدم على الشرط^(١). كما يتأخر الخبر عن المبتدأ وجوباً إذا جاء المبتدأ بعد أما ، كقولك: أما زيد فعال.

(٢)

إن النظر فيما سبق من أمثلة يوضح شيئاً مهماً ألا وهو تقدم المبتدأ على الخبر وجوباً ومنع تقديم الخبر ، ذلك أن المبتدأ جاء في الأمثلة السابقة من ما حقه التقديم أو الصداربة بحيث إن عناصر الجملة تبقى كما هي دون تغير بعد تصدره بدايتها أما بالنسبة لـ (كم) الخبرية فإنه يمتنع أن يتقدم أي شيء من جملتها عليها ، ذلك أن كم الخبرية لها حق الصداربة كما هي كم الاستفهامية^(٣)، وها عنصران غير معجميين، والمقصود بغير المعجمي أنها حروف لا تشير إلى دلالات وعلاقات، ومقولات تجعل منها محددات في طول الجملة وليس لها جذور معجمية كما هي الأسماء والأفعال وكذلك (ما) التي تعمل عمل ليس فإنه لا يتقدم شيء مما في خبرها عليها لوجوب تصدرها^(٤).

ثانياً: التزام الحكاية:

إن ما روی عن العرب من أقوال مأثورة أو أمثال أو حكم يبقى على حاله التي جاء عليها النص سواء تقدم الخبر أو تأخر وفق ضابط أو من غير اتفاق مع ضابط فإن النص يبقى على حاله ومن ذلك قولهم: (الكلاب على البقر)^(٥). فالخبر في المثال هو (البقر) وهو مؤخر وجوباً التزاماً بالرواية.

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ج ٢ ص ٣٤.

(٣) ينظر: ابن برهان، العكبري، شرح اللمع ، تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤، ج ١، ص ٦١.

(٤) ينظر: حسن الملخ: الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، ص ٢٣٨-٢٣٩..

(٥) مثل يضرب عند تحريض بعض القوم على بعض من غير مبالغة بمعنى لا ضرر عليك فدخلهم.

ينظر: أبو الفضل أحمد بن محمد المدائني، مجمع الأمثال، ص ١٤٢.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية:

تقوم فكرة التقديم والتأخير أساساً على المعنى بطريقه أو بأخرى ، ذلك أن المعنى هو الغاية من الكلام أصلاً، ولذا فإن عملية التقديم والتأخير ترتبط بمجموعة من الضوابط التي تهدف إلى الحفاظ على المعنى، فالمعنى مهم ومرتبط أيما ارتباط بالإعراب، فالإعراب يعني الإبانة، وهدف الإعراب إيقاف المعنى^(١) ، وسأوضح ذلك من خلال الضوابط الآتية:

أولاً: نقض الوظيفة الإعرابية:

يؤدي التقديم والتأخير في بعض المواقع إلى تحول العنصر الإعرابي من وظيفته الإعرابية إلى وظيفة أخرى يتغير بها شكل التركيب كلياً الأمر الذي يؤدي إلى تغيير المعنى المقصود إلى معنى آخر، لذا فإن التقديم يمتنع إذا لم يكفل للعنصر المقدم بقاءه في وظيفته نفسها.

وهو من أهم الموانع المعنوية التي يمكن أن يرجع كثير منها إليه، من ذلك أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفتين أو نكرتين وليس ثمة قرينة تميز أحدهما عن الآخر^(٢) نحو "أخوك إبراهيم" فإنك أخبرت عن أخيك بأنه (إبراهيم)، ولا يصح أن تقدم " إبراهيم" فتقول " إبراهيم أخوك" على جعل إبراهيم خبراً مقدماً، لأن المعنى سيلتبس، فإن لم يلتبس المعنى جاز نحو قوله: "كلام النبيين الهداء كلامنا"^(٣) فالواضح من المثال أنه يشبة كلامهم بكلام النبيين وليس العكس فـ"كلام النبيين" خبر مقدم.

وبمنع تقديم الخبر إذا جاء جملة فعلية والمبتدأ اسمًا ظاهراً كقولك: زيد قام، فلو تقدم الفعل لصار المبتدأ فاعلاً^(٤) لذا امتنع التقديم.

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

لا يخلو أي ضابط من ضوابط التقديم والتأخير من الأهمية إذ يعتمد النسق الشكلي للجملة العربية في التقديم والتأخير على ضابط معين حتى يكون هذا التقديم صحيحاً وغير مخالف لقواعد البنية النحوية للجملة العربية ، وتتمثل أهمية الضابط في جعل الجملة العربية منتظمة وفق نظام خاص هو نظام الرتب (رتب المكونات) إذ إن لكل عنصر

(١) ينظر: الشيخ مصطفى الغلايني، جامع الدروس العربية، راجعه وتممه: عبد المنعم خفاجي، ط ٢٨، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م، ج ١، ص ٩.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الواقفي، ج ١، ص ٤٤٩.

(٣) الكميٰت بن زيد الأَسْدِيٌّ ت ١٢٦ هـ، ديوان الكميٰت، تحقيق محمد نبيل طريفى، ط ٢ دار صادر، ٢٠٠٠م

(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الواقفي ، ج ١، ص ٤٥٠.

إعرابيًّا موقعاً أصيلاً يلزم نظريًّا فعلى سبيل المثال رتبة الخبر خلف رتبة المبتدأ، فإن تقدم الخبر على المبتدأ بناء على ضابط معين كان هذا الخبر مقدماً من حيث اللفظ ، ولكنه مؤخر من حيث الرتبة (مقدم لفظاً مؤخر رتبة) ، وهذا مقبول وجائز ، لكن أن يتقدم العنصر الإعرابي لفظاً ورتبة فهذا من نوع بل مخالف لنظام الرتب ولقواعد اللغة.

فقولك: (زيد اضربه) و (زيد هلا ضربته) يعني أنك قدمت الضمير على صلته، أي أنك قدمت الضمير على مفسره (صاحبها) من غير مسوغ وهذا يخالف القاعدة القائلة إن الضمير مؤخر الرتبة عن مفسره ؛ لذلك يتمتع التقديم حفظاً لرتبة الضمير النحوية^(١).

ثالثاً: نقض الغرض التحوي:

يرتبط عمل بعض العناصر الإعرابية في الجملة بنسق شكلي معين فإن تغير هذا النسق أو اخْتَلَ أدى ذلك للتغيير أو الاختلال إلى بطلان عمل العنصر النحوي، لذا جاء هذا الضابط لمنع حركة عناصر الجملة إذا كانت الحركة ستؤدي إلى بطلان عمل العنصر ويوضح ذلك في قولهم: (لا طالب موجود)

فإن اسم لا النافية للجنس نكرة وخبرها يجب أن يكون نكرة، وذلك لأن من شروط عملها أن يكون اسمها وخبرها نكرتين ، فلا يخبر عن اسمها بمعرفة كما يجب أن يتاخر خبرها عنها وعن اسمها، حتى وإن كان ظرفاً أو مجروراً ، فإن تقديم خبرها عليها أو على اسمها يؤدي إلى بطلان عملها ، وبالتالي نقض الغرض التحوي منها، فالتأخير شرط لعملها^(٢).

وأشير هنا إلى أن الزمخشري يرى أن (لا) تعمل في المبتدأ والخبر معاً في حين يرى أبو حيان أنه يجب حذف خبر (لا) خاصة إذا كان معلوماً وذلك جرياً على لسانبني تميم، وذهب معظم النحاة إلى إعمالها عمل (إن) لمشابهتها لها في التأكيد رغم أن (لا) مختصة في تأكيد النفي بينما (إن) مختصة في تأكيد الإثبات. إن حد الجملة الاسمية أن تتكون من مبتدأ وخبر وأن يكون المبتدأ معرفة و(لا) النافية للجنس ليست مثل (إن) في ذلك، فاسم (لا) يشترط له أن يكون نكرة، وإذا كانت (إن) تعمل النصب في المبتدأ والرفع في الخبر فإن (لا) تعمل في الاسم النكرة الذي يليها الفتح وكثيراً ما يكون الخبر محفوفاً

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

(٢) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٢٠٢.

على خلاف (إن) وإذا كان من الجائز أن يتقدم خبر (إن) على اسمها فإن الفصل بين (لا) النافية للجنس والاسم النكرة الذي يليها بفواصل يعني إبطال عملها^(١).

رابعاً: نقض الغرض الدلالي:

ومن ذلك أن يأتي الخبر في الجملة مقروناً بـ إلا أو إنما نحو قوله تعالى:

رَجَّ جَ جَ كَذَرَ [آل عمران: ٤٤]

وقوله تعالى: **رَبِّنِيْ تَبَرِّدِيْ يَتَحَجَّرَ [هود: ١٢]**.

فقد جاء المبتدأ في الآيتين الكريمتين السابقتين محصوراً في الخبر، والاسم المحصور حقه التقديم^(٢)، فيقع في بداية الجملة ، وذلك لأن الغرض الدلالي يقتضي تقديم الخبر ولو أخر المبتدأ لتغيير الغرض المقصود من الكلام فالمعنى في قوله تعالى: **رَجَّ جَ جَ كَذَرَ [آل عمران: ٤٤]** يفيد حصر محمدٍ صلى الله عليه وسلم في الرسالة ولو قدم الخبر فيها (وما رسول إلا محمد) لاختفى المعنى تماماً وتحول الغرض الدلالي إلى أنه لا رسول غير محمد صلى الله عليه وسلم - وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً؛ لأن الغرض الدلالي يقتضي ذلك، وبذا يتقدم المبتدأ.

لذا كان ضابط وجوب التقديم هو الغرض الدلالي.

(١) ينظر: قاسم محمد صالح، الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان، مسائل من البحر المحيط، رسالة ماجستير، جامعة البرموك، ١٩٩١، ص ٥٥.

(٢) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

الفصل الثاني:
ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية.

- المبحث الأول: التقديم وجواباً.
- المبحث الثاني: التقديم جوازاً.
- المبحث الثالث: منع التقديم.

الفصل الثاني

ضوابط التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

تمهيد:

إن النسق الترتيبية للجملة الفعلية يضم مجموعة من العناصر التي تتقاطع موقعيًا وفقاً لقواعد النحوية لتشكل أصغر نسق ترتيبية، ففي قوله: حَفِزَ المعلم الطالب، نسق ترتيبية مكون من الفعل (حَفِزَ) والفاعل (المعلم) والمفعول به (الطالب)، وهذا هو التكوين الرئيس المتفق عليه عند جمهور النحاة وفقاً للشكل:

فعل + فاعل + مفعول به.

فذاك هو الشكل الأصل الذي تترتب فيه عناصر الجملة الفعلية، وتترتب فيه العناصر على الصور المذكورة، إلا أن بعض هذه العناصر يخرج من موقعه ليتقدم أو يتأخر، ولكن ذلك يكون وفق ضوابط محددة تسمح بحركة عناصر الجملة من موقعها الأصل إلى موقع آخر.

و الحكم على أي عنصر في الجملة بأنه مقدم من تأخير أو مؤخر من تقديم يعود إلى بنية الجملة الأساسية فهي التي تحكم بوضع هذا العنصر أو ذاك في موضع معين أو رتبة محددة، ولو لا النظر إلى هذه الرتبة المقررة لكلا العنصرين لم يحكم بتقديم هذا أو تأخير ذاك^(١).

تمتاز الجملة الفعلية بسهولة حركة عناصرها تقديمًا وتأخيرًا، كما أنها تحتوي عنصرين أساسيين فقط، إلا أنها تضم ملحقات متعددة.

إن العنصرين الأساسيين في الجملة الفعلية هما: الفعل والفاعل؛ فال فعل هو المسند، والفاعل هو المسند إليه ، وترتيبهما أن يأتي الفعل أولاً ثم الفاعل ، أما العناصر الثانوية (الفضلات) في الجملة الفعلية، فتأتي بعد هذين العنصرين ليصبح الترتيب ، فعل ثم فاعل ثم العناصر الثانوية ، وهذه العناصر هي المفعول به، المفعول معه، المفعول لأجله، المفعول المطلق، الحال، التمييز، والجار والمجرور والاستثناء وأشباه الجمل ،

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، دار الشروق، ١٩٩٦، ص ١٩٤.

وهي تتحرك بسهولة بين الموضع في النسق الشكلي للجملة فتتقدم على الفاعل تارة، وعلى الفعل تارة أخرى وعلى الاسم المختص به تارة أخرى^(١).

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ١٩٤.

المبحث الأول:

التقديم وجواباً

في الجملة الفعلية

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الأول: التقديم وجوباً في الجملة الفعلية

ت تكون الجملة عند النحاة من ركنين أساسين هما المسند والمسند إليه، فاما الجملة الاسمية فالمبتدأ مسند إليه، والخبر مسند وأما الجملة الفعلية فالفاعل أو نائبه مسند إليه، والفعل مسند، وما عدا ذلك فهو فضلة يمكن أن يستغني عنه تركيب الجملة، إذ إن هذا أصل الوضع بالنسبة للجملة العربية، إضافة إلى ذلك فإن الأصل في الجملة الإفادة، فإذا لم تتحقق الفائدة فلا جملة ، وتحقق الإفادة بالقرائن حين يؤمن اللبس، كما أن هناك أصلاً ترتيبياً (الرتبة) لعناصر الجملة، وشرط جواز العدول عن أصل من هذه الأصول أن يؤمن اللبس فتحتفق الفائدة^(١)، فلا يكون في الجملة تقديم ولا تأخير إلا مع وضوح المعنى وحيث لا تكون الرتبة واجبة الحفظ.

و العدول عن الأصل في تركيب الجملة الفعلية إلى الفرع مررهون بعدد من الضوابط التي تحفظ فائدة الكلام ، وهذه الضوابط تنقسم إلى قسمين: أحدهما: ضوابط لفظية ، والآخر : ضوابط معنوية ، ويمكن توضيح ذلك على النحو الآتي:

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، بناء الجملة العربية، ص ١٤٥.

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

إن الحديث عن ضوابط جواز التقاديم والتأخير اللفظية في الجملة الفعلية متعلق بضابطين رئيسيين هما: التزام الصدار، وهو ضابط واسع ويشمل الكثير من المسائل والفروع. ونقض الوظائف الإعرابية، وفيما يلي بيان ذلك.

أولاً: التزام الصدار:

إن تقديم الفاظ الصدارية أصل من الأصول التي وضعها النحاة في تعريف الكلام ، ذلك أنها أولى بالصدارة من غيرها، حتى على المبتدأ في الجملة الاسمية ؛ لأنها من الكلمات التركيبية وليس من الكلمات الاشتراكية ، و الكلمات التركيبية أكثر تأصلاً في الرتبة والافتقار والبناء من الكلمات الاشتراكية، فإذا جاءت الفاظ الصدارية في بداية الجملة فإنه يتمتع أن يتقدم عليها غيرها من عناصر الجملة، لأنها أولى من غيرها في التقديم ^(١). أما المفعول به في الجملة الفعلية فإنه يتقدم على فاعله وجوباً في أكثر من سياق، ومن ذلك، أن يأتي المفعول به اسم استفهام أو اسم شرط، فإنه يتتصدر الجملة، وأن يكون المفعول به واقعاً في جواب أاما التفصيلية، وأن يقترن عامل المفعول به بالفاء ^(٢).
 تقول: من ساعدت؟ وما اشتريت؟ فيكون اسم الاستفهام في المثالين في محل نصب مفعول به، وقد تتصدر بداية الجملة، لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارية في جملتها.
 وتقول من تضرب أضراب ، ومن تكرم أكرمه ، وأيهما تضرب أضرابه، وتقول:
 غلام من تضرب أضراب.

فاسم الشرط في الأمثلة السابقة جاء في محل نصب مفعول به، وحقه الصدار، وفي المثال الرابع جاء المفعول به مضافاً إلى اسم الشرط، لذا وجب أن يتقدم على فعله وفاعله وأن يتتصدر الجملة ^(٣).
 فالضابط في تقديم الفاعل وجوباً وتقديم المفعول به على الفعل والفاعل أن كلاً منهما جاء من الألفاظ التي لها الصدارية.

ثانياً: نقض الوظيفة الإعرابية:

(١) ينظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص ٦١.

(٢) ينظر: هادي نهر ، النحو التطبيقي، عالم الكتب الحديثة، إربد، الأردن، ٢٠٠٨ ، ج ١ ص ٣٥١.

(٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٣ ص ١٠.

إذا كان المفعول به ضميراً واتصل بالفعل وكان الفاعل اسماً ظاهراً وجب تقديم المفعول على الفاعل لأن عدم التقديم يؤدي إلى نقض الوظيفة الإعرابية؛ ذلك أن الضمير إن اتصل بالفعل أصبح جزءاً منه فلو تقدم الفاعل على المفعول به (الضمير) لوجب تقديميه عليه وعلى الفعل معاً ولتحول عندها من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة أخرى هي الابتداء، الأمر الذي يؤدي إلى تناقض الوظيفة الإعرابية^(١).

بـ [البقرة: ٥٥]

وَطَدْرُقْ وَقْقِقْ وَقْقِقْ وَيْيِيْزْ

[البقرة: ٨٧]

تقديم المفعول به في (أخذتكم) في الآية الأولى و(جاءكم) في الآية الثانية على الفاعل وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

المطلب الثاني : الضوابط المعنوية:

تعتمد الضوابط المعنوية اعتماداً كلياً على المعنى في التركيب ، والمعنى يتحقق من خلال العلاقات السياقية ؛ كعلاقة الإسناد في تركيب الجملة الفعلية والاسمية، فعلاقة الإسناد هي الرابط بين المبتدأ والخبر ، وبين الفعل والفاعل أو نائبـه^(٢)، بما يحقق المعنى والفائدة دون وقوع اللبس أو خلل في التركيب يغير المعنى أو يفسده.

أولاً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية:

يتقدم المفعول به على فاعله فيتوسط بين الفعل وفاعله، دون أن يغير في معنى الجملة تغييرًا يؤدي إلى خلل أو خطأ في التركيب، ويحدث هذا دون الخروج على القواعد النحوية، حيث يتقدم المفعول به على فاعله إذا تضمن الفاعل ضميرًا يعود على المفعول به،^(٣) عندئذ يتقدم المفعول به وجوباً ويمتنع تقديم الفاعل؛ حتى لا يعود الضمير على متاخر في اللفظ والرتبة؛ إذ إن رتبة الضمير بعد صاحبه،^(٤) ولذا تقدم المفعول به وجوباً حفظاً لرتبة الضمير المتصل بالفاعل، وعليه فضابط التقديم الواجب هنا هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

(١) ينظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل في النحو، ص ٦١.

^(٢) ينظر: علي أبو المكارم، مقومات الجملة العربية، ص ٩١ - ٩٤.

(٣) ينظر: إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٧، ج ٢ ص ١٩٠.

^(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٨٥.

ومثاله: صافح زيداً صديقه، ونادي الجيش قائدده، حيث إن كلاماً من (زيداً)، و(الجيش) مفعول به منصوب وتقدير وجوباً لأن الفاعل في الجملتين يتضمن ضميرأ يعود على المفعول به وهو ضمير الغائب.

١٢٤ [البقرة: ٨٥ هـ] وَرَثَهُ مُطَّلِّبٌ

فـ (ابراهيم) : مفعول به ، و(ربه) فاعل، وقد اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول
به، وبذلك تقدم المفعول على الفاعل وجوباً. وكذلك الحال في قوله تعالى

طَهْرَةُ الْأَنْعَامِ

• १०८

إذ تقدم المفعول به (نفساً) على الفاعل (إيمانها) لاتصال ضمير المفعول بالفاعل.

ثانياً: تعارض القواعد الإعرابية:

إن ما يدعى نظام اللغة إلى التحول عن الأصل إلى الفرع، يمكن في أمن اللبس، أو مراعاة أصل آخر حين يتعارض الأصalan في تركيب بعينه، لأن يتعارض أصل الترتيب في الجملة الفعلية (فعل + فاعل + مفعول به) مع وجود ما له حق الصدارة من أسماء الاستفهام والشرط، فإذا جاء اسم الاستفهام مفعولاً به كان له حق الصدارة وبذا يتقدم على الفعل وجوباً، وعليه نكون قدمنا أصلاً على أصل^(١).

فالتقديم أحياناً يكون واجباً، إذا أدى عدم التقديم إلى تعارض قاعدة نحوية مع أخرى، ويكون الضابط في ذلك منع حدوث التعارض بين القواعد، فالالأصل في القواعد أن يكمل بعضها بعضاً لا أن ينقص بعضها بعضاً.

ومن ذلك أن نقدر في (نعم وما جرى مجرىها) ضميرًا مستترًا فاعلاً لها إذا فصل التمييز بينها وبين فاعلها؛ وذلك منعًا لتعارض القواعد الإعرابية ،^(٢) ففي قولنا: نعم رجلاً زيد، وبئس رجلاً زيد ، وظرف رجلاً زيد، ثُدر في الأفعال (نعم، بئس، ظرف) من الأمثلة السابقة، ضمير بعد أن فصل بينها وبين فاعلها المتأخر بالتمييز ، لأن هذا يعارض القاعدة النحوية التي تقول بأنه لا يجوز الفصل بين نعم ومرفوعها لا بظرف ولا بغيره^(٣) ، وعليه فقد قدر ضمير للفعل مستتر فيه يعود على متأخر عنه.

(١) ينظر: تمام حسان، الأصول، ص ١٥٣.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٣، ص ٣٧٠.

(٣) ينظر: جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٥، ص ٣٢.

وبذا يكون فاعل الأفعال السابقة مقدراً فيها، والذي دعا إلى ذلك هو منع تعارض القواعد الإعرابية حيث وجب تقديم فاعل للأفعال.

ثانياً: الغرض الدلالي:

يتقدم المفعول به على الفاعل إذا كان المفعول به محصوراً بالفاعل، إذ يجب أن يتأخر المحصور فيه سواء أكان فاعلاً أم مفعولاً ظاهراً أو ضميراً، وذلك إذا كان الحصر بـ(إنما)، وهذا مجمع عليه خوف الإلباس، وكذا بإلا على الأصح إجراءً لها مجرى (إنما) تقول: إنما ضرب عمراً زيدُ ، أي : لا ضارب له غيره^(١).

ثُدُّرُّقُ وَ وَ فَ قِي رُّزْ [فاطر: ٢٨]

فلفظ الجلالة (الله) وقع مفعولاً به، وتقدم وجوباً على الفاعل؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصوراً.

واختلف النحاة في المفعول به المحصور بـ(إلا) فيوجب الجزولي^(٢) وجماعة من المتأخرین تأخير المفعول به إذا حصر بـ(إلا)، أما البصريون والكسائي والفراء وابن الأنباري فقد أجازوا تقديمها في هذه الحالة^(٣) ، تقول :

ما فهم الطالب إلا الدرس الأول.

لم يشذب البستانى إلا ثلث شجرات.

كما يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً أفاد الحصر ، ومثاله قوله تعالى: رُّثْ ثَدُّرُّقُ وَ وَ فَ قِي رُّزْ [الفاتحة: ٥] حيث إن الغرض الدلالي يوجب أن يتقدم الضمير المنفصل لأن المراد هو حصر العبادة بالله تعالى حيث إن عبارة الآية تجري مجرى قولنا، ما نعبد إلا إياك ولا نستعين إلا إياك^(٤). لذلك كان ضابط وجوب تقديم المفعول به على الفاعل هو الغرض الدلالي.

(١) ينظر: المرجع السابق، ج ٢ ص ٢٦٠.

(٢) أبو موسى عيسى بن عبد العزيز الجزولي النحوي مؤلف الجزوليه وغيرها توفي بعد سنة ٦٠٥ هـ.

(٣) ينظر: ابراهيم ابراهيم بركات، النحو العربي، ج ٢ ص ١٨٨.

(٤) ينظر: هادي نهر ، النحو التطبيقي، ج ١ ص ٣٥١.

المبحث الثاني:

التقديم جوازاً

في الجملة الفعلية

الضوابط المعنوية

المبحث الثاني: التقديم جوازاً في الجملة الفعلية

الصوابط المعنوية

يعتمد جواز التقديم والتأخير في الجملة الفعلية على ضابطين أساسيين هما: أمن اللبس، وهو الأهم؛ فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، وقد يعتمد هذا الضابط على وجود قرينة لفظية أو معنوية في الجملة حتى يتحقق.

أما الضابط الثاني فهو حفظ الرتب (رتب المكونات والوظائف الإعرابية)؛ فإذا بقىت رتب عناصر الجملة محفوظة جاز التقديم والتأخير أيضاً. وسأعرض تاليًا لهذين الضابطين.

أولاً: أمن اللبس:

إن رتبة الفاعل أن يتقدم على المفعول به، نحو: ضرب عبد الله زيداً، ويجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل كقولنا: ضرب زيداً عبد الله^(١)، تقدم المفعول به على الفاعل في المثال السابق، وهذا التقديم جائز لوجود قرينة لفظية ظاهرة في ذلك، فقد ظهرت العلامة الإعرابية على كل من الفاعل والمفعول به، من ذلك أيضاً ظهور العلامة الإعرابية في التابع نحو: أكرم موسى الطويل مصطفى القصير، (الطويل) نعت لموسى منصوب مما يدل على أن موسى مفعول به، و(القصير) نعت لمصطفى مرفوع مما يدل على أن مصطفى فاعل^(٢).

إذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير، وإنما يكون التقديم والتأخير مرتبًا بالعنابة والاهتمام وقد أشار سببيوه إلى ذلك فقال: "كأنهم يقدمون الذي بيانه أهم لهم"^(٣) فإن كان الفاعل هو الأهم تقدم وإن كان المفعول هو الأهم تقدم.

أما التقديم والتأخير في الجملة التي احتوت فاعلاً ومفعولاً به مقصوريين، فإنه يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل شريطة وجود قرينة دالة على كل منهما وإن لم تظهر عليهما الحركات الإعرابية فنقول: أكل الكمثرى موسى، وأضننت ليلي الحمى، فإن ذلك جائز لأن القرينة المعنوية هي التي تحدد الفاعل من المفعول به كما في الأمثلة

(١) ينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ١، ص ٣٣٠.

(٢) ينظر: عباس حسن، النحو الوافي، ج ٢، ص ٨٤.

(٣) سببيوه، الكتاب، ج ١، ص ٣٤.

السابقة، إذ إن الكثري في الجملة السابقة مفعول به تقدمت أو تأخرت، وكذلك الحمى فهي فاعل أينما وقعت تقديماً أو تأخيراً.

* القرائن ودورها في التقديم والتأخير:

تشكل القرينة عنصراً مهماً في بناء النص وتحديد عناصره، وعن طريقها ينحدد القسم الأكبر من العلاقات الزمنية النحوية داخل النص^(١)، وعليه فهي تساعد بشكل كبير في توضيح المعنى داخل النص، وتحقيق الفائدة.

لقد اعتمد النحاة على القرينة سواء أكانت لفظية أم معنوية في تقرير وتحديد الكثير من الأحكام النحوية ، فروعاً أو أصولاً ، وقد أشار النحاة إلى ذلك في الكثير من الموضع ، وقد قسم النحاة القرائن إلى أقسام ثلاثة، وهي اللفظية والمعنوية والمرجعية الزمنية (التاريخية) ^(٢).

ومن أمثلة القرينة اللفظية وجود علامة تأنيث في الفعل أو خلوه منها، فإذا كان كل من الفاعل والمفعول به مقصوراً وكان أحدهما مؤنثاً، واحتوى الفعل على علامة تأنيث ، كان التأنيث للفاعل، كقولك: شاهدتُّ الكبرى الفتى.

ف(الكبرى) فاعل مرفوع، وإذا خلا الفعل من علامة تأنيث كان المذكر هو الفاعل نحو: شاهد الفتى الكبرى، شاهد الكبرى الفتى، فالفتى فاعل في المثالين السابقين، وكأن يتصل ضمير الثاني بالأول نحو: ضرب فتاه موسى ^(٣).

أما مثال القرينة المعنوية فنقول: أكل موسى الحلوى، أكل الحلوى موسى، فكلمة موسى فاعل في الجملتين السابقتين على الرغم من تأخرها في الثانية، ومنه قوله أكلت الحلوى ليلى، وأكل الحلوى عيسى، فالقرينة في الأمثلة السابقة قرينة معنوية.

أما مثال القرينة المرجعية التاريخية التي هي فرع على القرينة المعنوية، إذ إنها ترتبط بالزمن فالسابق وجوداً في الزمن يقدم على المتأخر وجوداً في الزمن، فنقول: سبق عيسى موسى - عليهما السلام - ، إن قرينة الزمن تؤكد أن موسى - عليه السلام - هو

(١) ينظر: علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، الدار العلمية الدولية، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢ ص ٤٠.

(٢) ينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠١، ص ٢٨٢.

(٣) ينظر: ابن الحاجب النحوي المالكي: الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الأسترابادي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥م، ج ١، ص ٧٢.

الفاعل مع أنه متاخر ولا تظهر عليه العلامة الإعرابية (التي يقول عنها بعضهم بأنها علامة لفظية) وذلك لأنه معروف تاريخياً أن موسى أسبق من عيسى عليهما السلام^(١).

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

إذا بقيت رتبة المكونات محفوظة في الجملة مع التقديم أو التأخير، كان هذا التقديم أو التأخير جائزًا، ومن ذلك أن يتقدم المفعول به على الفاعل إذا اشتمل المفعول به على ضمير يعود على الفاعل، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية النحوية ، فتقول: ضرب غلامه زيدٌ، فقد تقدم المفعول به والمراد به التأخير، فالمفعول به مقدم في اللفظ ولكنه مؤخر في الرتبة ، والفاعل تأخر لفظاً ، لكنه مقدم في الرتبة^(٢).

ويشير السيوطي إلى أن الأصل أن يتقدم صاحب الضمير عليه، ذلك أن الضمير يعود على مفسره (صاحب) المتقدم وليس المتاخر، وقد يخالف الأصل في تقديم المفسر، فيؤخر عن الضمير وذلك في مواضع ، منها : أن يكون الضمير مكملاً معمول فعل أو شبيهه، إن كان المعمول مؤخر الرتبة، والمفسر في نية التقديم^(٣)،

تقول: ضرب غلامه زيد.

وتقول : غلامه ضرب زيد .

وتقول : ضرب غلام أخيه زيد .

وتقول: غلام أخيه ضرب زيد .

فقد تقدم المفعول به في الأمثلة السابقة جوازاً، حيث جاء الضمير مكملاً لعمول فعل مؤخر الرتبة .

وأما أمثلة شبه الفعل ، فمنها:

قولك: أضارب غلامه زيد.

قولك: أضارب غلام أخيه زيد.

تقدّم المفعول به في المثالين السابعين جوازاً على الفاعل، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية النحوية.

(١) ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية بين القديم والحديث، ص ٢٨٢.

(٢) ينظر: الزجاجي، الإيضاح، أبو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط ٣، ١٩٧٩، ص ١٠٢.

(٣) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ١ ص ٢٢٩.

**المبحث الثالث:
منع التقديم
في الجملة الفعلية**

المطلب الأول : الضوابط اللفظية.

المطلب الثاني: الضوابط المعنوية.

المبحث الثالث: منع التقديم في الجملة الفعلية

المطلب الأول: الضوابط اللفظية:

إن الضوابط اللفظية متعلقة بشكل بنية الجملة وعناصرها، أي ترتيب مكونات الجملة، دون الاعتماد على المعنى، فالشكل الترتيبى هو الذي يتحكم في عناصر الجملة، تقدیماً وتأخيراً، ومن ذلك الرتبة النحوية التي تحفظ الموضع، والظاهر الموقعة هي تحقيق مطالب الموضع على رغم قواعد النظام، فالرتبة تتजاذب مع البناء أكثر مما تتجاذب مع الإعراب، وتتجاذب من بين المبنيات مع الأدوات والظروف أكثر مما تتجاذب مع أي مبني آخر^(١).

أولاً: التزام الموضع:

إذا كان التقديم والتأخير يؤدي إلى إخلال في المعنى المطلوب امتنع التقديم، ذلك أن التقديم والتأخير ذو أثر في المعنى فيتغير المعنى بتغيير الموضع، لهذا وجب التزام الموضع، لوجود عنصر يلزم موقعاً واحداً في جملته ولا يخرج عنه، ولا يسمح لبقية عناصر الجملة بالحركة تقدیماً أو تأخيراً، وهذا العنصر هو المانع الموقعي الذي يوجب التزام الموضع، إذ إنه لا يؤدي المعنى المقصود إلا في هذا الموضع ولو تقدم عليه شيء من جملته لاختل المعنى وفسد المراد؛ وذلك لأن المانع الموقعي عنصر غير متصرف؛ إذ لا جذر له يكفل وجود مرجعية معرفية له في المعجم عند التحقيق والتدقيق^(٢)، ومن أمثلة هذه الموانع بعض الحالات التي يمتنع فيها تقديم المفعول به على الفاعل حيث ذكر السيوطي من حالات منع تقديم المفعول به على الفاعل ما يلي:

"أحدها: أن يكون أن المشددة أو المخفة نحو: عرفت أثك أو أثك منطق."

ثانيها: أن يكون مع فعلٍ تعجيبي نحو: ما أحسن زيداً !

ثالثها: أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بحرف نحو: من البرّ أن تكفَ لسانك.

رابعها: أن يكون مع فعلٍ موصولٍ بجازم نحو: لم أضربْ زيداً، فلا يقدم على

الفعل فاصلاً بينه وبين الجازم...

(١) ينظر: علي أبو المكارم، الظواهر اللغوية في التراث النحوي، ص ٢٥٨ .

(٢) ينظر: حسن الملحظ: الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية، عالم الفكر، ص ٢٣٨ - ٢٣٩ .

خامسها إلى ثامنها: أن يكون مع فعل موصولٍ بلام الابتداء، أو لام القسم أو قد أو سوف نحو: ليضرب زيدٌ عمرًا، والله لأضربي زيداً، والله قد ضربت زيداً، سوف أضرب زيداً^(١).

في الحالات السابقة كلها وجد مانع موقعي منع تقدم المفعول به على الفاعل في جملته ففي الحالة الأولى كان هذا المانع هو (أن) الناسخة، وفي الحالة الثانية كان (ما) التعجبية. أما الحالة الثالثة فـ(أن) المصدرية، وفي الرابعة كان المانع الموقعي هو حرف الجزم. وفي الخامسة لام الابتداء وفي السادسة لام القسم، وفي السابعة حرف التحقيق أو التشكيك (قد)، وفي الحالة الثانية كان المانع الموقعي لحركة عناصر الجملة هو حرف الاستقبال (سوف)، وجميعها عناصر تلزم موقعاً واحداً في جملتها وتنبع حركة بقية عناصر الجملة.

وفي موضوع تقديم الحال على عاملها يقول السيوطي: " وعلى الأصح يستثنى صور لا يجوز فيها التقديم: منها أن يكون العامل فعلاً غير متصرف نحو: ما أحسن هنْ متجردةً... أو صلة لأن نحو: الجائِي مسرعاً زيدُ... أو صلة لحرف مصدرٍ نحو: يعجبني أن يقوم زيدُ مسرعاً... أو متصلة بلام الابتداء، أو بلام القسم...، ومنها أن يكون العامل غير فعلٍ، ولا وصف فيه معنى الفعل وحروفه، وهو الجامد المتضمن معنىً مشتقاً كاماً في مثل: أما علمًا فعلمٌ. أو اسم الإشارة وحروف التنبيه، وأن يكون الإشارة...، وكحرف التمني. وهو لَيت، والترجي وهو لَعل، ومنها أن يكون الحال جملة معها الواو نحو: جاء زيدٌ والشمس طالعة"^(٢)

وضابط منع تقديم الحال على عاملها في كل ما سبق هو التزام الموضع لوجود المانع الموقعي؛ حيث إن ما التعجبية وأن المصدرية ولام الابتداء ولام القسم والفعل الجامد باسم الإشارة وحرف التمني وحرف الترجي وواو الحال – كلها موانع موقعة تلزم موقعاً واحداً في جملتها ولا تسمح لأي من عناصر جملتها بالحركة تقديمأ أو تأخيراً.

(١) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ١١.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٤، ص ٣٠.

أما موضوع تقديم الحال على صاحبه فقد قال فيه السيوطي: "ومما يمتنع فيه تقديم الحال على صاحبها أن يكون منصوباً بكان أو لبت أو لعل، أو فعل تعجبٍ أو اتصل بصلة (أَلْ) نحو : القاصدك سائلاً زيداً، أو اتصل بفعلٍ موصولٍ بحرف نحو: أَعْجَبَنِي أَنْ ضربَتْ زيداً مؤدياً"^(١)

وضابط منع التقديم في الحالات السابقة كلها هو التزام الموقف أيضاً، وذلك لأن كلاً من الحالات السابقة يتعلق بوجود عنصرٍ يلزم موقعاً واحداً وينع حركة غيره من العناصر في جملته.

وفي موضوع المفعول معه قال السيوطي: " ولا يتقدم على عامله ولا مصاحبه"^(٢) حيث يمتنع تقديم المفعول معه على صاحبه بسبب وجود واو المعية أو المصاحبة، التي حقها التوسط بين العامل والمعمول فإن تقدم المفعول معه يفسد المعنى والتركيب معاً، قياساً على واو العطف التي حقها التوسط بين المعطوف والمعطوف عليه فلو تقدم المعطوف لفسد العطف أصلاً، فالضابط الذي منع ذلك هو التزام الموقف.

وفي موضوع تقديم فعل الشرط عليه يقول الجرجاني : " اعلم أن ما يعمل فيه فعل الشرط كائنٌ من جملته، فلا يجوز تقديمها على حرف الشرط كما لا يجوز تقديم ما بعد الاستفهام عليه، ... لأن الجزاء بمنزلة الاستفهام في أن له صدر الكلام"^(٣).

سبق أن أشرت إلى أن أدوات الشرط والاستفهام من ألفاظ الصداررة وهي موائع موقعة تتلزم صدر الجملة وتمنع حركة بقية عناصر جملتها. وعليه فضابط منع تقديم معمول فعل الشرط هو التزام الموقف.

ثانياً: خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة دالة:

إن عدم ظهور العلامات الإعرابية على الفاعل والمفعول به يوجب التزام أصل الترتيب، والتزام الأصل يعني أن تبقى عناصر الجملة على ترتيبها الأصلي وفق القاعدة، وبذا يتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً، ولا تظهر الحركة الإعرابية على الفاعل والفعل، وتكون مقدرة لسبب من الأسباب الآتية:

- 1 - أن يكون الفاعل والمفعول به اسمين مقصورين^(١) كقولك: ضرب عيسى موسى، ففي المثال السابق لا تظهر الحركة الإعرابية على كلا الاسمين لأنهما مقصوران،

(١) المرجع السابق، ج ٤، ص ٢٧.

(٢) جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، ج ٣، ص ٢٣٩.

(٣) عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، ج ٢، ص ١١٢٠.

والمقصور يتعدى ظهور الحركة عليه، لذا وجب التزام أصل الترتيب وهو تقديم الفاعل.

٢- أن يكون الفاعل والمفعول به اسمين موصولين^(٢)؛ نحو: (حَيْيَ الَّذِي أَتَانَا الَّذِي عَنَّا)، فقد جاء الفاعل والمفعول في المثال السابق اسمين موصولين، والاسم الموصول من المبنيات ولا تظهر عليه حركة ، لذا وجب التزام الترتيب الأصلي للجملة.

٣- أن يأتي الفاعل والمفعول به اسمي إشارة^(٣) ، كقولك: (ضرب هذا هذا)، واسم الإشارة مبني وعليه يكون الأول مبنياً في محل رفع ، والثاني مبنياً في محل نصب. وعليه يتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً لأحقيته بالرتبة تقدماً، فليس ثمة قرينة من اللفظ أو المعنى تدل على الفرق بين الفعل والفاعل.

٤- أن يكون كلاهما مضافاً إلى ياء المتكلم،^(٤) نحو: (زار صديقي أبي)، وهنا أيضاً يتقدم الفاعل وجوباً لأن عدم تقدمه يؤدي إلى خفاء حقيقة كل منها؛ لعدم وجود القرينة التي تمييز بينها.

وأشير هنا إلى أنَّ الفاعل يتقدم على المفعول به، وفقاً لالتزام الترتيب إذا جاء الفاعل ضميراً متصلة^(٥)، وعندما يلزمها الاعتماد على كلمة أخرى في نطقه، وهي الفعل، فيكون الفاعل ضميراً متصلة بالفعل فيتقدم على المفعول به وجوباً، سواء أكان المفعول به اسمًا ظاهراً، كقولك: أعددت كل شيء، أم كان المفعول به ضميراً متصلة بالفعل، نحو: الدرس فهمته.

(١) ينظر: تاج الدين الإسفرايني، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط١، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤م، ص ٢٢٥.

(٢) ينظر: علي أبو المكارم، الطواهر اللغوية في التراث النحوي، ص ٢٥٨.

(٣) ينظر: تاج الدين الإسفرايني، لباب الإعراب، ص ٢٢٥.

(٤) ينظر: عباس حسن، النحو الواقي، ج ٢، ص ٨٤.

(٥) ينظر: المرجع السابق، ج ٢، ص ٨٤، ٨٥.

المطلب الثاني : الضوابط المعنوية:

أولاً:- أمن اللبس:

وهو من أهم الموانع المعنوية، ويمكن أن يرجع كثير من الموانع المعنوية إليه، فقد يكون الإعراب ظاهراً غير أن لها موقعاً إعرابياً واحداً كما هو الحال في الأفعال التي تأخذ مفعولين، فإن المفعولين يصلح كل منهما مكان الآخر وذلك نحو: أعطيت زيداً عمراً فإن الأخذ زيد ولا يصلح تقديم (عمراً) على (زيداً)، على أنه مفعول به ثان مقدم، لأن المعنى سيلتبس، ومن ذلك قول الرسول الكريم - صلى الله عليه وسلم - في الأرقاء: (إن الله ملکكم إياهم ولو شاء لملکهم إياكم) فإن التقديم غير المعنى كما ترى، وهو قول عثمان - رضي الله عنه - : (أراهمني الباطل شيطاناً) ولو قال : أرانيهم لانعكس المعنى^(١).

ثانياً:- نقض الوظيفة الاعرابية:-

قد يؤدي التقديم والتأخير أحياناً إلى تغيير الموضع الإعرابي للكلمة، فإذا تقدم الفاعل على الفعل، أصبح الفاعل مبتدأ وإذا تقدم معمول الصفة المشبهة عليها أصبحت خبراً، وإذا تقدم معمول اسم الفاعل المعرف بـ (أن) عليه أصبح نعتاً، تقول: قام زيد، (زيد) فاعل وتقول: زيد قام، (زيد) مبتدأ، والفاعل كالجزء من الفعل لا يجوز تقديمها عليه^(٢).

وتقول: الطالب حسن وجهه. فـ (حسن) مبتدأ وـ (وجهه) فاعل.

وتقول: الطالب وجهه حسنٌ. فـ (وجهه) مبتدأ، وـ (حسنٌ) خبر.

وَطَرِيقٌ بَلْ نَثَرَ [الزمر: ٢٢]

في الآية الكريمة جاء اسم الفاعل المعرف بـأي (القاسية) خبراً، وـ(قلوب) فاعل لاسم الفاعل.

وتقول: **ويل للقلوب القاسية**. فـ(**القلوب**) خبر، وـ(**القاسية**) نعت.

كما أن تقديم النعت على المنعوت يؤدي إلى تحول إعراب النعت إلى إعراب آخر، فلا يجوز تقديم النعت على المنعوت مع بقاء إعرابه نعتاً قبل التقديم، فإذا تقدم زال عن كل منها اسمه فإن كان النعت صالحًا لمباشرة العامل ووجب عند تقدمه إعرابه على حسب حاجة الجملة، فلا تقول في جاء محمد الماهر بلعب الكرة، جاء الماهر

(١) ينظر: فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧، ص ٥٦.

^{٥٩}) ينظر: المرجع السابق، ص ٥٨، ٥٩.

بلغ الكرة محمد، لأن إعراب النعت يصبح فاعلاً عند تقدمه، وهو مبدل منه وصار المنعوت بدلًا^(١)، وبذلك تختلف الوظيفة الإعرابية في الجملة، ويتمكن التقديم.

أما إذا كانا نكرين وتقدم النعت على المنعوت تحول النعت إلى النصب على الحال، إن لم يوجد مانع، ويزول عن النعت اسمه كما يزول عن المنعوت اسمه ، فيصبح النعت حالاً والمنعوت صاحب الحال، تقول أينع زهر رائع ، وفاح عطر جميل، تقول أينع رائعاً زهر، وفاح جميلاً عطر^(٢).

ثالثاً:- نقض الغرض الدلالي:-

إن التقديم والتأخير يؤديان أحياناً إلى اختلاف الغرض من الكلام وتحوله إلى غرض أو معنى آخر، وعليه يكون التقديم والتأخير قد أفسد المعنى والتركيب، نحو قولك: زيداً اضربي .

فالفعل مؤكّد بنون التوكيد، وتقدم الموصوب على الفعل دليل على أنّ الفعل غير مهم، وإنّما يؤخره عن مرتبته ، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهماً فيتفاوتان في الظاهر، وعليه فقد جاء التقديم للأهمية والفعل مؤكّد وهذا دليل على أهميته أيضاً، فتنتقض الغرض الدلالي من الكلام ، وامتنع التقديم ؛ لأنّ مقتضى الفصاحة يتطلب ذلك^(٣).

ويتقدم الفاعل على المفعول به وجوباً إذا جاء الفاعل محصوراً حيث يتأخر المحصور فيه عن المحصور، نحو قولك: إنما أحبَّ الحقَّ على^٤، (على^٤) فاعل مرفوع، وجب تأخيره لأنه محصور فيه^(٤) ومنه أيضاً ما ضرب زيداً إلا عمراً إذ لو قدم المفعول عن الفاعل لانتقض الغرض الدلالي من الكلام وتحول المعنى عن المقصود إلى معنى غير مقصود.

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوفي، ج ٣ ص ٤٩٨.

(٢) ينظر: المرجع نفسه، ج ٣ ص ٤٩٩، ٤٩٨.

(٣) ينظر: جلال الدين السيوطي، هم الهوامع، ج ٣ ص ١١.

(٤) ينظر: هادي نهر، النحو التطبيقي، ج ١ ص ٣٥٢.

الفصل الثالث:

الدراسة التطبيقية

ضوابط التقديم والتأخير في القرآن الكريم

المبحث الأول: في الجملة الاسمية.

المبحث الثاني : في الجملة الفعلية.

تقوم التنوعات اللغوية في النص على الاختيار الوعي، من حيث إمكانية هذه التنوعات في أن تصنع نسقاً وترتباً بإجراء الاحتمالات النحوية في بنية التراكيب، ذلك أن توالي الألفاظ في النطق لا يصنع نسقاً أبداً، وإنما يصنعه قصد المبدع إلى التأليفات بتكوينها الأسلوب الذي يميزها من ناحية، ويربطها بالغرض العام من ناحية أخرى^(١).

فاللغة ليست ثابتة، بل متغيرة، ومتعددة دائماً وفق ضوابط معينة تتبع بها تعبيرات كل قوم بلغتهم عن أغراضهم، والأغراض لا تنتهي والأحداث لا تتوقف، ولا بد من أن يعطي كل حدث بداع لغوي مفرداً كان أم مركباً، ذلك أن اللغة تحقق ناطقية الإنسان بشقيها الفكري والعملي^(٢)، وعليه فإن البحث اللغوي يهتم بدراسة التركيب الشكلي لعناصر الجملة كونها وسيلة تكتسب معانيها من تعليق بعضها ببعض، ويكون بعضها سبباً من بعض، فتقوم الجمل أساساً على العلاقة الرابطة بين أجزائها، ومما يكشف لنا عن هذه العلاقات القرائن النحوية التي تتضاد وتنتعاون في ما بينها بحيث تساعد كل واحدة فيها نظيرتها في أدائها للغاية التي تراد لها، وتكون العلاقات إما معنوية أو لفظية، فمن المعنوية الإسناد والتخصيص، والنسبة والتبعية، والمختلفة، أما اللفظية فهي العالمة الإعرابية والرتبة، والصيغة والمطابقة والربط، والتضام، والأداة والنغمة الصوتية^(٣).

لقد درس علماء اللغة قديماً أسلوب التقديم والتأخير في النظم القرآني، وحددوا أنواعه، واستقرؤوا شروطه، فوجدوا أن التقديم والتأخير في القرآن الكريم مختلف عما هو في غيره من الكلام، وقد أشار سيبويه إلى أغراض التقديم والتأخير فمنها العناية والاهتمام، بقوله: "كأنهم إنما يقدمون الذي بيانه أهم لهم، وهم ببيانه أعنى، وإن كانوا جميعاً يهمنهم ويعنianهم"^(٤).

لقد فاق القرآن الكريم في نظامه اللغوي ، وقوة نظمه وبلغته النظام اللغوي العربي؛ فقد تصرف القرآن الكريم في وجوه الأساليب المألوفة عندهم في مواطن متعددة، كالتقديم والتأخير الذي يشكل عاملاً مهماً في تحديد المستوى الدلالي في المعنى النحوي، وسألف تاليًّا عند وجود التقديم والتأخير في تركيبي الجملة اسمية كانت أم فعلية وبعض

(١) ينظر: محمد عبد المطلب الخانجي، قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني، بيروت، ١٩٩٥، ص ٤١.

(٢) ينظر: عز الدين الكردي، التقديم والتأخير في القرآن الكريم، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص ١٧.

(٣) ينظر: المرجع نفسه، ص ١٧، ١٨، ١٩.

(٤) المرجع السابق، ص ٣٥.

متعلقاتها، وأحدد ضوابط التقديم والتأخير فيها ممثلاً ذلك في القرآن الكريم، ما استطعت
إلى ذلك سبيلاً.

المبحث الأول:

التقديم والتأخير في الجملة الاسمية

المطلب الأول : التقديم وجوباً.

المطلب الثاني: التقديم جوازاً.

المطلب الثالث: امتناع التقديم.

المطلب الأول

التقديم وجوباً في الجملة الاسمية

الضوابط اللفظية

أولاً: التزام الصدارة:

من الحالات التي يتقدم فيها الخبر على المبتدأ وجوباً، أن يكون الخبر لفظاً من ألفاظ الصداررة، وقد ورد هذا في القرآن الكريم في غير موضع إلا أنه (أي ورود الخبر لفظ صداررة) أقل من مجيء المبتدأ بهذه الصورة، وسأقف على بعض هذه الموارض:

ط ڈرئى ئى ئى ي ڙ [النازعات: ٤٢].

ففي هذه الآية (أيام) اسم استفهام عن الوقت، وهي ظرف يقارب معنى (متى)^(١)، ويستفهم به عن الزمان المستقبل، وهي في موضع نصب على الظرف الزماني متعلق بمحذوف خبر مقدم للمبتدأ (مرساها)، وقد تقدم وجوباً لأنه من ألفاظ الصداررة، والضابط هو التزام الصداررة

و ڻ ڙ و ڦ و ڦ ڙ [القيامة: ١٠].

وفي هذه الآية تقدم المبتدأ (أين) على الخبر (المفر) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصداررة، والضابط هو التزام الصداررة.

و ڻ ڙ ڻ ڙ ڦ ڙ [الذاريات: ١٢].

تقديم المبتدأ (أيام) على الخبر (يوم) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصداررة، والضابط هو التزام الصداررة.

و ڻ ڙ ڻ ڙ ڦ ڙ

وفي هذه الآية تقدم المبتدأ (متى) على الخبر (هذا) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصداررة، والضابط هو التزام الصداررة.

ط ڻ ڙ ي ٻ ٻ ر ر ن ن ا ا ن ن ا ا ن ن

[البقرة: ٢١٤].

تقديم المبتدأ (متى) على الخبر (نصر) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصداررة، والضابط هو التزام الصداررة.

(١) انظر: أبو العباس المبرد، المقتصب، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمه، القاهرة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية لجنة إحياء التراث، ١٩٦٧، ج ١، ص ٥٢

ثُدُّرْئِي نِي بَحَبَحَ بَخَبِم

جَحْ شِي جَحْ جَمْ رَ [آل عمران: ٣٧].

تقى المبتدأ (أنى) على الخبر (هذا) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصدار، والضابط هو التزام الصدار.

ثُدُّرِي بِي نَجْ نَحْ نَمْ نِي بَحَبَحَ بَخِ

تَجَحَّ تَخْ تِي شِي رَ [آل عمران: ١٦٥].

تقى المبتدأ (أنى) على الخبر (هذا) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصدار، والضابط هو التزام الصدار.

ثُدُّرِدِدْ رَزْ رَزْ رَكْ كِي رَ [الفرقان: ٦٠].

تقى المبتدأ (ما) على الخبر (الرحمن) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصدار، والضابط هو التزام الصدار.

ثُدُّرِجْ جَجْ جَعْ جَهْ جَهْ جَهْ جَهْ رَ [سباء: ٥٢].

تقى المبتدأ (أنى) على الخبر (التناوش) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصدار، والضابط هو التزام الصدار.

ثُدُّرِئُو نِئُو نِئُونَقْ نِئُونَقْ نِي بَئِنِي بَئِي نِي رَ

[الفجر: ٢٣].

تقى المبتدأ (أيام) على الخبر (يوم) وجوباً لأنه اسم استفهام له حق الصدار، والضابط هو التزام الصدار.

وتتجدر الإشارة إلى أنه قد يتقى على ما له صدر الكلام حرف جر والمضاف فيعملان فيه ويكون لهما صدر الكلمة؛ لأن حرف الجر لا يتعلق بما قبله، ومن أمثلته: ثُدُّرِأَبْ بِرَ [النبا: ١] ، حيث تقدم حرف الجر (عن) على اسم الاستفهام (ما) لأن حرف الجر لا يعمل فيما قبله، وكذلك في قوله تعالى: رَثْ نَدْدَثْ ثَرَ [الطارق: ٥] . إذ تقدم حرف الجر (من) على اسم الاستفهام (ما) لسبب نفسه.

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصداره.

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصداررة.

ث ط ز ط ط ث ف ف ف ق ق ق ز [الأعراف: ٨٤].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصداررة.

كَذْ وَرَأَ [الأعراف: ٨٦].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصداره.

ط ط ز ف و ق ق و و ف ف ز [النساء: ٧٨].

تقديم خبر كان (أينما) على اسمها (ضمير الجماعة الغائبين) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصداررة.

ثُرْأَبْ بِبِ بِبِ بِبِ بِبِ بِبِ [التوبية: ٧].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عهد) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدارة.

نَوْ **نَهْ** **نَهْ** **الْمُتَدْرِّيْنَ زَ** [الصافات: ٧٣].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصداررة.

طَذْرَنَا نَهْنَهْ نَوْنَوْ زَ[الأعراف: ١٠٣].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارّة في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدارّة.

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ث ڈڑہ ه ب ب ه ز [القصص: ٤٠].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ث ڈڙن ڻ ڻ ڻ ڙ [النمل: ٥١].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ث ڈڙڙ و و و و و و

[الرعد: ٣٢].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عقاب) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ث ڈڙو و و و و و و [سبأ: ٤٥].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (نكير) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ث ڈڙي ي د د ڏڙ ڏڙ ڙ ڙ [الروم: ٩].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عاقبة) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ث ڈڙگ گ ڏ ڏ ن ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [غافر: ٥].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (عقاب) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

ک ک گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ گ

[الملك: ١٨].

تقديم خبر كان (كيف) على اسمها (نكير) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم استفهام). والضابط هو التزام الصدار.

وعن تقدم خبر الناسخ على اسمه وجوباً لانه اسم شرط فقد ورد ذلك في مواطن من كتاب الله تعالى ذكر منها:

١٤٤ . [بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ]

حيث تقدم خبر الناسخ (حيثما) على اسمه (ضمير الجماعة المخاطبين) وجوباً لأنه اسم شرط وله الصدر من جملته. فضابط وجوب التقديم هو التزام الصدار.

تقديم خبر الناسخ (أينما) على اسمه (ضمير الجماعة الغائبين) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها. وعليه ضابط وجوب التقديم هو التزام الصدارة.

الضوابط المعنوية

أولاً: التزام الترتيب:

إذا تساوى كل من المبتدأ والخبر في التعريف أو التكير كانت الرتبة هي الوسيلة الوحيدة في تحديد أيٌ منها المبتدأ أو الخبر؛ حيث يحكم على المتقدم بأنه المبتدأ وعلى المتأخر بأنه الخبر وقد ورد الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي تقدم فيها المبتدأ على الخبر وجوباً لأن الترتيب هو السبيل إلى التمييز بينهما، ومن تلك الأمثلة ما يلي:

ٹ ڈ ڙ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڙ [آل عمران: ٧].

تقديم المبتدأ (هو) على الخبر(الذي) وجوباً في الآيات السابقة لأنهما قد تساوايا في التعريف؛ وبالتالي وجب اعتبار المتقدم مبتدأ والمتأخر خبراً والضابط هو التزام الترتيب.

ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ [يونس: ٢٢].

تقديم المبتدأ (هو) على الخبر (الذي) وجوباً في الآيات السابقة لأنهما قد تساوايا في التعريف؛ وبالتالي وجب اعتبار المتقديم مبتدأ والمتاخر خبراً والضابط هو التزام الترتيب.

ط ط ز ز ج ج د د ش ش ط ط ز ز

الكاف: ١٧

تقديم المبتدأ (هو) على الخبر (المهتدى) وجوباً في الآيات السابقة لأنهما قد تساوايا في التعريف؛ وبالتالي وجب اعتبار المتقدم مبتدأ والمتاخر خبراً والضابط هو التزام الترتيب.

۶۰-۷۰-۸۵-۹۰-۹۴-۹۸-۱۰۰-۱۰۵-۱۱۰-۱۱۵-۱۲۰

[البقرة: ١١٦]

تقديم المبتدأ (كل) على الخبر (قانتون) وجوباً في الآيات السابقة لأنهما قد تساوايا في التنكير؛ وبالتالي وجوب اعتبار المقدم مبتدأ والمتاخر خبراً والضابط هو التزام الترتيب.

١٢١ [البقرة: ٧]

تقديم المبتدأ (هم) على الخبر (الخاسرون) وجوباً في الآيات السابقة لأنهما قد تساوا في التعريف؛ وبالتالي وجب اعتبار المتقدم مبتدأ والمتأخر خبراً والضابط هو التزام الترتيب.

ثانياً: الغرض الدلالي:

سبقت الإشارة إلى أن المقصود بالغرض الدلالي أن المعنى في الجملة هو الذي يفرض التقديم أو التأخير بين عناصرها، إذ إن عدم التقديم في مثل هذه الحالة يؤدي إلى إفساد المعنى وإلى نقض الغرض الدلالي المقصود من الجملة.

وأسلوب الحصر من الحالات التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ، والفاعل على المفعول، أو العكس بناءً على الغرض الدلالي المقصود من الجملة، من أمثلة تقدم الخبر المحصور على المبتدأ المحصور فيه في القرآن الكريم ما يلي:

طُذْرِهِ هَهُ هِيَ كَهُ كَهُ

[آل عمران: ٢٠].

تقديم الخبر شبه الجملة (عليك) على المبتدأ (البلاغ) وجوباً لأن المبتدأ وقع محصوراً فيه والضابط هو الغرض الدلالي.

طُذْرِهِ دَهْرِهِ رَهْرِهِ [النحل: ٨٢].

تقديم الخبر شبه الجملة (عليك) على المبتدأ (البلاغ) وجوباً لأن المبتدأ وقع محصوراً فيه والضابط هو الغرض الدلالي.

طُذْرِ بِهِ رَهْرِ نَاهِهِ نَهْرِ نَهْرِ

[المائدة: ٥٥].

تقديم الخبر (وليكم) على المبتدأ (الله) وجوباً لأن المبتدأ وقع محصوراً فيه والضابط هو الغرض الدلالي.

طُذْجِدِ كَهْ كَهْ كَهْ كَهْ كَهْ كَهْ [المائدة: ٩٩]

تقديم الخبر شبه الجملة (على الرسول) على المبتدأ (البلاغ) وجوباً لأن المبتدأ وقع محصوراً فيه والضابط هو الغرض الدلالي.

طُذْرِقِ قَهْ قَهْ قَهْ قَهْ قَهْ [النحل: ٣٥].

تقديم الخبر شبه الجملة (على الرسل) على المبتدأ (البلاغ) وجوباً لأن المبتدأ وقع محصوراً فيه والضابط هو الغرض الدلالي.

ث ث ث ث ث [العنكبوت: ٢٤].

تقديم خبر كان (جواب) على اسمه المصدر المؤول (أن قالوا) وجوباً؛ لأن الاسم محصور فيه، والضابط هو الغرض الدلالي.

تقديم خبر كان (جواب) على اسمه المصدر المؤول (أن قالوا) وجوباً؛ لأن الاسم محصور فيه، والضابط هو الغرض الدلالي.

تقديم خبر ليس شبه الجملة (لهم) على اسمه (النار) وجوباً؛ لأن الاسم محصور فيه، والضابط هو الغرض الدلالي.

تقديم خبر كان (جواب) على اسمه المصدر المؤول (أن قالوا) وجوباً؛ لأن الاسم محصور فيه، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثالثاً: نقض الوظفة الاعراضية:

يتقدم الخبر على المبتدأ إذا كان الخبر شبه جملة جرّية أو ظرفية، شريطة أن يكون الظرف والجار وال مجرور مختصين، بمعنى أن يكون الظرف مضافاً إلى المعرفة، وأن يكون المجرور بحرف الجر معرفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية؛ ففي مثل هذه الحالة لو تأخر الخبر وتقدم المبتدأ لحدث اختلال يذهب بمعنى الجملة، وهذا يتضح في قوله: (عندى مال)، فلو أنك قدمت (مال) على (عندى) لكان حاجة المال إلى أن توصف

أقوى من حاجتها إلى الإخبار، لأن المتكلم لا يتحدث عن النكرة ما لم يخصصها للمخاطب، وبذلك يلتبس الخبر بالصفة^(١).

وقد كان ورود المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة جرّية أو ظرفية هو أكثر الحالات التي حصل فيها تقديم في القرآن الكريم؛ حيث تقدم الخبر شبه الجلة على المبتدأ النكرة – سواء أكان هذا المبتدأ نكرة محضة أو غير محضة – في مواضع كثيرة جداً مقارنة ببقية حالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم، حيث يصل عدد هذه الحالات إلى ما يزيد على أربع مئة حالة، وقد جاء شبه الجملة متتصدراً الجملة الاسمية، وكان قد تصدر إما وجوباً لأن المبتدأ نكرة محضة أو جوازاً لأن المبتدأ نكرة مضافة إلى معرفة أو نكرة موصوفة ونحن هنا بصدده التقديم الواجب لأن المبتدأ نكرة محضة، ومن هذه المواضع ما يلي:

ث ڈ ڙ پ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [البقرة: ٧].

تقديم الخبر (على سمعهم) على المبتدأ (غشاوة) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ٿ ڏ ڙ ڀ ڏ ڏ ڏ ڏ ڏ ڏ [البقرة: ١٠].

تقديم الخبر (في قلوبهم) على المبتدأ (مرض) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ٿ ڏ ڙ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ

ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [البقرة: ١٩].

تقديم الخبر (فيه) على المبتدأ (ظلمات) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ٿ ڏ ڙ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [البقرة: ٣٦].

تقديم الخبر (في الأرض) على المبتدأ (مستقر) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ٿ ڏ ڙ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [البقرة: ٢٧٤].

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ (أجرهم) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

(١) ينظر: محمد حماسة، بناء الجملة، ص ١٠٣.

طُدْرَطْهَةٌ مِنْ هَذِهِ الْأَكْثَرِ

[البقرة: ١١٦]

تقديم الخبر (له) على المبتدأ الاسم الموصول (ما) وجوباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

١٣٤ [البقرة: ٧٢] .

تقديم الخبر (لها) على المبتدأ الاسم الموصول (ما) وجوباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

[١٤٨] ز [البقرة: ١٤٨]

تقديم الخبر (لكل) على المبتدأ (وجهه) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط د ز ك ئ و ف ق و ز [البقرة: ١٧٩].

تقديم الخبر (لكم) على المبتدأ الاسم الموصول (حياة) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ط ش ك ك ب ب ث ث ت ت ه ه ز [البقرة: ٦٣]

۲۲۸

تقديم الخبر (لهن) على المبتدأ (مثلُ وجوباً لأنَّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ر ڦ ڦ نا نا نه نه نو نو نو نو نو نو نو نو

٢٦٤ [البقرة: ٧٣] .

تقديم الخبر (عليه) على المبتدأ (ترابٌ) وجواباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدّي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

[یونس: ۶۸]

نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

. ۲۸۶

الناتس، الخبر بالصفة، والضابط هو نضر، الوظيفة الاعر اية
المبتدأ الاسم الموصول (ما) وجوباً لأنه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى
تقديم الخبر (لها) على المبتدأ الاسم الموصول (ما) والخبر شبه الجملة (عليها) على

۷

تقديم الخبر (في قلوبهم) على المبتدأ (زيغ) وجوباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة،
وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

نَّهْرٌ [الأَنْفَالُ: ٧٤]

تقديم الخبر (لهما) على المبتدأ (مغفرةً) وجوباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدّي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ه ۴۹ [الأنفال: ۷] م ۷

تقديم الخبر (في قلوبهم) على المبتدأ (مرضٌ) وجوباً لأنَّه شبه جملة والمبتدأ نكرة،
وعدم التقديم يؤدِي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

٣ [الجرات: ر]

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ (مغفرةً) وجوباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدّي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ط نو نو نو نو [الأنعام: ٦٧].

تقديم الخبر (كل) على المبتدأ (مستقرٌ) وجوباً لأنَّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدِي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

وَطْدُرْ سَخ سَمْ صَمْ ضَجْ ضَحْ ڦ [ق: ٣٥]

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ الاسم الموصول (ما) وجوباً لأنّه شبه جملة والمبتدأ نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم خبر إن (لهم) على اسمه (قدم) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمها نكرة، وعدم

التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

[البقرة: ٦١].

تقديم خبر إن (لكم) على اسمه الاسم الموصول (ما) وجوباً لأنه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ବେଳେ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ କାହିଁ

كَوْفَ وَكَوْفَ وَكَوْفَ وَكَوْفَ [البقرة: ٧٤].

تقديم خبر إن (من الحجارة) على اسمه الاسم الموصول (ما) وتقديم خبر إن (منها)

على اسمه الاسم الموصول (ما) و تقدم خبر إن (منها) على اسمه الاسم الموصول (ما) وجوباً لأنّه شبه جملة و اسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط

هو نقض الوظيفة الإعرابية.

لِطَهْرَانْ بِبِهْرَانْ بِهْرَانْ بِبِهْرَانْ بِبِهْرَانْ بِبِهْرَانْ بِبِهْرَانْ

ج ج چ چ چ چ [البقرة: ١٦٤].

تقديم خبر إن (في خلق) على اسمه (آياتٍ) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمه نكرة،

وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

.[۱۶۷]

[البقرة: ١٧].

تقديم خبر إن (لنا) على اسمه (كرةً) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدِّي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم خبر إن (في ذلك) على اسمه (آية) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمها نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ط ط ط ط ط ط ط ط ط

[٦٧]: يوں:

تقديم خبر إن (في ذلك) على اسمه (آياتٍ) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمُه نكرة، وعدم التقديم يؤدِي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

فَوْقَهُ زَلْزَالٌ [الشعراء: ١٠٢].

تقديم خبر أن (لنا) على اسمه (كرهً) وجوباً لأنه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

طڙڙگي گاڻ ب ن طڻ ڦڻ ڻ ڻ ڻ

٣٠١ [هود: ٣]

تقديم خبر إن (في ذلك) على اسمه (آية) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

١٥٠ [البقرة: ٥٨٦]

تقديم خبر يكون (الناس) على اسمه (حجّة) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمها نكرة،
وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

٦١ [النور: ٦١] ز ث ث د ي د ز

تقديم خبر ليس (على الأعمى) على اسمه (حرج) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ڏ ڙ و ڻ ڻ و و ف ڻ ڻ ي ب ڦ [البقرة: ٢]

۲۸۲

تقديم خبر ليس (عليكم) على اسمه (جناح) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمها نكرة،
وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

١٥ [النور: ٣٦] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تقديم خبر ليس (لكم) على اسمه (علمٌ) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

. ۷۰

فَوْقَ وَفَوْقَ بِي عَبْدِي رَرَزْ [النساء: ١١].

تقديم خبر كان (له) على اسمه (ولد) وخبرها (له) على اسمها (إخوة) وجوباً لأنه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم خبر تكون (بينكم) على اسمه (مودة) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمها نكرة،
وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ن ۹۱ [التوبه: ۷۳].

تقديم خبر ليس (على الضعفاء) على اسمه (حرجٌ) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

٦١ [النور: ٦١].

تقديم خبر ليس (على الأعمى) على اسمه (حرجٌ) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

مُطْلَقُ الْفَوْضَى

ج ۶ پ ۳ [النور: ۲۹].

تقديم خبر ليس (عليكم) على اسمه (جناحٌ) وجوباً لأنَّه شبه جملة واسمه نكرة،
وعدم التقديم يؤدي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ٻڌڙئي ٿئي ۽ ٻڌڙئي ٿئي

بِحْ بَخْ بَخْمٌ تَخْ تَحْ تَجْ [الأنعام: ١٠١].

تقديم خبر يكون (له) على اسمه (ولد) وجوباً لأنّه شبه جملة واسمه نكرة، وعدم التقديم يؤدّي إلى التباس الخبر بالصفة، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

المطلب الثاني:
التقديم جوازًا
في الجملة الاسمية

الضوابط المعنوية

أمن اللبس :

الغاية من الكلام هي الإلقاء، وإيصال المعنى بشكل واضح. والتقديم قائم على أساس المعنى، فإذا كان التقديم لا يؤثر في المعنى ولا يغيره أو يحدث فيه خلاً عندها يكون جائزًا ولا مشكلة فيه.

فإذا وجدت قرينة توضح المراد وتمنع اللبس، ويعرف بواسطتها كل من المبتدأ والخبر ، لا يلزم الترتيب، بل تكون الرتبة حررة غير مقيدة، وقد ورد الكثير من الآيات القرآنية الكريمة التي تقدم فيها الخبر على المبتدأ جوازاً ويمكن التطبيق على ذلك بمجموعة من الشواهد التي توضح هذه القضية:

تقديم الخبر (الله) على المبتدأ (المشرق) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

تُهْرِئْجَنْ نِمْ ئِيْجَنْ بِخْ تِحْ تِخْ تِخْ

١٥ [الشورى: ٣].

تقديم الخبر (لنا) على المبتدأ (أعمالنا) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طُرْزِي بِبِرَرْ نَائِيَهْ نُوئِي نُوئِي

البقرة: ١٦١

تقديم الخبر (عليهم) على المبتدأ (لعنـه) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

تقديم الخبر (من الناس) على المبتدأ الاسم الموصول (من) لأن اللبس مأمونٌ فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

تقديم الخبر (من الناس) على المبتدأ الاسم الموصول (من) لأن اللبس مأمونٌ فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ج ڇ ڙ [البقرة: ٤٠].

تقديم الخبر (من الناس) على المبتدأ الاسم الموصول (من) لأن اللبس مأمونٌ فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّثُ ثُدُّهُ هَهُ هَهُ هَهُ [البقرة: ٢٠٧].
تقديم الخبر (من الناس) على المبتدأ الاسم الموصول (من) لأن اللبس مأمونٌ فالخبر
شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط
هو أمن اللبس.

تقديم الخبر (منهم) على المبتدأ الاسم الموصول (من) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع من القديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

نقدم الخبر (منهم) على المبتدأ الاسم الموصول (من) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ

ثُر [البقرة: ١٩١].

تقـمـ الـخـبـرـ (كـذـلـكـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ (جـزـاءـ) لـأـنـ الـلـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ
لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هوـ أـمـنـ الـلـبـسـ.

ثُدُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ

ثُر [البقرة: ٢٣٦].

تقـمـ الـخـبـرـ (عـلـىـ الـمـوـسـعـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ (قـدـرـهـ) وـالـخـبـرـ (عـلـىـ الـمـقـرـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ
(قـدـرـهـ) لـأـنـ الـلـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ
التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هوـ أـمـنـ الـلـبـسـ.

ثُدُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ

ثُر [البقرة: ٢٣٧].

تقـمـ الـخـبـرـ (بـيـدـهـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ (عـدـدـهـ) لـأـنـ الـلـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ
لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هوـ أـمـنـ الـلـبـسـ.

ثُدُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ

ثُر [النساء: ١٧١].

تقـمـ الـخـبـرـ (لـهـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ الـاسـمـ الـمـوـصـولـ (مـاـ) لـأـنـ الـلـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ
جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هوـ
أـمـنـ الـلـبـسـ.

ثُدُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ

ثُر [البقرة: ٢٦١].

تقـمـ الـخـبـرـ (فـيـ كـلـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ (مـائـةـ) لـأـنـ الـلـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ
لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هوـ أـمـنـ الـلـبـسـ.

ثُدُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ ثُذُّثُ

ثُر [البقرة: ٢٦٢].

تقـمـ الـخـبـرـ (لـهـمـ) عـلـىـ الـمـبـتـأـ (أـجـرـهـمـ) لـأـنـ الـلـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ
لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هوـ أـمـنـ الـلـبـسـ.

ث ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [الحدید: ۱۹]

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ (أجرُهم) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

جج جچ پر ڦ [البقرة: ٢٧٥].

تقديم الخبر (له) على المبتدأ الاسم الموصول (ما) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ج ٢٨٢ جزء البقرة

تقديم الخبر (عليه) على المبتدأ (الحق) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طَّرْزٌ مُّمِيزٌ لِّكَذَرِ الْبَقَرَةِ [٢٨٥].

تقديم الخبر (إليك) على المبتدأ (المصير) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

٢١٩ [البقرة: ٧]

يأتي، شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا حاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طُذْرُقْ قْ وْ فْ يْ بْ يَزْ [البقرة: ١٧٤].

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ (عذاب) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

تقديم الخبر (للكافرين) على المبتدأ (عذابٌ) لأن اللبس مأمورٌ فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ط د ز و ف و و و ف و ق

^٥ بِرَبِّنَا نَاهٌ لِّلْمُجَادِلَةِ [١٣]

تقديم الخبر (للكافرين) على المبتدأ (عذابٌ) لأن اللبس مأمورٌ فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ثَدْرِيَّ بْنُ ثَدْرِيَّ ثَدْرِيَّ ثَدْرِيَّ ثَدْرِيَّ ثَدْرِيَّ ثَدْرِيَّ [البقرة: ٧٨].

تقديم الخبر (منهم) على المبتدأ (أميون) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طُرْقَى طُرْقَى طُرْقَى طُرْقَى طُرْقَى

عَنْ كَوْثَرِ وَزَرِ [النَّسَاءِ: ٥٧].

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ (أزواج) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ٹ ڈ ڙ ڦ ڦ و و ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ نا نا نئه نو

تقديم الخبر (لهم) على المبتدأ (عذاب) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ

لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

لِهَرْ بِكْ كِنْ كِنْ كِنْ لِهَرْ [آل

عمران: ۷

يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّرُقْ قُوْ وَوْ فِي بِبِي رَرَز [البقرة: ٢٤٨].

تقـدـمـ الـخـبـرـ (فـيـهـ) عـلـىـ المـبـتـأـ (سـكـيـنـةـ) لـأـنـ اللـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هـوـ أـمـنـ اللـبـسـ.

ثُدُّرِي بِبِرَرَ نَانَه نَهْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ [البقرة: ٢٣٣].

تقـدـمـ الـخـبـرـ (عـلـىـ الـوـارـثـ) عـلـىـ المـبـتـأـ (مـثـلـ) لـأـنـ اللـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هـوـ أـمـنـ اللـبـسـ.

ثُدُّرِي ثَدِي ثَدِي ثَدِي ثَدِي ثَدِي ثَدِي

[البقرة: ٢٢٦].

تقـدـمـ الـخـبـرـ (لـدـنـيـنـ) عـلـىـ المـبـتـأـ (تـرـبـصـ) لـأـنـ اللـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هـوـ أـمـنـ اللـبـسـ.

ثُدُّرِرِ نَانَه نَهْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ [البقرة: ٢٠٢].

تقـدـمـ الـخـبـرـ (لـهـمـ) عـلـىـ المـبـتـأـ (نـصـيـبـ) لـأـنـ اللـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هـوـ أـمـنـ اللـبـسـ.

ثُدُّرِبِ بِرَرَ نَانَه نَهْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ

[البقرة: ١٩٦].

تقـدـمـ الـخـبـرـ (بـهـ) عـلـىـ المـبـتـأـ (أـذـىـ) لـأـنـ اللـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هـوـ أـمـنـ اللـبـسـ.

ثُدُّرِجِ حَجَجِ حَجَجِ حَجَجِ حَجَجِ [البقرة: ١٥٧].

تقـدـمـ الـخـبـرـ (عـلـيـهـمـ) عـلـىـ المـبـتـأـ (صـلـوـاتـ) لـأـنـ اللـبـسـ مـأـمـونـ فـالـخـبـرـ شـبـهـ جـمـلـةـ وـالـمـبـتـأـ لـاـ يـأـتـيـ شـبـهـ جـمـلـةـ كـمـاـ لـمـ يـمـنـعـ مـانـعـ مـنـ التـقـدـيمـ؛ لـذـاـ جـازـ التـقـدـيمـ، وـالـضـابـطـ هـوـ أـمـنـ اللـبـسـ.

طڑڙڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ

ج ج ڙ [البقرة: ١٠٧].

تقىم الخبر (له) على المبتدأ (ملك) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طڙڙاً ب

ٿ ڙ [البقرة: ٤٩].

تقىم الخبر (في ذلكم) على المبتدأ (باء) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طڙڙئے ک ک ف و و و و و

[آل عمران: ١٤].

تقىم الخبر (عنه) على المبتدأ (حسن) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طڙڙو و و و و و و و و

عمران: ١٥.

تقىم الخبر (لذين) على المبتدأ (جنات) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طڙڙگ ن ن ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ

تقىم الخبر (عنه) على المبتدأ (أجر) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طڙڙن ن ن ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ

تقىم الخبر (لهم) على المبتدأ (أجرهم) لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة والمبتدأ لا يأتي شبه جملة كما لم يمنع مانع من التقديم؛ لذا جاز التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

طڙڙگ ن ن ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ

تقىم خبر إن (لينا) على اسمه (أنكالا) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة وأسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

و ڦ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [النازعات: ٢٦].

تُقدِّمُ خبرُ إِنْ (فِي ذَلِكَ) عَلَى اسْمِهِ (عَبْرَةً) جَوازًا لِأَنَّ الْلِّبسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبَرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابطُ هُوَ أَمْنُ الْلِّبسِ.

ڻ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [النور: ٤].

تُقدِّمُ خبرُ إِنْ (فِي ذَلِكَ) عَلَى اسْمِهِ (عَبْرَةً) جَوازًا لِأَنَّ الْلِّبسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبَرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابطُ هُوَ أَمْنُ الْلِّبسِ.

ڻ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [الحجر: ٧٧].

تُقدِّمُ خبرُ إِنْ (فِي ذَلِكَ) عَلَى اسْمِهِ (آيَةً) جَوازًا لِأَنَّ الْلِّبسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبَرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابطُ هُوَ أَمْنُ الْلِّبسِ.

ڻ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [النمل: ٥٢].

تُقدِّمُ خبرُ إِنْ (فِي ذَلِكَ) عَلَى اسْمِهِ (آيَةً) جَوازًا لِأَنَّ الْلِّبسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبَرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابطُ هُوَ أَمْنُ الْلِّبسِ.

ڻ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [البقرة: ٩٤].

تُقدِّمُ خبرُ كَانَتْ (لَكُمْ) عَلَى اسْمِهِ (الْدَّارُ) جَوازًا لِأَنَّ الْلِّبسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبَرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابطُ هُوَ أَمْنُ الْلِّبسِ.

ڻ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [البقرة: ١١٤].

تُقدِّمُ خبرُ كَانَ (لَهُمْ) عَلَى اسْمِهِ الْمَصْدُرُ الْمَؤْوِلُ (أَنْ يَدْخُلُوهَا) جَوازًا لِأَنَّ الْلِّبسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبَرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يَمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابطُ هُوَ أَمْنُ الْلِّبسِ.

ڻ ڦ ڙ ڳ ڳ ڳ ڳ ڳ ڻ ڦ ڙ ڻ ڏ ڏ ڻ ڏ ڙ [البقرة: ٢٤٧].

تُقدِّم خبر يَكُون (له) على اسمه (الْمَلِكُ) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّزِجْ جَ حَ حَ حَ حَ حَ

[البقرة: ٢٧٢].

تُقدِّم خبر لَيْس (عَلَيْكَ) على اسمه (هَدَاهُمْ) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّزِجْ جَ حَ حَ دَ دَ دَ دَ دَ

[آل عمران: ١٣].

تُقدِّم خبر كَان (لَكُمْ) على اسمه (آيَة) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّزِأَ بَ بَ بَ بَ بَ بَ بَ بَ

ثَ دَ رَ [آل عمران: ٣٠].

تُقدِّم خبر أَن (بَيْنَهَا) على اسمه (أَمْدَأْ) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّزِكَ گَ ڪَ گَ ڳَ ڳَ ڳَ ڙَ [آل عمران: ٨٧].

تُقدِّم خبر أَن (عَلَيْهِمْ) على اسمه (لَعْنَة) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّزِگَ ڳَ ڳَ ڳَ ڏَ ڏَ ڏَ ڏَ ڏَ

حَ هَ هَ هَ هَ [سبأ: ١٩].

تُقدِّم خبر إِن (فِي ذَلِكَ) على اسمه (آيَاتِ) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّزِءَ سَ سَ سَ سَ سَ

[النساء: ١٣٨].

تُقدِّم خبر أَن (لَهُمْ) على اسمه (عَذَابًا) جوازاً لأن اللبس مأمون فالخبر شبه جملة واسمه لا يأتي شبه جملة، كما لم يمنع مانع من التقديم، لذلك جاز، والضابط هو أمن اللبس.

طڑڙڻ ڏڻ ڏ ڙ ڙ ڙ ڙ ڙ ڙ

[المائدة: ٩٣].

تُقدِّمُ خبرَ لِيْسَ (عَلَى الَّذِينَ) عَلَى اسْمِهِ (جَنَاحٌ) جَوَازًا لِأَنَّ اللِّبْسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبْرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يُمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابْطُ هُوَ أَمْنُ اللِّبْسِ.

طڙڙئے ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ

تُقدِّمُ خبرَ أَنَّ (الْكَافِرِينَ) عَلَى اسْمِهِ (عَذَابٌ) جَوَازًا لِأَنَّ اللِّبْسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبْرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يُمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابْطُ هُوَ أَمْنُ اللِّبْسِ.

طڙڙئک ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ

[هود: ٧٨].

تُقدِّمُ خبرَ لِيْسَ (مِنْكُمْ) عَلَى اسْمِهِ (رَجُلٌ) جَوَازًا لِأَنَّ اللِّبْسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبْرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يُمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابْطُ هُوَ أَمْنُ اللِّبْسِ.

طڙڙئگی ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ ڦ

تُقدِّمُ خبرَ لِيْسَ (فِي جَهَنَّمَ) عَلَى اسْمِهِ (مَثْوَى) جَوَازًا لِأَنَّ اللِّبْسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبْرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يُمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابْطُ هُوَ أَمْنُ اللِّبْسِ.

طڙڙچ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ ڇ

تُقدِّمُ خبرَ لِيْسَ (فِي جَهَنَّمَ) عَلَى اسْمِهِ (مَثْوَى) جَوَازًا لِأَنَّ اللِّبْسَ مَأْمُونٌ فَالْخَبْرُ شَبَهَ جَمْلَةً وَاسْمُهُ لَا يَأْتِي شَبَهَ جَمْلَةً، كَمَا لَمْ يُمْنَعْ مَانِعُ مِنَ التَّقْدِيمِ، لِذَلِكَ جَازٌ، وَالضَّابْطُ هُوَ أَمْنُ اللِّبْسِ.

المطلب الثالث:
منع التقديم
في الجملة الاسمية

الضوابط اللفظية

أولاً: التزام الصدارة:

اللفاظ الصدارة تقع في صدر الجملة فلا يتقدم عليها شيء من أركانها ولا ما هو من تمامها، ولا يشترط فيها الوقع في أول الكلام ولكن لا بد من أن تقع في أول الجملة سواء كانت أول الكلام أم وسطه، ولا يعمل فيها ما قبلها، ويصح أن يعمل فيها ما بعدها^(١)، فلا يعمل ما قبلها فيما بعدها؛ فلا تقع خبراً لما قبلها، ولا تدخل عليها (إن) وأخواتها، ولا غير ذلك مما يؤثر في حالتها الإعرابية، ولذا فإنه يمتنع تقديم الخبر على المبتدأ إذا كان المبتدأ لفظاً من الألفاظ التي لها الصدارة في جملتها، وأمثلة ذلك كثيرة في القرآن الكريم ومنها ما يلي:

ثُمَّ نَبَأْ بِهِ بَخْ [الْمَايِّدَةِ: ٥٠]

تقديم المبتدأ (من) على الخبر (أحسن) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدارة.

. [۱۱۴

نقدم المبتدأ (من) على الخبر (أظلم) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدارة.

طَذْرَكَ بِبِطْلَ طَذْلَهَ ۖ هَذِهِ الْأَنْفَارُ: [١٧-١٨]

تقديم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (يوم) في الآيتين وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصداررة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن ينعقد عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداررة.

وَطْرَزْ [المطففين: ٨].

(١) ينظر: الرضي، شرح الكافية، ج ١ ص ٩٨.

تُقدِّم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (سجين)^{١٩} وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

وَطَذْرِي ڻ ڻ ڻ ڻ ڻ [المطففين: ١٩].

تُقدِّم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (عليون)^{٢٠} وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

وَطَذْرِي ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ [الطارق: ٢].

تُقدِّم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (الطارق)^{٢١} وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

وَطَذْرِي ۾ ۾ ۾ ۾ ۾ ۾ ۾ [البلد: ١٢].

تُقدِّم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (العقبة)^{٢٢} وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

وَطَذْرِي ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ [القدر: ٢].

تُقدِّم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (ليلة)^{٢٣} وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

وَطَذْرِي ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ ٿ [القارعة: ٣].

تُقدِّم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (القارعة)^{٢٤} وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

وَطَذْرِي ڌ ڌ ڌ ڌ ڌ ڌ [القارعة: ٣].

تقديم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (أدراك) والمبتدأ (ما) على الخبر (هي) وجوباً
وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)،
فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدارة.

وَطَرْزٌ فِي حِجَّةِ الْمُهَاجِرَاتِ [الثَّوْبَانِ: ٧].

تقديم المبتدأ (ما) على الخبر الجملة (يكذبك) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدارة في جملتها (اسم استفهام)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدارة.

تقديم المبتدأ (من) على الخبر الجملة (يهدى) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصدار في جملتها (اسم شرط)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصدار.

طڈڑ یہ نج نح نم نی نس نج نج

١١٢ [البقرة: ٩٣]

تقديم المبتدأ (من) على الخبر الجملة (أسلم) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ من الألفاظ التي لها حق الصداررة في جملتها (اسم شرط)، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداررة

طڑۂ ۵ ۸ ۱۰ ۹ ۷ ۶ ۴ ۳ ۲ ۱ ۰ ر [القراءة]

• ۱۰۳

تقديم المبتدأ (مثوبه) على الخبر (خير) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ قد اتصل بلام الابتداء التي لها حق الصدارة في جملتها، فلا يجوز أن يتقدم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداراة.

ث ڦ ڙ ج ڦ ڙ ح ڦ ڙ ڙ [البقرة: ٢٢١]

تقىد المبتدأ (أمة) على الخبر (خير) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ قد اتصل بلام الابتداء التي لها حق الصداره في جملتها، فلا يجوز أن يتقدىم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

ث ڦ ڙ ڻ ڦ ڙ ڙ ڙ [البقرة: ٢٢١]

تقىد المبتدأ (لعدُّ) على الخبر (خير) وجوباً وامتنع تقديم الخبر؛ لأن المبتدأ قد اتصل بلام الابتداء التي لها حق الصداره في جملتها، فلا يجوز أن يتقدىم عليه الخبر، والضابط هو التزام الصداره.

الضوابط المعنوية

أولاً: نقض الوظيفة الإعرابية:

إن التقديم يمتنع إذا لم يكفل للعنصر المقدم بقاءه في وظيفته الإعرابية نفسها. فإذا أدى التقديم إلى تغيير الوظيفة الإعرابية للعنصر المتقدم كأن يتحول الفاعل إلى مبتدأ عند التقديم أو أن يتحول المبتدأ إلى فاعل عندما يتقدم عليه خبره الجملة – عند ذلك يمتنع التقديم ويجب البقاء على الأصل حتى لا تتغير الوظيفة الإعرابية للكلمة، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم ما يلي:

ثُدْرَنَا نَهْ نَوْنَوْ نَجْ رُ [النحل: ٧١].

تقديم المبتدأ (الله) على الخبر الجملة (فضيل) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر؛ لأن الخبر جملة فعلية وتقدمه يؤدي إلى تحول المبتدأ من وظيفة الابتداء إلى وظيفة الفاعلية؛ وبالتالي تحول الجملة من جملة اسمية إلى جملة فعلية، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

وَثُدْرِنَهْ نَوْ نَوْنَوْ نَوْ رُ [البقرة: ١٥].

تقديم المبتدأ (الله) على الخبر الجملة (يستهزئ) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر؛ لأن الخبر جملة فعلية وتقدمه يؤدي إلى تحول المبتدأ من وظيفة الابتداء إلى وظيفة الفاعلية؛ وبالتالي تحول الجملة من جملة اسمية إلى جملة فعلية، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

وَثُدْرِهِهِ نَهْ نَهْ نَهْ نَهْ رُ [البقرة: ٢٣٣].

تقديم المبتدأ (الوالدات) على الخبر الجملة (يرضعن) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر؛ لأن الخبر جملة فعلية وتقدمه يؤدي إلى تحول المبتدأ من وظيفة الابتداء إلى وظيفة الفاعلية؛ وبالتالي تحول الجملة من جملة اسمية إلى جملة فعلية، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

يتقدم المبتدأ وجوياً على الخبر إذا جاء المبتدأ اسماً ظاهراً والخبر جملة تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ، وقد جاء على هذا النمط أمثلة متعددة في القرآن الكريم وخصوصاً في جزء عمٍ ومنها:

قوله تعالى: **رَّزْ رَّزْ كَكَ كَكَ** [النازعات: ٢٧].

تقدمة المبتدأ (السماء) على الخبر الجملة (بنها) وجوياً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز.

وقوله تعالى: **رَّثَّ ثَّثَّ ثَّثَّ** [عبس: ٦].

تقدمة المبتدأ (أنت) على الخبر الجملة (تصدى) وجوياً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز.

وقوله تعالى: **رَّجَّ حَجَّ جَرَّ** [عبس: ٩].

تقدمة المبتدأ (هو) على الخبر الجملة (يخشى) وجوياً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز.

وقوله تعالى: **رَّجَّ حَجَّ جَرَّ** [عبس: ١٠].

تقدمة المبتدأ (أنت) على الخبر الجملة (تنهى) وجوياً وامتنع تقديم الخبر لأن جملة الخبر تتضمن ضميراً يعود على المبتدأ ، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية؛ إذ لو تقدم الخبر على المبتدأ لتحول المبتدأ إلى وظيفة إعرابية أخرى هي الفاعلية أو المفعولية، وبالتالي يعود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز.

ثالثاً: نقض الغرض النحوى:

أشرت في الدراسة النظرية إلى أن اسم لا النافية للجنس وخبرها يجب أن يكونا نكرين وأن يتأخر خبرها عن اسمها حتى يصح عملها فإذا تقدم خبرها على اسمها أو جاء أحدهما معرفة انتقض الغرض النحوى من وجودها وهو العمل في الاسم النصب وفي الخبر الرفع؛ وقد وردت لا النافية للجنس في كثير من آي القرآن الكريم على هذه الصورة، وجاء خبرها محنوفاً تعلق به شبه جملة جرية أو ظرفية، ومن ذلك ما يلى:

طُذْرُ ڙ ک ک ک گ گ گ گ گ گ گ

[٢٥٤].

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (بيع) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

طُذْر پ پ پ پ پ پ پ پ

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (ريب) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

طُذْر م ب ب ب ب ب ب

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (جناح) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

طُذْر م ب ب ب ب پ

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (جناح) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

طُذْر پ پ پ پ ذ ذ ث ث

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (علم) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض التحوي.

ٻڻڙئي نڻي ي ي ڦچڻج نم ئي ئي بچ بچ بچ

٢٧ [الكهف: ٣].

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (مبدل) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

ي ف و ق ث ك ذ ط

ي ز [الأنعام: ١٦٢ - ١٦٣].

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (شريك) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

لَذْرُفِي بِبِلَدِ نَانَهْ نَهْ نَوْز [الأعراف: ١٨٦].

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (هادي) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (غالب) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض التحتوي.

ب ب پ پ پ پ پ پ پ پ پ

ڙ [غافر: ۱۷].

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (ظلم) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوي.

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (رِبَّ) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الغرض النحوى.

ڻ ڦ ڙ ب ڻ ڙ

الشوري: ١٥]

امتنع تقدم خبر لا النافية للجنس على اسمها (حجّة) منعاً لبطلان عملها وقد جاء اسمها وخبرها نكرتين وحذف الخبر ودللت عليه شبه الجملة. وكان ضابط امتناع تقدم خبرها على اسمها هو نقض الفرض النحوي.

رابعاً: نقض الغرض الدلالي:

من الحالات التي يتقدم فيها المبتدأ وجوباً: أن يقترن المبتدأ بـ(إنما) أو أن يأتي الخبر مقترباً بـ(إلا) وذلك لأن تقديم الخبر يؤدي إلى تحول الجملة عن المعنى المقصود، ونقض الغرض الدلالي منه، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم:

تقديم المبتدأ (محمدٌ) على الخبر (رسولٌ) وجواباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا ياتبس المحصر فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ؛ حيث جاء المبتدأ محصوراً في الخبر، والاسم المحصور حقه التقديم^(١)، فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجواباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

و قوله تعالى: **رَبُّكُمْ أَنْتَ** [هود: ١٢].

تقديم المبتدأ (أنت) على الخبر (نذيرٌ) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يتبع المحصر فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصر حقه التقديم في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقديم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثُدُّر نَوْر نَوْر نَوْر نَوْر [النَّازِعَاتِ: ١٣].

(١) ينظر: جلال الدين السيوطي، همم الهوامع، ج ٢، ص ٣٣.

تُقدم المبتدأ (هي) على الخبر (زجرٌ) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصر فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصر حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ومنه قوله تعالى: **رَّ تَحْ تَخْ رَّ** [النازعات: ٤٥].

تُقدم المبتدأ (أنت) على الخبر (منذرٌ) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصر فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصر حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ومنه قوله تعالى: **رَّ وَ وَفَرَّ** [الغاشية: ٢١].

تُقدم المبتدأ (أنت) على الخبر (مذكرٌ) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصر فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصر حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

ومنه قوله تعالى: **رَّ فَرِي بِرَّ** [التكوير: ٢٧].

تُقدم المبتدأ (هو) على الخبر (نكرٌ) وجوباً، وامتنع تقديم الخبر حتى لا يلتبس المحصر فيه وهو الخبر بالمحصور وهو المبتدأ، كما أن الاسم المحصر حقه التقديم فيقع في بداية الجملة، وعليه فإن الخبر يتأخر عن المبتدأ وجوباً، وبذا يتقدم المبتدأ، والضابط هو الغرض الدلالي.

المبحث الثاني:

التقديم والتأخير في الجملة الفعلية

المطلب الأول : التقديم وجواباً.

المطلب الثاني: التقديم جوازاً.

المطلب الثالث: امتناع التقديم.

المطلب الأول:

التقديم وجواباً

في الجملة الفعلية

الضوابط المفظية

أولاً: التزام الصداره:

الكلام عن ألفاظ الصداره في الجملة الفعلية هو الكلام عنها في الجملة الاسمية، لكن الجديد هنا أن الفاعل لا يأتي لفظاً من ألفاظ الصداره؛ لأنه لو كان كذلك لتقدم على الفعل والمفعول به، الأمر الذي سيؤدي إلى تحوله من الفاعلية إلى الابتداء، وعليه فإن المفعول به هو الذي يمكن أن يأتي لفظاً من ألفاظ الصداره، وعند ذلك فإنه يتقدم وجوباً على الفعل والفاعل معاً، وقد جاء المفعول به لفظاً من ألفاظ الصداره في الكثير من آيات القرآن الكريم وأورد منها ما يلي:

ثُدُّرْنُفْ نَبْنَيْهِ نَى نَى نَى يِ نَجْ نَحْ نَمْ نَيْ
بح بح بخ تج تح تخ ر [البقرة: ٢١٥].

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (ينفقون) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصداره، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصداره.

ثُدُّرْكَ دَكَ گَ گَ گَ گَ گَ ر
[البقرة: ٢٦].

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (أراد الله) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصداره، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصداره.

ثُدُّرْو و فَفَيِ بِ بِ رَرَنَا نَاهِ نَوْ نَوْ
نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ ر [البقرة: ١٣٣].

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (تعبدون) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصداره، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصداره.

ثُدُّرْنَفْ نَوْ نَوْ نَوْ نَى نَى نَى نَى يِ ر
[النساء: ١٤٧].

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (يفعل الله) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصداره، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصداره.

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (تأمرون) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدار.

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (نبغي) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدارة.

ط ط ز ز ش ش ئ ئ ز [يوفس: ٧١].

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (تقدون) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدارة.

ط طز نے نکل و ف فڑ

النحل: [٢٤]

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (أنزل ربكم) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصداررة.

ت ڈڑ ک گ پ کی گ ز [الشعراء: ٧٠].

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (تعبدون) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدارة.

بِهِ زَلْقَمَانٌ [١١].

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (خلق الذين) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدارّة.

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (تكتسب) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدارة.

تقديم المفعول به (أيّ) على الفعل والفاعل (تنكرون) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصداره.

طڑھہ ۹ ۸ ۷ ۶ ۵ ۴ ۳ ۲ ۱ ۰

الأحقاف: ٤

تقديم المفعول به (ماذا) على الفعل والفاعل (خلفوا) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم استفهام، والضابط هو التزام الصدارة.

طَذْرِنَفْ نَوْ نَيْ. نَيْ. نَيْ نَيْ نَيْ نَيْ [النساء:]

٢٧

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (تفعلوا) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

٦٠ [البقرة: ٦] .

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (نسخ) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

طڈڑئی نئے دی یا یہ نجت نہ نم نئی بچت

بِخَيْرٍ تَحْتَ الْبَقَرَةِ [٢١٥].

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (أنفقت) وتقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (تعلموا) وجوباً لأنهما من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصدارة.

ٹڈڑی یہ ہج نہم نئی نئی نیج نیج

[سیا: ۳۹]

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (أنفقت) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصدار.

ط طرث ث ث ث ف ف ف [البقرة: ٢٧٣].

نقدم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (تفقوا) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداررة.

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (أنفقت) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصدار.

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (يفعلوا) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

ٹڈڑھ

فُوْز [آل عمران: ۱۹۲]

تقديم المفعول به (من) على الفعل والفاعل (تدخل) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

النساء: [٥٢]

تقديم المفعول به (من) على الفعل والفاعل (يلعن الله) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصدارة.

كَهْفٌ [الكهف]: **كَهْفٌ كَهْفٌ كَهْفٌ كَهْفٌ كَهْفٌ كَهْفٌ كَهْفٌ كَهْفٌ**

.[۱۷]

تقديم المفعول به (من) على الفعل والفاعل (يهد الله) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

بَخْ بَحْ بَحْ بَحْ [الرعد: ٣٣].

تقديم المفعول به (من) على الفعل والفاعل (يضل الله) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداررة.

تقديم المفعول به (من) على الفعل والفاعل (يُهْنَ الله) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصدارة.

لَطْ لَطْ لَطْ لَجْ لَجْ لَجْ لَجْ لَجْ لَجْ لَجْ لَجْ لَجْ

[پوسف: ۴۷]

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (حصدتم) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق القيادة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام القيادة.

٢٨] **القصص** [٢٨]

تقديم المفعول به (أيما) على الفعل والفاعل (قضيت) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداررة.

وَفُوقَ كَذَكَةٍ تَكَذِّبُهُ طَرْدَهُ

٣٩ [الروم: ٧] ي ف و ق

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (آتىتم) في الموصعين وجوباً لأنَّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداراة.

ڻ ڏڙ پ ڀئيچ نه ٺڻم ٺڻم ٻئيچ بچ بخ

تَخْرِيجُ زَيْنَابٍ: ٤٧ [سْبَا: ٢١].

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (سألكم) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

۲. [فاطر: ۹] نو نو نو نو نو نو

تقديم المفعول به (ما) في الموصعين على الفعل والفاعل (يفتح) وعلى الفعل والفاعل (يمسك) وجوياً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدار، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصدار.

تقديم المفعول به (ما) على الفعل والفاعل (أو تيتم) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان اسم شرط، والضابط هو التزام الصداره.

ر [الشوري: ٤٤].

ثُدْرِ نَهْنَى نَى بَحْ بَحْ

تقـم المفعول به (من) عـلـى الفعل والفاعل (يضلـل) وجـوبـاً لأنـه من الألفـاظـ التي لـها حـقـ الصـدارـةـ، إـذـ كـانـ اـسـمـ شـرـطـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

ثُدْرِ بَجَ بَجَ بَجَ بَجَ

[المزمـلـ: ٢٠].

تقـم المفعول به (ما) عـلـى الفعل والفاعل (تقـمـوا) وجـوبـاً لأنـه من الألفـاظـ التي لـها حـقـ الصـدارـةـ، إـذـ كـانـ اـسـمـ شـرـطـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

رَبَ بَجَ بَجَ بَجَ بَجَ

تقـم المفعول به (يـتـيمـ) عـلـى الفـعـلـ والـفـاعـلـ (تقـهـرـ) وتقـمـ المـفعـولـ بهـ (الـسـائـلـ) عـلـىـ الفـعـلـ والـفـاعـلـ (تـهـرـ) وجـوبـاً لأنـهـ وقعـ بـعـدـ أـمـاـ التـقـصـيلـيـةـ الـتـيـ لـهـاـ حـقـ الصـدارـةـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

ثُدْرِ گَ بَجَ بَجَ بَجَ

تقـم المفعول به (كمـ) عـلـىـ الفـعـلـ والـفـاعـلـ (أـهـلـكـناـ) وجـوبـاً لأنـهـ منـ الأـلـفـاظـ الـتـيـ لـهـاـ حـقـ الصـدارـةـ، إـذـ كـانـ كـمـ الـخـبـرـيـةـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

ثُدْرِ ثَ ڈَ فَ ڦَ ڦَ ڦَ ڦَ ڦَ

[مرـيمـ: ٩٨].

تقـمـ المـفعـولـ بهـ (كمـ) عـلـىـ الفـعـلـ والـفـاعـلـ (أـهـلـكـناـ) وجـوبـاً لأنـهـ منـ الأـلـفـاظـ الـتـيـ لـهـاـ حـقـ الصـدارـةـ، إـذـ كـانـ كـمـ الـخـبـرـيـةـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

ثُدْرِ گَ ڪَ بَجَ بَجَ بَجَ

تقـمـ المـفعـولـ بهـ (كمـ) عـلـىـ الفـعـلـ والـفـاعـلـ (أـهـلـكـناـ) وجـوبـاً لأنـهـ منـ الأـلـفـاظـ الـتـيـ لـهـاـ حـقـ الصـدارـةـ، إـذـ كـانـ كـمـ الـخـبـرـيـةـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

ثُدْرِ مَ بَ بَ بَ پَ

تقـمـ المـفعـولـ بهـ (كمـ) عـلـىـ الفـعـلـ والـفـاعـلـ (قصـنـاـ) وجـوبـاً لأنـهـ منـ الأـلـفـاظـ الـتـيـ لـهـاـ حـقـ الصـدارـةـ، إـذـ كـانـ كـمـ الـخـبـرـيـةـ، والـضـابـطـ هو التـزـامـ الصـدارـةـ.

ثُدْرِ ڦَ وَ ڦَ وَ ڦَ وَ ڦَ

تقديم المفعول به (كم) على الفعل والفاعل (أهلکنا) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان كم الخبرية، والضابط هو التزام الصداررة.

طَذْرَنْ تَذْرَنْ **تَذْرَنْ** **تَذْرَنْ** **تَذْرَنْ** **تَذْرَنْ** [ص: ٣].

تقديم المفعول به (كم) على الفعل والفاعل (أهلکنا) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان كم الخبرية، والضابط هو التزام الصداررة.

بِطْ طَرْزَنْ بِنْ طَرْزَنْ طَرْزَنْ [الزخرف: ٦].

تقديم المفعول به (كم) على الفعل والفاعل (أرسلنا) وجوباً لأنه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان كم الخبرية، والضابط هو التزام الصداررة.

ج ز ي ي ز [الدخان: ٢٥].

تقديم المفعول به (كم) على الفعل والفاعل (أهلکنا) وجوباً لأنّه من الألفاظ التي لها حق الصدارة، إذ كان كم الخبرية، والضابط هو التزام الصداررة.

ثانياً: نقض الوظيفة الاعرابية:

يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً إذا كان المفعول ضميراً متصلة بالفعل؛ لأنه في هذه الحالة يصير كالجزء من الفعل فلو أردنا أن نقدم الفاعل عليه لوجب علينا تقديمها على الفعل مع المفعول لأنهما كالكلمة الواحدة؛ وفي هذه الحالة يحدث تناقض في الوظيفة الإعرابية للفاعل حيث يتحول من وظيفته إلى وظيفة الابتداء؛ ولذا يجب التزام أصل الترتيب في هذه الحالة. هذا وقد جاء المفعول به ضميراً متصلة بالفعل في كثير من أي القرآن الكريم ونقدم على الفاعل وجوباً لهذا السبب، ومن الأمثلة على ذلك ما يلى:

٥٥ [] الْبَقْرَةِ قُوْفُ وَ هَمْدَيْهُ تَسْعَهُ كَلْمَةٌ

تقديم المفعول به في (أخذتكم) على الفاعل (الصاعقة) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل،
والمضادُ هو نقض الوظيفة الابتدائية.

تُقدم المفعول به في (جاءكم) على الفاعل (رسول) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تُقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدِّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُدْرُبْ بِرَدَنَا نَانِهِ نَهْ نَوْ نَوْ نَوْ زَ [البقرة: ٨٨].

تُقدم المفعول به في (عنهم) على الفاعل (الله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تُقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدِّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُدْرُبْ بِيَبِرَ زَ [العنكبوت: ٣٩].

تُقدم المفعول به في (جاءهم) على الفاعل (موسى) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تُقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدِّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُدْرُفُ وَ قَ فَ وَقْرَ زَ [البقرة: ١٠٠].

تُقدم المفعول به في (نبذه) على الفاعل (فريق) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تُقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدِّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُدْرُفِي بِبِرَنَا نَانِنِهِ زَ [البقرة: ١١٨].

تُقدم المفعول به في (يكلمنا) على الفاعل (الله) والمفعول به في (تأتينا) على الفاعل (آيه) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تُقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدِّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

•[١٥٦

تقىد المفعول به في (أصابتهم) على الفاعل (مصيبة) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدىم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم المفعول به في (يعجبك) على الفاعل (قوله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن ينتمي إليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم المفعول به في (جاءتهم) على الفاعل (البيانات) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط طرفة ق و ف ي ب ب ر ر [البقرة: ٢٤٨].

تقديم المفعول به في (يأْتِيكُمْ) على الفاعل (التابوت) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقص الوظيفة الإعرابية.

تقىد المفعول به في (أصابه) على الفاعل (الكبر) والمفعول به في (أصابها)
على الفاعل (إعصار) وجوباً لأنّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدى المفعول على
المفعول لوجب أن يتقدى عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى
وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط طرفة ف ف [البقرة: ٢٧٥].

تقديم المفعول به في (جاءه) على الفاعل (موعظة) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

لِئَلَّا يَرْجُوا نَعْمَانًا [٧٧] إِنَّمَا يُنَزَّلُ مِنْ رَبِّكَ الْحَقُّ لِمَنِ اتَّقَى

تقديم المفعول به في (يكلّهم) على الفاعل (الله) وجوباً لأنّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

نُوْ نُوْ نِيْ نِيْ نِيْ نِيْ نِيْ ز [الحل: ٣٣].

تقديم المفعول به في (ظلمهم) على الفاعل (الله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط طزق و و ف ي ي ب ب ز

[آل عمران: ۱۲۰]

تقديم المفعول به في (جاءه) على الفاعل (موعظة) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ط ز ث ث ز ث ث ط ط ف ف ز

[آل عمران: ۱۲۳]

تقديم المفعول به في (نصركم) على الفاعل (الله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

فَقْر [الأنفال: ١٠].

تقديم المفعول به في (جعله) على الفاعل (الله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن ينتمي إليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

نقدم المفعول به في (يوصيكم) على الفاعل (الله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدَّم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدَّم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم المفعول به في (جاءكم) على الفاعل (رسولنا) وتقديم المفعول به في (جاءنا) على الفاعل المجرور لفظاً (نذير) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو

تقديم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم المفعول به في (جاءهم) على الفاعل (رسول) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقص الوظيفة الإعرابية.

طُرْزِ جَمِيعِ الْمَوْلَدَاتِ [المائدة: ٨٥].

تقديم المفعول به في (أثابهم) على الفاعل (الله) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الابتدائية.

١٠٢ ز [المائدة: ٣٧] نُؤْ نُؤْ نُؤْ نُؤْ نُؤْ نُؤْ نُؤْ نُؤْ نُؤْ

تقديم المفعول به في (سؤالها) على الفاعل (قومٌ) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن ينتمي إليه وعلى الفعل معًا وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الابتدائية.

تقديم المفعول به في (تأييدهم) على الفاعل المجرور لفظاً (آية) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الاعرابية.

ٹڈڑڑڑ کے کے گے گے گے گے گے ٹڈڑڑڑ

[الأنعام: ٥]

تقديم المفعول به في (يأتيمهم) على الفاعل (أتباء) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن ينتمي إليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ڦڻڙا ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ٻ ڦ [يونس: ١٠٧].

تقديم المفعول به في (يمسّك) على الفاعل (الله) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن ينتمي إليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

نَوْ نَوْنَوْ نَوْ نَيْ: نَيْ [الأنعام: ٣٤].

تقديم المفعول به في (أتاهم) على الفاعل (نصرنا) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

تقديم المفعول به في (تدركه) على الفاعل (الأبصار) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

١٥٧ [الأنعام: ٩٣] نانا ر د ب ي ط طزي

تقديم المفعول به في (جاءه) على الفاعل (موعظة) وجوباً لأنَّه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو تقدم الفاعل على المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معاً وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ث ڈ ڙ ۱ ب پ ب ب پ ڙ [يوسف: ٢٣].

تقىد المفعول به فى (راودته) على الفاعل الاسم الموصول (التي) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو ترى المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معًا وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ث ڈ ڙ ۲ ه ه ۴ ه ۷ ه ۸ ه ۹ ه

[يوسف: ٥٠].

تقىد المفعول به فى (جاءه) على الفاعل (الرسول) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو ترى المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معًا وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ث ڈ ڙ ۷ ه ۸ ه ۹ ه ۱۰ ه ۱۱ ه ۱۲ ه ۱۳ ه ۱۴ ه ۱۵ ه ۱۶ ه ۱۷ ه

[إبراهيم: ١٧].

تقىد المفعول به فى (يأته) على الفاعل (الموت) وجوباً لأنه ضمير اتصل بالفعل؛ إذ لو ترى المفعول لوجب أن يتقدم عليه وعلى الفعل معًا وبالتالي يتحول من وظيفة الفاعلية إلى وظيفة الابتداء، ولذلك امتنع تقديم الفاعل، والضابط هو نقض الوظيفة الإعرابية.

الضوابط المعنوية

أولاً: حفظ الربى، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية:

يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً إذا اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به، وذلك لأن عدم التقديم يؤدي إلى عود الضمير على متاخر لفظاً ورتبة وهذا غير جائز، لأن رتبة الضمير بعد رتبة صاحبه^(١)، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم ما

پلی:

١٢٤ [البقرة: ٨٥-٨٦] هه وَرَثَ طَذْرَهُ

يعد على المفعول به فلو تقدم الفاعل لتقدم معه الضمير على صاحبه بغير مسوغ وهذا خالف للقاعدة لأن الضمير مؤخر الرتبة عن صاحبه، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

ط ط ط ن ن ن ث ث ث ث ث ث ف ف ف ح ح ح ح ح ح ز ز ز ز ز ز الألأعمااام:

• १०८

يعد على المفعول به فلو تقدم الفاعل لتقدم معه الضمير على صاحبه بغير مسوغ وهذا خالف للقاعدة لأن الضمير مؤخر الرتبة عن صاحبه، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

ثُدُرِي يٰ يٰ نَجْ نَحْ نَهْنَيْ زَ [المائدة: ١١٩].

تقديم المفعول به (الصادقين) على الفاعل (صدقهم) وجوباً لأنّه قد اتصل بالفاعل

ضمير يعود على المفعول به فلو تقدم الفاعل لتقدم معه الضمير على صاحبه بغير مسوغ وهذا خالف لقاعدة لأن الضمير مؤخر الرتبة عن صاحبه، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

ط طرف ف ف و و ق ق و و ز [الروم: ٥٧].

تقديم المفعول به الاسم الموصول (الذين) على الفاعل (معذرُهُم) وجوباً لأنَّه قد

اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به فلو تقدم الفاعل لتقديم معه الضمير على

(١) ينظر: عباس حسن، النحو الوفي، ج ٢، ص ٨٥.

صاحبه بغير مسوغ وهذا خالف للقاعدة لأن الضمير مؤخر الرتبة عن صاحبه، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

ثُدْرُقُ يِ بِبِرَ نِي نِهْ نُورُ

[السجدة: ٢٩].

تُقدم المفعول به الاسم الموصول (الذين) على الفاعل (إيمائهم) وجوباً لأنَّه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به فلو تُقدم الفاعل لتُقدم معه الضمير على صاحبه بغير مسوغ وهذا خالف للقاعدة لأن الضمير مؤخر الرتبة عن صاحبه، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

ثُدْرُقُ جِ جِ جِ جِ جِ جِ [٥٢].

تُقدم المفعول به (الظالمين) على الفاعل (معذريهم) وجوباً لأنَّه قد اتصل بالفاعل ضمير يعود على المفعول به فلو تُقدم الفاعل لتُقدم معه الضمير على صاحبه بغير مسوغ وهذا خالف للقاعدة لأن الضمير مؤخر الرتبة عن صاحبه، والضابط هو حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبة النحوية.

ثانياً: تعارض القواعد الإعرابية:

يكون التقديم واجباً، إذا أدى عدم التقديم إلى تعارض قاعدة نحوية مع أخرى، ويكون الضابط في ذلك منع حدوث التعارض بين القواعد ، فالالأصل في القواعد أن يكمل بعضها بعضاً لا أن ينقض بعضها بعضاً. ومن ذلك وجوب تقدير ضمير مستتر في (نعم) فاعلاً لها إذا فصل التمييز بينها وبين فاعلها؛ لأنَّه لا يجوز الفصل بينها وبين مرفوعها كما مر سابقاً، هذا ولم يرد في القرآن الكريم أن فصل التمييز بين نعم - وما جرى مجرها - وفاعلها، وقد جاء فاعلها ظاهراً أو مقدراً والمخصوص بالمدح أو الذم محفوظ.

ثالثاً: الغرض الدلالي:

سبق الحديث عن أسلوب الحصر وكيف أن تقديم المحصر فيه على المحصر يؤدي إلى تغيير جزءي في معنى الجملة وانتقاد الغرض الدلالي منها، فإذا جاء المفعول به ممحوراً في الفاعل فإنه يتقدم على الفاعل وجوباً حتى لا ينقض الغرض من حصره

بالفاعل، ومن الحالات التي تقدم فيها المفعول به وجوباً في القرآن الكريم لأنّه محصور

بالفاعل ما يلي:

٢٨ [فاطر: رثٰ و فٰ و قٰ ڈڑھ]

تقديم المفعول به (الله) على الفاعل (العلماء) وجوياً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه
والمفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

طُذْرَةٌ كَذْ وَفَوْزٌ [آل عمران: ٧].

تقديم المفعول به (تأويله) على الفاعل (الله) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

١٨ ز [النوبة]: ه ظ ظ ن م ن گ گ ل

· [

تقديم المفعول به (مساجد) على الفاعل الاسم الموصول (من) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

٩٩ [الشعراء: ٤٥-٤٦] ط طریق ه

لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ટેલર કે ગે ક ગ પે બે ક્રી મ ક ન ગ એ સ

٩- المُتَحْنَةُ هُوَ طَهُ طَهُ طَهُ طَهُ طَهُ

تقديم المفعول به الضمير المتصل في (ينهلكم) على الفاعل (الله) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ڻڙو و ڦڙي ي ٻڙ ر ر ئا ئا نه نه نو نو نو

ئۇ ۋەز [ھود: ۲۷].

نقدم المفعول به الضمير المتصل في (اتبعك) على الفاعل الاسم الموصول (الذين) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

نْ بْ بَجَ بَحَ بَخَ رَزْ [النَّحْلُ: ٧٩].

تقديم المفعول به الضمير المتصل في (يمسكيه) على الفاعل (الله) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ق ق ج ج ز [الكهف: ٦٣]

لأن الفاعل جاء ممحضراً فيه والمفعول به محصور، والمحصور حقه التقاديم، والضابط هو الغرض الدلالي. ثـ ڏڙ پـ ڻـ ڻـ ڻـ [الحaque: ٣٧].

تقىد المفعول به الضمير المتصل في (يأكله) على الفاعل (الخاطئون) وجوباً؛ لأن الفاعل جاء محصوراً فيه و المفعول به محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

الحسر، ومن أمثلته ما يليه: **ثُدْرُق** و **قُوْفَة** و **فُويَّبَة** و **لَدَن**
كما يتقدم المفعول به على الفاعل وجوباً إذا كان المفعول به ضميراً منفصلاً أفاد

ئا ئە ز [النحل: ٥١].

تقديم المفعول به (إيابي) على الفعل و الفاعل (فارهبون) وجوباً في لأنه ضمير منفصل أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

تقديم المفعول به (إياه) على الفعل و الفاعل (تعبدون) وجوباً في لأنه ضمير منفصل أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

وَرَثَتْ ثَنَّاثَةٌ ثَرَّ[الفاتحة: ٥]

تقديم المفعول به (إياك) في الموصعين على الفعل و الفاعل (نعبد) وعلى الفعل
و الفاعل (نستعين) وجوباً في لأنه ضمير منفصل أفاد الحصر ، والضابط هو الغرض
الدلالي. ورث ج ج چ ڦ [العنکبوت: ٥٦]

تقديم المفعول به (إيابي) على الفعل و الفاعل (فاعبدون) وجوباً في لأنه ضمير منفصل أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

٤١: [٤] يقدم المفعول به (إياب) على الفعل و الفاعل (تدعون) وجوباً في لأنه ضمير أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

تقديم المفعول به (إيانا) على الفعل و الفاعل (تعبدون) وجوباً في لأنه ضمير منفصل أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

ک ک گ ڑ [القصص: ٦٣].

نقدم المفعول به (إيانا) على الفعل و الفاعل (يعبدون) وجوباً في لأنه ضمير منفصل أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

تقديم المفعول به (إياكم) على الفعل و الفاعل (يعبدون) وجوباً في لأنه ضمير أفاد الحصر، والضابط هو الغرض الدلالي.

المطلب الثاني:

التقديم جوازاً

في الجملة الفعلية

الضوابط المعنوية

أولاً: أمن اللبس:

أمن اللبس أصل تتطوي تحته الكثير من الفروع؛ فغاية أي قاعدة نحوية في ضبط الكلام وتحديد أركانه هي أن يصل الكلام إلى متلقيه بكل وضوح حتى يفهمه على وجهه الصحيح فلا يقع فيه لبس يصرفه عن المقصود إلى غيره؛ وهذا يعني أن مجمل القواعد والأصول نحوية تهدف إلى أمن اللبس، ثم إنه إذا أمن اللبس جاز التساهل في كثير من الأصول نحوية الأخرى كما في ظاهرة التقديم والتأخير، فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير ما لم يتعارض هذا التقديم مع أصل آخر، هذا وقد تقدم المفعول به على الفاعل تارة وعلى الفعل والفاعل تارة أخرى في مواضع كثيرة جداً في القرآن الكريم أذكر منها:

ثُدْرُ وَ قَ وَ فَ وَ قَ وَ قَ وَ فَ وَ

يَ بِ رَ [البقرة: ٨٧].

تقديم المفعول به (فريقاً) على الفعل والفاعل (كذبتم) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدْرُ وَ قَ وَ فَ قَ وَ قَ فَرَ [البقرة: ١٣٣].

تقديم المفعول به (يعقوب) على الفاعل (الموت) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدْرُ قَ جَ جَ جَ جَ جَ جَ جَ رَ [الأنعام: ٦١].

تقديم المفعول به (أحدكم) على الفاعل (الموت) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدْرَهَةَ هَـ بَـ هَـ رَ [البقرة: ٢٥٩].

تقديم المفعول به (هذه) على الفاعل (الله) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدْرَهُ وَ قَ وَ فَ وَ قَ وَ رَ

[آل عمران: ١٤٠].

تقديم المفعول به (القوم) على الفاعل (فرح) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ وَفَوْقَهُ

[المنافقون: ١٠].

تُقدم المفعول به (أحدكم) على الفاعل (الموت) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ فَفَقَّهُ جَوْزُ

[النساء: ٥].

تُقدم المفعول به (كلا) على الفعل والفاعل (وعد الله) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ يَنْجَحُ نَمَّى بَيْنَ بَخْ بَخْ

[٥٠].

تُقدم المفعول به (حكم) على الفعل والفاعل (يبغون) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ نَمَّى بَيْنَ نَمَّى يَنْجَحُ

[٧٠].

تُقدم المفعول به (رفقاً) على الفعل والفاعل (كذبوا) وتُقدم المفعول به (فرقاً) على الفعل والفاعل (يقتلون) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ ثَمَّ ثُڈِّيَّةُ هَمَّ يَهْ هَمَّ

[الأنعام: ٤٠].

تُقدم المفعول به (غير) على الفعل والفاعل (تبغون) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ قَوْقَجُ جَوْجُ جَوْجُ جَوْجُ

تُقدم المفعول به (فريقاً) على الفعل والفاعل (كذبتم) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُڈِّيَّةُ كَمَّ كَمَّ كَمَّ كَمَّ

تُقدم المفعول به (كلا) على الفعل والفاعل (فضلنا) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِبَئِي نَوْ نَهِي يِي ٰرِزْ [الأعراف: ٣٠].

تقديم المفعول به (فريقاً) على الفعل والفاعل (هدى) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِنَهْ نَوْ نَوْ نَوْ نَفْنَوْ نَوْ نَوْ ٰرِزْ [الأعراف: ١٧٧].

تقديم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (يظلمون) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِهْ بِهِ هِهِ ٰرِزْ [الأعراف: ١٩٢].

تقديم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (ينصرؤن) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِفْ وَقْ قِهْ وَهِهِ ٰرِزْ [هود: ٩٤].

تقديم المفعول به (الذين) على الفاعل (الصيحة) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِكْ دُهْ قِهْ قِهْ وَهِهِ ٰرِزْ [إبراهيم: ٥٠].

تقديم المفعول به (وجوههم) على الفاعل (النار) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِجْ گِي ڏِي ڏِي ٰرِزْ [الحجر: ٦١].

تقديم المفعول به (آل لوط) على الفاعل (المرسلون) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِقْ جِي جِي جِي جِي جِي جِي ٰرِزْ [الإسراء: ٢٠].

تقديم المفعول به (كلاً) على الفعل والفاعل (نعد) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُذْرِئُو نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ نَوْ نَيِي ٰرِزْ [الأنباء: ٧٢].

تقديم المفعول به (كلاً) على الفعل والفاعل (جعلنا) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقاديم؛ حيث أن التقاديم لم يتعارض مع أصل نحوي آخر، والضابط هو أمن اللبس.

طڑھ بھاں ہے نے کلکھ فوڑ

الأنبياء: ٧٩.]

تقديم المفعول به (كلاً) على الفعل والفاعل (آتينا) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوٍ آخر، والضابط هو أمن اللبس.

لَطْ لَتْ لَرْ لَنْ لَنْ

٤٠ العنكبون

تقديم المفعول به (فكلاً) على الفعل والفاعل (أخذنا) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوٍ آخر، والضابط هو أمن اللبس.

طُّرْزٌ أَبْيَانٌ

ث ز [الروم: ٣٣].

تقديم المفعول به (الناس) على الفاعل (الضرر) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوئ آخر، والضابط هو أمن النيس.

۔[۸۴] ص: ڈر ب ب ب ڈر

تقديم المفعول به (الحق) على الفعل والفاعل (أقول) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوٍ آخر، والضابط هو أمن اللبس.

فَقَدْ جَعَلَ ثُرَّ الزَّمْرِ: ٤٩.

تقديم المفعول به (الإنسان) على الفاعل (ضرر) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوئ آخر، والضابط هو أمن اللبس.

طَذْرُفٌ فَذْرُفٌ فَذْرٌ [الزمر: ١٤].

تقديم المفعول به (الله) على الفعل والفاعل (أعبد) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوٍ آخر، والضابط هو أمن اللبس.

الحادي: [٢٠]

تقديم المفعول به (الكافر) على الفاعل (نبأه) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم؛ حيث أن التقديم لم يتعارض مع أصل نحوئ آخر، والضابط هو أمن اللبس.

ثُدُّث ه ب س س س ك ث د ك و و ف
ف و ز [المدثر: ١ - ٥].

تقديم المفعول به (ربك) على الفعل والفاعل (فكبير) وتقدم المفعول به (ثيابك) على الفعل والفاعل (طهر) وتقدم المفعول به (الرجز) على الفعل والفاعل في (فاهجر) جوازاً؛ إذ لم يمنع مانع من التقديم، والضابط هو أمن اللبس.

ثانياً: حفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية:

يجوز أن يتقدم المفعول به على الفاعل إذا بقيت رتبة كل منها محفوظة، لأن يتصل بالمفعول به المتقدم ضمير يعود على الفاعل المتأخر؛ فوجود الضمير يشير إلى أن المفعول مقدم لفظاً في نية التأخير والفاعل مؤخر لفظاً في نية التقديم لأن الضمير في المفعول عائد على الفاعل والضمير يعود على اسم سابق فالفاعل مؤخر لفظاً لا رتبة؛ وبالتالي جاز التقديم إذ أمن اللبس وبقية رتبة كل من الفاعل والمفعول محفوظة، ومن الشواهد على هذا الضابط في القرآن الكريم قوله تعالى:

ثُدُّث ح ح ح ح ح ح ح ز [آل عمران: ١١٧].

تقديم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (يظلمون) جوازاً لأنه اشتمل على ضمير يعود على الفاعل إذ إن الفاعل مؤخر في اللفظ في نية التقديم؛ فهو مقدم الرتبة بدليل وجود الضمير العائد عليه في المفعول به؛ فما دامت الرتبة محفوظة فالتقديم جائز لأنه لا يتنافى مع الأصل.

ثُدُّث ن و ن و ن و ن و ن و ن ز [البقرة: ٥٧].

تقديم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (يظلمون) جوازاً لأنه اشتمل على ضمير يعود على الفاعل إذ إن الفاعل مؤخر في اللفظ في نية التقديم؛ فهو مقدم الرتبة بدليل وجود الضمير العائد عليه في المفعول به؛ فما دامت الرتبة محفوظة فالتقديم جائز لأنه لا يتنافى مع الأصل.

ثُدُّث ح ح ح ح ح ح ح د ز [الأعراف: ١٦٠].

نقدم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (يظلمون) جوازاً لأنه اشتمل على ضمير يعود على الفاعل إذ إن الفاعل مؤخر في اللفظ في نية التقاديم ؛ فهو مقدم الرتبة بدليل وجود الضمير العائد عليه في المفعول به ؛ مما دامت الرتبة محفوظة فالتقاديم جائز لأنه لا يتنافي مع الأصل.

تقديم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (يظلمون) جوازاً لأنه اشتمل على ضمير يعود على الفاعل إذ إن الفاعل مؤخر في اللفظ في نية التقاديم ؛ فهو مقدم الرتبة بدليل وجود الضمير العائد عليه في المفعول به ؛ مما دامت الرتبة محفوظة فالتقاديم جائز لأنه لا يتنافي مع الأصل.

ث [النحل: ١١٨].

نقدم المفعول به (أنفسهم) على الفعل والفاعل (يظلمون) جوازاً لأنه اشتمل على ضمير يعود على الفاعل إذ إن الفاعل مؤخر في اللفظ في نية التقديم؛ فهو مقدم الرتبة بدليل وجود الضمير العائد عليه في المفعول به؛ فما دامت الرتبة محفوظة فالتقديم جائز لأنه لا يتنافي مع الأصل.

المطلب الثالث:
منع التقديم
في الجملة الفعلية

الضوابط اللفظية

أولاً: التزام الموقع:

سبقت الإشارة إلى أن الموانع الموقعة هي عبارة عن عناصر تلزم موقعاً واحداً في جملتها وتنمّي حركة بقية العناصر تقديمها وتأخيرها، ومن هذه الموانع أن الناسخة والمصدرية، وحرف الجزم، ولام الابتداء، وحرف الاستقبال (السين وسوف)، وحرف التحقيق أو التشكيك قد، وقد جاءت هذه الموانع الموقعة في القرآن الكريم فمنعت تقدم المفعول به على الفعل وأبقيت عناصر الجملة على ترتيبها الأصلي دون تقديم أو تأخير، ومن أمثلتها ما يلى:

٧٧ [البقرة: ٣٦] .

امتنع تقدم المفعول به (أن الله يعلم) على الفعل والفاعل (يعلمون) لأنه كان مصدرأ مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

طَذْرٌ ثَنَذْرٌ ثَنَذْرٌ ثَنَذْرٌ [البقرة: ٦١٠].

امتنع تقدم المفعول به (أن الله قدّير) على الفعل والفاعل (تعلم) لأنّه كان مصدرًا مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

امتنع تقدم المفعول به (أن الله له) على الفعل والفاعل (تعلم) لأنه كان مصدرأ مؤولاً من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

امتنع تقدم المفعول به (أن يتم) على الفعل والفاعل (أراد) لأنه كان مصدراً مسؤولاً من (أن) والفعل، والضابط هو المانع الموقعي.

ٹڈڑی پنج نہ نم ئی ئی بج بج بخ

٢٣٣ [البقرة: ٧٣] .

امتنع تقدم المفعول به (أن تسترضعوا) على الفعل والفاعل (أردتم) لأنه كان مصدرًا مؤولًا من (أن) واسمها وخبرها، والضابط هو المانع الموقعي.

ي ب ز [الكهف: ٤٢].

امتنع تقدم المفعول به (أحداً) الفعل والفاعل المتصل به (أشرك) لأن الفعل كان مسبوقاً بحرف جزم فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الجزم والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الجزم.

ط طریق یا همچنان شدید

٢٥ [الأحزاب: ٣]

امتنع تقدم المفعول به (خيراً) الفعل والفاعل المتصل به (ينالوا) لأن الفعل كان مسبوقاً بحرف جزم فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الجزم والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الجزم.

. [۲۵]

امتنع تقدم المفعول به (كتابيه) الفعل ونائب الفاعل المستتر فيه (أوت) لأن الفعل
كان مسبوقاً بحرف جزم فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الجزم والفعل،
والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الجزم.

امتنع تقدم المفعول به (أسلحتهم) على الفعل والفاعل المتصل به (ليأخذوا) وامتنع تقدم المفعول به (حذرهم) في الموضع الثاني على الفعل والفاعل المتصل به (ليأخذوا) لأن الفعل في الموصعين كان مسبوقاً بلام الأمر فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين لام الابتداء والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو لام الأمر.

امتنع تقدم المفعول به (ناراً) على الفعل والفاعل المتصل به (نصليهم) لأن الفعل مسبوق بحرف الاستقبال (سوف) فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الاستقبال والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الاستقبال.

طَذْرِي ڈَگِين ڈَٹَه ڈَڑَه [النساء: ١٥٢].

امتنع تقدم المفعول به (أجورهم) على الفعل والفاعل المتصل به (يؤتيمهم) لأن الفعل مسبوق بحرف الاستقبال (سوف) فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الاستقبال والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الاستقبال.

امتنع تقدم المفعول به (أجراً) على الفعل والفاعل المتصل به (نؤتيه) لأن الفعل مسبوق بحرف الاستقبال (سوف) فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الاستقبال والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الاستقبال.

امتنع تقدم المفعول به (أجراً) على الفعل والفاعل المتصل به (نؤتيه) لأن الفعل مسبوق بحرف الاستقبال (سوف) فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الاستقبال والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الاستقبال.

طَذْرَكْ فُوفُ وُوفُ قُوقُ وَوَفُ [مریم: ٤٧].

امتنع تقدم المفعول به (رببي) على الفعل والفاعل المستتر فيه (سأستغفر) لأن الفعل مسبوق بحرف الاستقبال (السين) فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الاستقبال والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الاستقبال.

^{٢٦} [المدثر: ٩] رَبُّهُمْ هُنَّ

امتنع تقدم المفعول به (سقراً) على الفعل والفاعل المتصل به (سأصليه) لأن الفعل مسبوقٌ بحرف الاستقبال (السين) فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف الاستقبال والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف الاستقبال.

١٢٤: [الأعراف] ٧-٦-٥-٤-٣-٢-١

امتنع تقدم المفعول به (أيديكم) على الفعل والفاعل المتصل به (لأقطعنَّ) لأن الفعل كان مسبوقاً بلام القسم؛ فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين لام القسم والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو لام القسم.

١١٨ [النساء: ٣٥-٣٧]

امتنع تقدم المفعول به (نصيبياً) على الفعل والفاعل المتصل به (لاتخذنَ) لأن الفعل كان مسبوقاً بلام القسم؛ فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين لام القسم والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو لام القسم.

رَبِّهِمْ زَرْبَهْ مَشْرُبَهْ دَدْ دَيْ دَيْ دَيْ [البقرة: ٦٠].

امتنع تقدم المفعول به (مشربهم) على الفعل (علم) لأن الفعل كان مسبوقاً بحرف التحقيق (قد)؛ فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف التحقيق والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف التحقيق.

ثُدْرَ نَبِيَّ نَبِيَّ إِي يَهُ [البقرة: ١١٨].

امتنع تقدم المفعول به (الآيات) على الفعل (بيّنا) لأن الفعل كان مسبوقاً بحرف التحقيق (قد)؛ فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف التحقيق والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف التحقيق.

رِبَّ الْأَحْزَابِ [١٨] رِبَّ الْأَحْزَابِ رِبَّ الْأَحْزَابِ رِبَّ الْأَحْزَابِ

امتنع تقدم المفعول به (المعوقين) على الفعل (يعلم) لأن الفعل كان مسبوقاً بحرف التشكيك (قد)؛ فلا يجوز أن يفصل المفعول به بين حرف التشكيك والفعل، والضابط هو المانع الموقعي، وهو حرف التشكيك.

ثانياً: خفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة دالة:

خفاء العلامات الإعرابية على الفاعل والمفعول به مع عدم وجود قرينة دالة على كل منها يوجب البقاء على أصل الترتيب لكل منها ويمنع تقديم أحديها على الآخر، بحيث يكون الأول فاعلاً والثاني مفعولاً به منعاً لحدوث اللبس في الفهم، ومن ذلك كما ذكرت سابقاً أن يكون الفاعل والمفعول اسماً مقصورين، أو اسماً مبنيين، أو مضارفين إلى ياء المتكلم. هذا ولم أقع في بحثي في كتاب الله تعالى على أي حالة من هذه الحالات الإعرابية.

الضوابط المعنوية

أولاً:- أمن اللبس:

سبقت الإشارة إلى أنه يمتنع تقديم أحد المفعولين على الآخر إذا أدى هذا التقديم إلى حدوث اللبس في فهم الكلام وغير المعنى، ومن أمثلة ذلك في القرآن الكريم:

ثُدُّثٌ تَىٰ ثُجٌ جِمٌ حَجٌ حَرٌ [طه: ٥٠]

امتنع تقديم المفعول الثاني لأعطى (خالقه) على المفعول الأول (كل)؛ لأن التقديم يؤدي إلى حدوث اللبس في الفهم واختلاف المعنى، وضابط الامتناع هو أمن اللبس.

ثُدُّثٌ جٌ جِجٌ جِجٌ جٌ جٌ [البقرة: ١١٤].

امتنع تقديم المفعول الثاني لـ (منع) المصدر المسؤول (أن يذكر) على المفعول الأول (مساجد)؛ لأن التقديم يؤدي إلى حدوث اللبس في الفهم واختلاف المعنى، وضابط الامتناع هو أمن اللبس.

ثُدُّثٌ وَ قَوْفٌ يٰ بٌ بٌ رٌ [الإسراء: ٩٤].

امتنع تقديم المفعول الثاني لـ (منع) المصدر المسؤول (أن يؤمنوا) على المفعول الأول (الناس)؛ لأن التقديم يؤدي إلى حدوث اللبس في الفهم واختلاف المعنى، وضابط الامتناع هو أمن اللبس.

ثُدُّثٌ قَوْفٌ قَوْفٌ يٰ بٌ بٌ رٌ [التوبه: ٥٤].

امتنع تقديم المفعول الثاني لـ (منع) المصدر المسؤول (أن تقبل) على المفعول الأول الضمير المتصل (هم)؛ لأن التقديم يؤدي إلى حدوث اللبس في الفهم واختلاف المعنى، وضابط الامتناع هو أمن اللبس.

ثُدُّثٌ بَ بٌ بٌ بٌ بٌ بٌ بٌ رٌ [الإسراء: ٥٩].

امتنع تقديم المفعول الثاني لـ (منع) المصدر المسؤول (أن نرسل) على المفعول الأول الضمير المتصل (نا)؛ لأن التقديم يؤدي إلى حدوث اللبس في الفهم واختلاف المعنى، وضابط الامتناع هو أمن اللبس.

ثانياً:- نقض الوظيفة الإعرابية:

قد يؤدي التقديم أحياناً إلى تغيير الوظيفة الإعرابية للعنصر المتقدم وبالتالي يمتنع التقديم ما لم يكفل للعنصر المتقدم بقاءه في وظيفته الإعرابية، ومن ذلك إذا تقدم الفاعل على فعله أصبح مبتدأ، وإذا تقدم معنوم الصفة المشبهة عليها أصبحت خبراً، وإذا تقدم معنوم اسم الفاعل المعرف بأي أصبح اسم الفاعل نعتاً، وإذا تقدم النعت على المنعوت تحول إلى إعراب آخر حسب حاجة الجملة، ومن أمثلة ما سبق الآيات التالية:

٤٣ [القلم: ٣] .

أمتنع تقديم معمول الصفة المشبهة (أبصارهم) عليها لأن تقدمه يؤدي إلى

تحوله إلى إعراب آخر هو الابتداء، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

۲۸۳

أمتنع تقدم معمول الصفة المشبهة (قلبه) عليها لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى

إعراب آخر هو الابتداء، فضابط المぬ هو نقض الوظيفة الإعرابية.

نَا نَا نَهْ ڙ [هود: ١٢].

أمتنع تقدم معمول الصفة المشبهة (صدرك) عليها لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله

إلى إعراب آخر هو الابداء، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

٦٩ [البقرة: ٧٣]

أمتنع تقدم معمول الصفة المشبهة (لونها) عليها لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله

إلى إعراب آخر هو الابتداء، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ط ڏئڻ پڻ ڦ ڏ ڦ ڙ [الزمر: ٢٢]

أمتنع تقدم معمول اسم الفاعل (فُلُوبِهِمْ) عليه لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى

إعراب آخر، هو الجر بحرف الجر؛ فضابط المعن هو نقض الوظيفة الإعرابية.

. [٣٥]: ب

[الأحزاب: ٣٥]

أمتنع تقدم معمول اسم الفاعل (فروجهم) في الموضوع الأول و (الله) في الموضوع الثاني على اسم الفاعل؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الابداء؛ فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

فَقْرَافَةٌ [النَّسَاء: ٧٥].

أمتنع تقدم معمول اسم الفاعل (أهلها) عليه لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الابتداء؛ فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

۱ [الفاتحة: ۱] بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أمتنع تقدم النعت (الرحمن) على المنعوت (الله); لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الجر بالإضافة، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ث ڈ ڙ پ ب ڻ پ پ ڙ [الفاتحة: ۲].

أمتنع تقدم النعت (رب) على المنعوت (الله)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الجر بحرف الجر، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

٩٢ [النساء: ٦٣] ثُمَّ ثُمَّ ثُمَّ ثُمَّ ثُمَّ ثُمَّ

أمتنع تقدم النعت (مؤمنة) على المنعوت (ربة)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو المفعول به، وأمتنع تقدم النعت (مسلمة) على المنعوت (دبة)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو النصب على العطف؛ فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

٩٨ [النحل: ٩٨].

أمتنع تقدم النعت (الرجيم) على المنعوت (الشيطان)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو الجر بحرف الجر، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

الحالة: ١٣] ز ح ج ق ف ق ط [.

أمتنع تقدم النعت (واحدة) على المنعوت (نفحة); لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو نائب فاعل، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

طَذْرَهُ هُنَّ مَنْ أَنْكَرُوا رَبَّهُمْ [البَقْرَةُ: ٩٩].

امتنع تقدم النعت (بيانات) على المنعوت (آيات)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو المفعول به، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثُدْرُقْ قَوْ وَ وَ فَرْ [النحل: ٥١].

امتنع تقدم النعت (اثنين) على المنعوت (إلهين)؛ لأن تقدمه يؤدي إلى تحوله إلى إعراب آخر، هو المفعول به، فضابط المنع هو نقض الوظيفة الإعرابية.

ثالثاً- نقض الغرض الدلالي:

لا نقول: (الشجرة أقطعن) لأن تقديم المفعول به على الفعل يدل على أهميته، وتوكيد الفعل بالنون يدل على أهمية، وهذا خطأ لأنه يؤدي إلى تناقض الغرض الدلالي من الكلام، وحاشا الله أن يقع خطأ في كلامه تبارك وتعالى، فلم يرد أن تقدم المفعول به على الفعل المؤكّد بنون التوكيد التقليل أو الخفيفة.

أما في موضوع الحصر فقد امتنع تقدم المفعول به على الفاعل في القرآن الكريم؛ لأن الفاعل محصور بالمفعول به، وتقدمه على الفاعل يؤدي إلى نقض الغرض الدلالي من الكلام وتحوله إلى غرض آخر. ومن أمثلة الفاعل المحصور بالمفعول في القرآن الكريم ما يلي:

ثُدْرُقْ قَوْ قَوْ جَجَجَجَجَجَجَ [النجم: ٢٩].

امتنع تقدم المفعول به (الحياة) على الفعل والفاعل المستتر فيه (يرد)، لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثُدْرُبْ بِبِثْ ثَذَذَثَ ثَذَذَثَ فَقْرَ

[النجم: ٢٨].

امتنع تقدم المفعول به (الظن) على الفعل والفاعل المتصل به (يتبعون)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثُدْرُجْ جَجْ جَجَجَجَجَجَجَجَ [سبأ: ١٧].

امتنع تقدم المفعول به (الكفور) على الفعل والفاعل المستتر فيه (نجاري)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والممحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

ثُدُّر **ثُدُّر** **ثُدُّر** **ثُدُّر** [النمل: ٨١].

امتنع تقدم المفعول به الاسم الموصول (من) على الفعل والفاعل المستتر فيه (يسمى)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور ، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

طُدْزَهْ بِهِ هَوْدَهْ [۲۶] هَوْدَهْ بِهِ طُدْزَهْ

امتنع تقدم المفعول به (الله) على الفعل والفاعل المتصل به (تعبدوا)؛ لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والمحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

امتنع تقدم المفعول به (إحساناً) على الفعل والفاعل المتصل به (أردننا); لأن المفعول جاء محصوراً فيه و الفاعل محصور، والممحصور حقه التقديم، والضابط هو الغرض الدلالي.

الخاتمة:

الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على أشرف الخلق والمرسلين محمد بن عبد الله الصادق الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد،

فقد خرج الباحث من دراسته ببعض النتائج التي عليها تكون ثمرة حصاد طالما انتظره، يشار إلى أن موضوع التقديم والتأخير موضوع نحوي بلاغي، لا يفصل فيه النحو عن البلاغة بأي حال من الأحوال، وعليه فإن دراسة هذا الموضوع تتطلب بالضرورة النظر في وجوه النحو التي تبحث موضوع التقديم والتأخير، وكذا وجوه البلاغة التي تتعلق بالتقديم والتأخير، وهذا ما عرض له الباحث في ثانياً البحث وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها.

إن كلتا الجملتين الفعلية والاسمية لديها القدرة على الاتساع والتحول والتغيير كتقدم المبتدأ على الخبر وتقديم الخبر على المبتدأ ضمن الضوابط النحوية التي تسمح بذلك، وقد ورد ذلك في موقع كثيرة في آيات القرآن الكريم.

ضوابط التقديم وجوباً في الجملة الفعلية هي: التزام الصدار، والتزام الحكاية، ونقض الوظيفة الإعرابية، والرتبة، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية، والغرض الدلالي.

ضوابط التقديم وجوباً في الجملة الفعلية هي: التزام الصدار، ونقض الوظيفة الإعرابية، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية، وتعارض القواعد الإعرابية.

للتقديم والتأخير جوازاً في الجملتين الاسمية والفعلية ضابط واحد هو أمن اللبس، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية فرع له.

ضوابط امتياز التقديم في الجملة الاسمية هي: التزام الصدار، ونقض الوظيفة الإعرابية، وحفظ الرتب، رتب المكونات والوظائف التركيبية، والتزام الحكاية، ونقض الغرض النحوي، ونقض الغرض الدلالي.

ضوابط امتناع التقديم والتأخير في الجملة الفعلية هي: المانع الموقعي، وخفاء العلامات الإعرابية مع عدم وجود قرينة دالة، اللبس، نقض الوظيفة الإعرابية، ونقض الغرض الدلالي، والتبه.

الهدف الأساس لضوابط التقديم والتأخير هو أمن اللبس؛ فإذا أمن اللبس جاز التقديم والتأخير في الغالب.

أبرز ضوابط التقديم وجوباً في الجملتين الاسمية والفعلية التزام الصداره ونقض الوظيفة الإعرابية.

أبرز ضوابط التقديم جوازاً في الجملتين الاسمية والفعلية هو أمن اللبس.

أبرز ضوابط امتناع التقديم في الجملة الاسمية هي التزام الصداره ونقض الوظيفة الإعرابية.

أبرز ضوابط امتناع التقديم في الجملة الفعلية هو المانع الموقعي.

أكثر أشكال الخبر وقوعاً في القرآن الكريم شبه جملة جاراً ومحروراً أو ظرفاً في حين كان أكثر أشكال المبتدأ وقوعاً مجئه نكرة محضة وغير محضة؛ مما أفسح الطريق للخبر أن يتقدم على المبتدأ جوازاً ووجوباً سواء أكان ذلك في الجملة الاسمية المكونة من المبتدأ والخبر أم في الجملة الاسمية المنسوخة ب فعل أو بحرف ناسخ.

اتخذت أكثر الجمل الفعلية في القرآن الكريم الترتيب الطبيعي لأركان الإسناد، وكان أبرز ما خرج عن هذا الترتيب مجيء المفعول به ضميراً متصلًا بالفعل مع كون الفاعل اسمًا ظاهراً، وبالتالي تقدم المفعول به على الفاعل وجوباً.

إن حالات التقديم والتأخير في القرآن الكريم تقييد في معظمها معنى الاختصاص والاهتمام والعنابة في مختلف المواقع.

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المصادر والمراجع

- ١- إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ط٧، مكتبة الأنجلو المصرية، ١٩٩٤.
- ٢- إبراهيم إبراهيم بركات، النحو العربي، دار النشر للجامعات، مصر، ٢٠٠٧.
- ٣- أحمد بن أمين الشنقيطي: الدرر اللوامع على هم الهوامع شرح جمع الجواب، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٤- الأسترابادي، رضي الدين محمد، شرح الكافية، تحقيق عبد العال سالم مكرم وآخرون، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠٠.
- ٥- الأنباري، أسرار العربية، تحقيق محمد بهجة البيطار، مطبعة الترقى، دمشق، ١٩٥٧.
- ٦- أبو البركات الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، تحقيق: محمد محى الدين عبد الحميد، دار إحياء التراث العربي- مصر، ١٩٦١.
- ٧- أبو البشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، ١٩٩١.
- ٨- ابن برهان، العكبي، شرح اللمع ، تحقيق فائز فارس، الكويت، ١٩٨٤.
- ٩- بهاء الدين ابن عقل، شرح ابن عقل على ألفية ابن مالك، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦.
- ١٠- تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني ، لباب الإعراب، تحقيق بهاء الدين عبد الوهاب، ط١، دار الرفاعي، الرياض، ١٩٨٤.
- ١١- تاج الدين محمد بن محمد بن أحمد الإسفرايني، فاتحة الإعراب في إعراب الفاتحة، تحقيق عفيف عبد الرحمن، منشورات جامعة اليرموك، سلسلة الآداب واللغويات، ١٩٨١.
- ١٢- تمام حسان، الأصول، دراسة أبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ١٩٩١.
- ١٣- جلال الدين السيوطي، شرح شواهد المغنى، دار مكتبة الحياة، بيروت، ١٩٨٠.

- ٤- جلال الدين السيوطي، همع الهوامع، عبد العال سالم مكرم، عالم الكتب، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٥- ابن الحاجب، الأمالى، تحقيق فخر صالح قدار، دار عمار، عمان، ١٩٨٩.
- ٦- ابن الحاجب النحوي المالكى: الكافية في النحو، شرحه رضي الدين الأسترابادى، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.
- ٧- الحريري، كشف النقاب عن مخدرات مليحة الإعراب، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ٢٠٠٦.
- ٨- الحيدرة اليمنى، كشف المشكل في النحو، قرأه وعلق عليه د. يحيى مراد، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت، ٢٠٠٤.
- ٩- ابن خالوية، إعراب ثلاثين سورة من القرآن، المكتبة الثقافية، بيروت، لبنان، ١٩٨٧.
- ١٠- خليل عماير، في نحو اللغة العربية وتركيبها، عالم المعرفة، جدة، ١٩٨٤.
- ١١- ابن أبي الربيع عبيد الله بن أحمد القرشي الإشبيلي السبتي ت ٦٨٨، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، ط١، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ١٩٨٦.
- ١٢- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر، الكشاف في حفائق التنزيل وعيون الأقوال في وجوه التأويل، دار المعرفة بيروت، لبنان، ١٩٨٠.
- ١٣- زهير بن أبي سلمى، ديوان زهير بن أبي سلمى، دار صادر، بيروت، ١٩٦٤.
- ١٤- ابن السراج، الأصول، تحقيق عبد الحسين الفتلي، مطبعة النعمان، النجف الأشرف، ١٩٧٣.
- ١٥- أبو السعود حسنين الشاذلى، المركب الاسمي الإسنادي وأنماطه من خلال القرآن الكريم، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ١٩٩٠.
- ١٦- فاضل السامرائي، الجملة العربية تأليفها وأقسامها، دار الفكر، عمان، ٢٠٠٧.
- ١٧- فخر الدين قباوة، إعراب الجمل وأشباه الجمل، دار الآفاق الجديدة، بيروت، ط٢، ١٩٨١.
- ١٨- أبو الفرج الأصفهاني، الأغاني، تحقيق علي محمد الбجاوي، ط١، مؤسسة جمال للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ج ١٧ ص ٢٨.

- ٢٩- أبو الفضل أحمد بن محمد الميداني النيسابوري ت ٥١٨ هـ، **مجمع الأمثال**، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار المعرفة، بيروت، ١٩٨٧.
- ٣٠- أبو القاسم عبد الرحمن ابن اسحق الزجاجي، **الإيضاح**، تحقيق مازن مبارك، دار النفائس، ط٣، ١٩٧٩.
- ٣١- الفزويوني، **التلخيص في علوم البلاغة**، ضبط وشرح عبد الرحمن البرقوقي، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٠٤.
- ٣٢- ابن عاشور، محمد الطاهر، **التحرير والتتوير المعروف بتفسير ابن عاشور**، ط١، مؤسسة التاريخ، بيروت، ٢٠٠٠.
- ٣٣- عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٦.
- ٣٤- أبو العباس المبرد، **المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عظيمة، لجنة التراث الإسلامي، القاهرة، ١٣٨٨ هـ.
- ٣٥- عبد الرحمن البرقوقي، **شرح ديوان حسان بن ثابت**، ط١، المطبعة الرحمانية، مصر ١٩٢٩ م.
- ٣٦- عبد الله يحيى الشعبي، **شرح شواهد الكواكب الدرية**، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ١٩٩٥.
- ٣٧- الشيخ عبد الغني الدقر، **معجم القواعد العربية في النحو والتصريف وذيل بالإملاء**، ط١، دار القلم، دمشق، ١٤٠٦ هـ.
- ٣٨- عبد القادر حسين، **أثر النحاة في الدرس البلاغي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٩٨.
- ٣٩- عبد القاهر الجرجاني، **المقتضب في شرح الإيضاح**، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، ١٩٨٢.
- ٤٠- عبد القاهر الجرجاني، **دلائل الإعجاز**، مكتبة القاهرة—القاهرة ١٩٦١.
- ٤١- عز الدين الكردي، **التقديم والتأخير في القرآن الكريم**، دار المعرفة، بيروت، ٢٠٠٧.
- ٤٢- ابن عقيل، **المساعد على تسهيل الفوائد**، شرح التسهيل، تحقيق محمد كامل برکات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ١٩٨٠.

- ٤٣- ابن عقيل ، بهاء الدين ، **شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك**، تحقيق محمود مصطفى حلاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ١٩٩٦.
- ٤٤- علي جابر المنصوري، **الدلالة الزمنية في الجملة العربية**، الدار العلمية الدولية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، ٢٠٠٢.
- ٤٥- علي بن سليمان، الحيدرة اليمني، **كشف المشكل في النحو**، تحقيق هادي عطية مطر، مجلد ١، مطبعة الإرشاد، بغداد، ١٩٨٤.
- ٤٦- علي أبو المكارم، **الظواهر اللغوية في التراث النحوي**، القاهرة الحديثة للطباعة، القاهرة، ١٩٦٨.
- ٤٧- علي أبو المكارم، **مقومات الجملة العربية**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠٧.
- ٤٨- الكميت بن زيد الأستدي، **ديوان الكميت**، تحقيق محمد نبيل طريفى، ط ٢ دار صادر، ٢٠٠٠ م.
- ٤٩- ابن كمال باشات ٩٤٠هـ، **أسرار النحو**، تحقيق: أحمد حسن حامد، ط ١، دار الفكر، عمان، الأردن ١٩٨٦م.
- ٥٠- محمد حماسة عبد اللطيف، **بناء الجملة العربية**، دار غريب للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٣.
- ٥١- محمد حماسة عبد اللطيف، **العلامة الإعرابية بين القديم والحديث**، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، ٢٠٠١.
- ٥٢- محمد عبد العزيز النجار، **ضياء السالك إلى أوضح المسالك**، القاهرة، ١٩٦٩.
- ٥٣- محمد عبد المطلب الخانجي، **قضايا الحداثة عند عبد القاهر الجرجاني**، بيروت، ١٩٩٥.
- ٥٤- محمد بن علي الصبان ١٢٠٦هـ، **حاشية الصبان على شرح الأشموني لـألفية ابن مالك** ، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ١٩٧٠م.
- ٥٥- محمود بكر، **النحو الوصفي من خلال القرآن الكريم**، المطبعة الفنية، القاهرة.
- ٥٦- محمود محمد السيد شيخون، **أسرار التقديم والتأخير في لغة القرآن الكريم**، الطبعة الأولى، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ١٩٨٣م.

- ٥٧- الشيخ مصطفى الغلايني، **جامع الدروس العربية**، راجعه وتممه: عبد المنعم خفاجي، ط٢٨، المكتبة العصرية، ١٩٩٣م.
- ٥٨- موفق الدين يعيش بن علي النحوي، **شرح المفصل**، عالم الكتب بيروت، ١٩٨٨.
- ٥٩- هادي نهر، **النحو التطبيقي**، عالم الكتب الحديثة، اربد، الأردن، ٢٠٠٨.
- ٦٠- ابن هشام، **معنى اللبيب عن كتب الأغاريب**، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ج٢، ١٩٨٧.

الدوريات:

حسن خميس الملخ، **الثابت والمتحرك في البنية النحوية للجملة العربية**، عالم الفكر، عدد ٤، مجلد ٣١، ٢٠٠٣.

الرسائل:

مها علي الشطناوي، - **أسلوب التقديم والتأخير بين النحو والبلاغة في شعر الهدليين أنموذجاً**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩٦.

قاسم محمد صالح، **الظاهرة النحوية بين الزمخشري وأبي حيان**، مسائل من **البحر المحيط**، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك، ١٩٩١.

على محمد جعفر، **ظاهرة التقديم والتأخير بين المبني والمعنى في القرآن الكريم**، رسالة ماجستير، ١٩٨٦م.

Abstract

The Anastrophe Regulations of Arabic sentence (An Applied study)

Prepared by:

Mohammad ali Mohammad Al Zyout

Supervisor:

Dr. Mahmoud al-deeky

This study takes the syntactic Rules which control the process of preceding and postponing in Arabic sentence weather it was noun or verb‘ and the study consisted of an introduction in which the researcher showed his thesis content briefly and three chapters and conclusion‘ also the researcher talked in the first chapter about the controls of preceding and postponing in the noun sentence weather the preceding was obligation or not‘ also‘ he prevented the proceeding in the third section of the first chapter. While the second chapter‘ the researcher took in it the controls of preceding and postponing in the verb sentence so he show the obligation of proceeding in object and subject and the controls of that‘ after that the possibility of proceeding then preventing the proceeding with determining the controls for that. But in the third chapter the research or stand on the sides of preceding and postponing in (amma part) so he showed the sides of preceding and post ponning in the verb sentence‘ and the effect of preceding‘ in the meaning through speaking about preceding and post ponning in the sentence and it is related.